



(أبو فاتح)

المرشدية
و
سلمان المرشد

منذر الموصلي

طبعة ثانية

البحث عن الحقيقة

المرشدية... وسلمان المرشد

«أبو فاتح»

منــذر الموصلي

البحث عن الحقيقة

المرشدية ... وسلمان المرشد

«أبو فاتح»

- الطبعة الأولى -

[١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م]

التنضيد والإخراج والتنفيذ
والتحضير الطباعي والطباعة

مطابع الداية - دمشق

هاتف : ٢٢٤٢١٢٨
جوال : ٠٩٣٣ ٤٦٥٠٩٣
فاكس : ٢٢٢١٩٩٤

صدر للمؤلف

عشر مؤلفات بالتتابع نفذت من الأسواق أعيد ويعاد طبع بعضها وهي:

- عرب وأكراد - «رؤية عربية للقضية الكردية»

في ثلاث طبعات ويتم التحضير لطبعة رابعة:

الأولى عام ١٩٨٦ - الثانية عام ١٩٩١ - الثالثة عام ١٩٩٥

عن دار الغصون - بيروت

- قراءات في حرب الخليج «عرب وفرس» - عام ١٩٨٨

عن دار «المروة» الموصلي وشركاه دمشق - بيروت

- الحياة السياسية والحزبية في كوردستان - عام ١٩٩١

عن دار الريس للكتاب والنشر / لندن - بيروت

- الصحافة السورية ورجالها «إعلام وأعلام» - عام ١٩٩٧

عن دار «المروة» الموصلي وشركاه دمشق - بيروت

- الأسرة الدولة

«دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي»

عن دار الريس للكتاب والنشر - بيروت - عام ١٩٩٩

- القضية الكردية في العراق

«البعث والأكراد»

عن دار «المروة» الموصلي وشركاه دمشق - بيروت

توزيع دار بيسان - بيروت - عام ٢٠٠٠

الطبعة الثانية - دمشق - عام ٢٠٠٨

- مملكة عبد العزيز

الدور والأداء في خدمة العروبة والإسلام

أربعة أجزاء في كتاب

عن دار «المروة» الموصلي وشركاه - دمشق - بيروت - عام ٢٠٠٣

ونعد لطبعة ثانية

- جعلوه جاسوساً رغماً عنه

حقائق جديدة عن مغامرة إيلي كوهين

جاسوس إسرائيل في سورية

عن دار «المروة» الموصلي وشركاه - دمشق - بيروت - عام ٢٠٠٦

- مذكرات المجاهد محمد الحرش

حقائق وأسرار وخلفيات

اغتيال د. عبد الرحمن الشهبندر

عن دار «المروة» الموصلي وشركاه - دمشق - بيروت - عام ٢٠٠٦

- البحث عن الذات

العلويون العرب السوريون ...

الجذور - الأصل والانتماء

عن دار «المروة» الموصلي وشركاه - دمشق - بيروت - عام ٢٠٠٧

قيد الطبع

- الثورة الكردية..

«١٥٠ عاماً من الإحباط»

- عروبة الإسلام

- عرب ويهود

❖ ❖ ❖

يرجى ممن يرغب الاتصال بالمؤلف

الكتابة إلى العنوان التالي:

دمشق - سورية - ص . ب ٣٢٠١

هاتف : دمشق ٢٧١٥٣٦٤

٤٤٤٢٦١١

محمول: ٠٩٤٤/٣٧٠٤٠٢

فاكـس : ٢٢٢٧٦٧٦ دمشق

دار المروة

الموصلي وشركاه / دمشق . بيروت

ملاحظة وإيضاح

لقد أدرجنا لكل باب من أبواب الكتاب هامشاً في نهايته يتضمن مصادر البحث ومراجعه، راجين الملاحظة أنه عندما يتكرر اسم الكتاب أو المؤلف في أكثر من موضع، نكتفي بذكر اسمه ورقم الصفحة. وأحياناً اسم الكتاب ورقم الصفحة. ولاستكمال البيانات والشروح حول ذلك بإمكان القارئ أن يرجع إلى ثبت المراجع فيطالع اسم الكتاب، وموضوعه، ومصدر النشر، وما أشبه من معلومات وافية.

أما الهوامش التي في أسفل الصفحات ويرمز إليها بإشارة نجمة (*) فهي للمؤلف.

* الإهـــداء

هـذا الكتـاب مهـدى إلى شـعبنا العربـي في سـوريا للتعريـف بمسـألة اجتماعيـة صـرفة هـي «القضـية المرشـدية وسـلمان المرشد» التي أحاطت بها أشكال مـن التحامـل نتيجـة نزاعـات شـبه طبقيـة يكشـف هـذا الكتـاب عـن دخائلـها وخلفياتها وأسـبابها ومراميهـا... لم يلبثـوا أن قلبوهـا إلى صـراعات ونزاعـات سياسـية ودينيـة - مذهبيـة علـى مسـتوى القطـر، وزجوا آليـة الدولـة لاسـيما القضـاء والأمـن فيهـا لتنقلـب إلى مأسـاة ومظـالم كلفـت بلـدنا الشـيء الكـثير مـن عـذابات التشكك والتوجس تجاه جزء مـن أبنـاء شعبنا ذاقـوا نتيجتـه مـر العـذاب والاضـطهاد عشـرات السـنين بحجـة الانتمـاء إلى الحركة «المرشدية» والتمسـك بهـا والـتي لم يثبـت أنـه كـان لهـا ضـرراً لأحـد علـى المسـتويين المحلـي والعـام، فهـي لا تتنـاقض مـع المعتقـدات السياسـية والقوميـة والدينيـة والمذهبيـة لأبنـاء شعبنا كلهم بدون استثناء، وهـو مـا حـرص هـذا الكتـاب علـى كشـفه وتبيانـه . فقـد بـدت لنـا الآن تهـم وإجـراءات ظالمـة مجحفة سـاقوها قـديماً بحق شـطر مـن أبنـاء شـعبنا نتيجـة تحامـل بغيض كانـت سـلطة الحكـم جانبـاً رئيسـياً فيـه منـذ منتصف الأربعينات من القرن الماضي .

أجل إن هذا «الكتاب» يميط اللثام عن هذا كله ويقدم لأبناء الوطن «الحقيقة وحدها» في بحثه عن الحقيقة... حقيقة المرشدية، وحقيقة سلمان المرشد وقد حملت اسمه، كل ذلك، براً بالوطن ولتأكيد وحدة أبنائه الوطنية والاجتماعية، ولإسدال ستائر النسيان على ذلك الماضي البغيض البعيد بخيره وشره. ولم يكن هناك في الحقيقة من خاسر، لا المرشد وأهله... ولا خصومه فحسب بل الوطن كله... وهانحن جميعاً على قدم المساواة في الحقوق والواجبات على اختلاف تلاويننا الاجتماعية وانتماءاتنا الدينية والمذهبية تجمعنا وتوحد وتربط بيننا حالة أزلية جامعة لنا وموحدة هي: عقيدتنا الإسلامية، وانتماؤنا القومي العربي ووحدتنا الوطنية...

وأما الزبد فيذهب جفاء

الباب الأول

سلمان المرشد... المنشأ والبدايات

المقدمة

تصدير

استعراض تاريخي جامع لحياة المرشد ومرحلته

مبحث خاص :

أصدق وأحدث كتاب عن المرشد

الفصل الأول :

الوسط الاجتماعي والوضع العام

في موطن المرشد ومرتع صباه

الفصل الثاني :

الوضع والمناخ العشائري في محافظة اللاذقية

الفصل الثالث :

نشأة سلمان المرشد وحداثته وشبابه وماهيّة دعوته

... ومرتكزاتها الفكرية وانعكاساتها السياسية؟

الفصل الرابع :

صعود المرشد وتنامي قوته ومبادرة سلطات الاحتلال

أو الانتداب الفرنسي بنفيه إلى خارج المحافظة

مبحث خاص :

الحياة الزوجية والعائلية لسلمان المرشد

الفصل الخامس :

هل كانت «المرشدية» حركة فلاحية مبكرة ضد

الإقطاع المحلي ورموزه على مستوى الجبل والساحل

في محافظة اللاذقية - طرطوس أم ماذا؟

المبحث الأول :

بدايات الخلاف وتصاعده بين المرشد وكبار الملاّك بزعامة آل شريتح

المبحث الثاني :

أساس النزاع العقاري مع شريتح وأسبابه؟

المبحث الثالث :

مقتل محمد الخرطبيل «أقدم الأنصار»

المبحث الرابع :

القفـزة اللاحقـة ...

احتواء شركة الريجي

❖ ❖ ❖

المقدمة

سيكون هذا الكتاب محل دهشة وتساؤل واستغراب الكثيرين عندما يسمعون عنه أو يشاهدونه معروضاً في واجهات المكتبات العامة، لا لشيء بل لما علق بأذهانهم وما دار على مسامعهم من تهويل وتجديف وأكاذيب أحاطتها دعايات الحكومات القديمة المتعاقبة وأجهزتها الأمنية ووسائل إعلامها حول «سلمان المرشد» فهو تارة «رب الجوبة» أو «رب العلويين» وأخرى زعيم الحركة المرشدية، وهو اسم جعلوه يقترن على الدوام بأبشع الآثام وأسوأ الصفات . . . إنه عندهم وفي وسائل دعاياتهم: الرجل الذي احترف الشغب والتمرد على الحكومة وتحريض الفلاحين على الانتفاض ضد الملاكين . . . وقد تكون هذه التهمة الأخيرة هي أصدقها وأكثرها انطباقاً على الواقع أو الحقيقة التاريخية طالما نحن نبحث في هذا الكتاب عن الحقيقة ونعني حقيقة سلمان المرشد وكيف ولماذا حوصرت وهوجمت منطقته واستهدفت حريته والقبض عليه ثم محاكمته أمام محكمة خاصة استثنائية أحدثت خصيصاً لتحاكمه وتحكم عليه بالإعدام، ولينفذ الحكم في أواخر عام ١٩٤٦ مع حملة إعلامية منظمة ضد الرجل وأهله ومريديه، لم يحدث مثلها لا من سابق ولا في اللاحق ابداً، وفي ظل حكم برلماني أشاعوا دائماً بأنه «دستوري ديموقراطي» . وكان الرجل نائباً وعضواً في ذلك البرلمان عندما قبضوا عليه وحاكموه .

فما هي الحقيقة؟ ولماذا تعرض سلمان المرشد للأذى، وهو الشخصية الزعامية والسياسية المرهوبة الجانب في مدى عشرين عاماً متواصلة في

محافظة اللاذقية – طرطوس وما حولهما . وكان نائباً منتخباً في مجلس النواب السوري في دورتي ١٩٣٧ و١٩٤٣ حيث نجح متحالفاً مع القائمة الوطنية في المحافظة . وكان سابقاً عضواً في المجلس التمثيلي للدويلة العلوية أيام الانتداب، واشتهر بأنه كان من دعاة الوحدة السورية وإلغاء الدويلات المماثلة في دمشق وحلب والسويداء ولبنان التي اسسها الانتداب الفرنسي لتجزئة الوطن السوري . فما الذي حدث لتنقلب الأمور مرة واحدة ضده ويصبح مستهدفاً ومطلوباً تحجيمه وإذلاله والقضاء على نفوذه تمهيداً للتحرش به على يد قوى الدولة ومهاجمته في عقر داره، ثم القبض عليه ومحاكمته والحكم عليه بالإعدام شنقاً وتنفيذ الحكم في ساحة المرجة بدمشق . . . ولماذا في دمشق؟ وتختفي إضبارة المحاكمة كلياً، كل ذلك بعد أن نهبت أمواله ومقتنياته ومزارعه وحيواناته تحت سمع قوات الأمن «الدرك» وبمشاركتها أيضاً، وجرى إبعاد أولاده عن قريتهم «جوبة برغال»، ويبعد أولاده بموجب قرار وزاري جائر من وزير الداخلية لأنه لا يجوز إبعاد أي مواطن داخل وطنه حسب الدستور .

لقد حوكم سلمان المرشد محاكمة علنية مشهورة في مدينة اللاذقية وكان الأصح من وجهة نظر محض قانونية أن ينفذ الحكم أيضاً في مدينة اللاذقية حيث جرت المحاكمة حسب الأصول القضائية . فهل تهيبوا إثارة مشاعر اهله وانصاره ام خشوا من مهاجمة السجن مثلاً أو مهاجمة تلك الطبقة من الأعيان وكبار ملاك الأراضي في محافظة اللاذقية الذين تكاتفوا جميعاً ضده وضد اسرته واهله وعشيرته مدعومين من جهات حكومية نافذة في دمشق ، وكان ذلك شيئاً معروفاً ومعلوماً وتتعاقب احداثه علناً مما سيكشف عنه كتابنا هذا .

إن هذا الكتاب يميط اللثام ايضاً — بشكل موثق ولأول مرة منذ ٦٢ عاماً . . . وهي المدة التي انقضت على محاكمة المرشد وإعدامه في ك ١ /ديسمبر ١٩٤٦ تعرضت خلالها أسرته من ابناء وبنات وزوجات واقارب وكذلك اهل بلدته وانصاره للاقتلاع من قريتهم وموطن آبائهم وأجدادهم وتعريضهم لحملة إعلامية ضارية مشحونة بالدعايات المغرضة والسيئة، ومقرونة بالشائعات المفبركة، مما جعل الناس، كل الناس تقريباً، تصدق ما كان يذاع ويتردد ويشاع بدءاً من الصحافة والكتب والنشرات التي أنفقت عليها الحكومة وسنقدم المعلومات الوافية عنها في هذا الكتاب، وكذلك عن دور أجهزة الأمن في هذا كله، واصبح تعبير «المرشدية» دلالة على المروق الديني، كما اصبح رجل الأمن مكلفاً بمحاربة «عدو» وهمي لم يكن له وجود على أرضية الواقع، ومع ذلك سيق الألوف إلى السجون بهذه التهمة ولم يثبت على واحد من هؤلاء الناس «واحد فقط» إنه كان يقوم بدعاية لشيء اسمه «المرشدية» على طول البلاد وعرضها وهذا شيء أنا متأكد منه تماماً حيث كنت ضابطاً امنياً تنقلت بين مختلف المحافظات والأقاليم، مع العلم أنه كانت توجد «إضبارة سرية» تحمل اسم «المرشدية» في معظم إدارات الأمن ومخافر الشرطة حتى أصبحت من الموجودات الرسمية الأبدية وربما حتى يومنا هذا لأنه لم يصدر أي قرار ينهي بشكل رسمي العمل بهذه الإجراءات القاسية حتى الآن في حد علمي بسبب البيروقراطية المتوارثة في إداراتنا الأمنية ربما. . . ولكن على حد علمي انه بدءاً من عام ١٩٧١ توقفت عملياً جميع الإجراءات الأمنية. المعمول بها ضد آل المرشد مع بزوغ فجر الحركة التصحيحية المباركة بقيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد. . اي بعد مرور ٢٥ عاماً من

الملاحقة والسجن والاعتقال والمظالم، مع ان اي جرم يسقط بالتقادم بعد مرور عشرين عاماً حسب مقتضيات القانون إلا في حالة آل المرشد وانا مسؤول عن كلامي .

أجل لقد اتخذ هذا الإجراء الحكومي الإيجابي عام ١٩٧١ بعد دراسة شاملة قانونية وأمنية لقضية المرشد وملابساتها وثبوت التحامل فيها، وما أظهره أبناء المرشد وأهل عشيرته من ولاء للدولة والنظام، حيث لم تثبت ضدهم أية انشطة يطالها القانون وموجبات الأمن في مدى عشرات السنين .

حكاية خاصة .. حكاية علي حبيب

وأسوق مثالاً على ما كان يتعرض له هؤلاء الناس من ظلم وتحامل حيث تعرض شرطي نشط كان يعمل معي وتحت امرتي للتحقيق بتهمة المرشدية وادين هكذا ظلماً وافتئاتاً بهذه التهمة . وانا أحد شهود تلك القضية وكنت طرفاً فيها أراني معنياً بإثارتها واجعلها مقدمة لكتابي هذا لأدلل بذلك على مدى التحامل ضد خصم وهمي هو «المرشدية» سأقدمها كلوحة إنسانية بالتاريخ وبالوقائع الموثقة والأسماء لتعطينا فكرة شاملة عن تلك الأيام وما كان يتعرض له «المرشديون» - حسب التعبير الشائع آنذاك - من تحامل واضطهاد .

وقعت الحادثة في كانون أول ١٩٦٢ أي بعد مرور ١٦ عاماً على إعدام سلمان المرشد . كان ذلك في يوم عرَّج فيه العميد محمد السمان قائد شرطة محافظة حلب بجولة تفتيشية على مركز ناحية «بلبل» في منطقة عفرين من جبل الأكراد التابعة لمحافظة حلب ... هناك في اقصى الحدود الشمالية الغربية مع تركيا وكنت مبعداً إليها كضابط إلى تلك المناطق خلال فترة حكم الانفصال كوني «بعثي»* .

---

* كنا ستة ضباط بعثيين فنتحل في قوى الأمن الداخلي انذاك .

كيف وقع الحادث؟

دخل العميد إلى مخفر البلدة – وكنت بالإجازة – فاستقبله الشرطي الأول علي حبيب وقدم له نفسه وصفته حسب النظم العسكرية، وكان دوره في «الحجابة» ذلك اليوم يتلقى مراجعات المواطنين والرد على الهاتف الرسمي أو تسلم البرقيات الهاتفية، ولم يكن في المخفر سواه كون رئيس المخفر ورجاله الآخرون دوريات في الخدمة، فقدم القهوة للعميد الذي رغب في ملاطفته كرئيس لمرؤوسه ودار الحوار التالي:

س : شو اسمك ابني؟

ج : علي حبيب سيدي .

س : منين أنت ابني؟

ج : أنا من «شطحة» سيدي .

هنا يبتسم العميد ويسأله بلطف ايضاً وبشيء من المزاح:

س : يعني مرشدي . . موهيك؟ ثم يضحك .

وإذ به يفاجأ بجواب الشرطي علي بما لم يخطر له على بال:

ج : نعم سيدي أنا مرشدي ليش شو فيها المرشدية؟ إنها تنهى عن الفحشاء والمنكر وتمنع الموبقات . وتؤكد على الأخلاقيات سيدي، ولا تتعرض لعقائد الناس وتحارب الزيف في الدين .

هنا جن جنون العميد السمان وسأله قائلاً:

وعم تعترف كمان؟ . . . «مرشدي» طيب طيب انا سأفتح تحقيقاً بحقك وسأضع تقريراً بما سمعته منك وسأحيلك لمجلس انضباطي ليقرر في شأنك، وسنطردك من السلك .

ثم يغادر المخفر حانقاً . . وهو اشقر الشعر تقريباً يميل إلى الحمرة ازداد احمراره في هذه الحادثة على ما ارجح، على انه كان صاحب سمعة

طيبـة دمشـقي صـميم لكنـه كـان كمعظـم الضـباط ورجـال الأمـن مشـبعاً ومـأخوذاً بالدعايـة ضـد المرشـدية بحكـم الأجـواء السـائدة آنـذاك في الـبلاد منـذ ملاحقـة الرجـل وإعدامـه، وهـي اوضـاع كنـت أعرفهـا واعيشـها كغـيري ايضاً . لكني لم أتأثر بها طبعاً بحكـم ثقـافتي الشخصية وانتمـائي الحزبـي ومتـابعتي لموضـوع المرشـدية وسـبق أن خـدمت في محافظـة اللاذقيـة فـترة طويلة سابقاً .

التحقت بعملي من الإجازة بعد يـومين، وإذ بـرئيس المخفـر يقصد إليّ ويحدثني عما جرى مع الشرطي علي حبيب خلال غيابي فاستدعيته لأسمع منه عن تفاصيل الحادث وكان معروفاً عني شدتي مع رجالي وتعاطفي الشديد معهم إذا كانوا في وضع صعب واستوعبت منه الحكاية بتمامها .

وعندما أبلغت القيادة عن عودتي من الإجازة حسب الأصول المتبع تلقيت على الفور برقية تستدعيني للحضور إلى حلب لمقابلة السيد العميد قائد شرطة المحافظة .

حوار مع العميد

طبعاً أدركت السبب والتحقت بحلب ثم إلى مكتب العميد مباشرة حيث تقدمت بالتحية العسكرية كالعادة، ونهض لاستقبالي ومصافحتي وهو يردد قائلاً:

شي حلو والله ... الميّة ماشية من تحت رجليك يا فلان ومانك حاسس مـع أنـك ضـابط يقـظ . شـو «المرشدية» عنـدك ومانـك عـارف؟ تفضـل تفضل اقعد .

جلست وانا ابتسم وقلت للعميد وعلى طريقتي الخاصة:

سيدي العميد انا لست من الضباط الذين تمشي المياه من تحتهم، انا ضابـط فعّـال وصاحـب إنجـازات وتعـرفنـي جيـداً وتعـرف لمـاذا

انا في هذه المنطقة النائية . ولقد تعودت ان اكون شجاعاً في الحق وفي المسلك العسكري .

وتابعت قائلاً:

سيدي العميد: هذا الشرطي «علي» هو احسن عساكري وله في الخدمة ١٤ عاماً ونيف وسجله ناصع البياض ولقد مر في الخدمة على عدد كبير من الضباط من مختلف الرتب فهل كانت «المي» ماشية من تحتي وحدي؟ ولماذا لم يكتشف اولئك الضباط على كثرة عددهم «مرشدية» علي حبيب ولماذا تحملني المسؤولية وحدي؟ وهل ثبت أن الرجل كان يمارس نشاطاً مرشدياً في منطقتي؟

وتابعت: شو رايك سيدي لو نتعرف إلى اسماء هؤلاء الضباط ونحيلهم إلى التحقيق وأنا معهم كوننا لم نكتشف مرشدية علي حبيب أثناء خدمته مع كل واحد منا؟:

سيدي العميد: لو كانت لعلي حبيب انشطة كهذه لاكتشفها زملاؤه الأفراد قبل غيرهم من الضباط ولما سكتوا، ولعلمت الجهات الأمنية المختصة ولما استمر علي في الخدمة حتى الآن . إنه كما قلت لك سيدي من أحسن رجال الشرطة خلقاً وإخلاصاً في العمل وفي الواجب، وأنا تناولت الطعام انا ورئيس المخفر في داره ولم أشاهد صورة للمرشد معلقة او انه اشار امام زملائه لميوله المرشدية . حتى لو شاهدت صورة كهذه لما كان لي ان اعلق عليها او احيله للتحقيق بسببها.

هنا انتفخت أوداج العميد وازداد وجهه احمراراً واجابني:

شو ها الحكي وكمان عم بدافع عنو؟

اجبته: طبعاً سيدي لأنه من رجالي وانا مسؤول عنه وعن زملائه واجده لم يقترف ذنباً يؤاخذ عليه وارى سيدي ان نلتف على الموضوع

لأنه لا يجوز ان نتخذ بحقه أي إجراء مسلكي نبنيه على حواركم معه لأنه لا يشكل نشاطاً علنياً لحركة ممنوعة مع شديد الاحترام لرايكم .

اجابني :

شو ها الحكي لقد وضبت له إضبارة وسأحيله لمجلس انضباطي ليحكموا عليه بالطرد .

اجبته:

سيدي هذا إحساس مسبق بالرأي فكيف نحكم عليه بالطرد سلفاً؟ وهل أحيل إلى التحقيق وما هي تهمته؟ إن مجرد بناء الإضبارة على مجرد حواركم معه لا يشكل دليلاً، ولا يوجد شهود مع شديد الاحترام لرايكم ووجهة نظركم سيدي .

اجابني: لا لزوم لهذا كله والتهمة ثابتة عليه وبشهادتي كضابط اعلى، وبتشوف .

هنا نهضت واقفاً مستأذناً بالخروج وسألته: سيدي لماذا استدعيتموني؟ هل لأسمع هذه التهم بحق الشرطي أم لأمر آخر لا سمح الله؟

أجاب: بس بس مع السلامة .

حييته وانصرفت عائداً إلى منطقتي .

تطوعت للدفاع عن علي حبيب

واوضح هنا بأن التعليمات تنص على انه عندما يحال احد من منتسبي الشرطة إلى «المجلس الانضباطي» من حقه تعيين محام له من الضباط او المحامين للدفاع عنه .

استدعيت الشرطي علي حبيب وطلبت منه ان يختارني محامياً عنه أمام المجلس الانضباطي عندما تتم الإحالة ويسألونه عن اسم محاميه .

وهكذا كان حيث اختارني الرجل لأكون محاميه، وهنا استدعيت لحلب مجدداً لمقابلة العميد محمد السمان قائد شرطة المحافظة . وكان سؤاله لي لحظة حضوري وأداء التحية:

شو عم تتحداني يا نقيب منذر وتحامي عن الشرطي؟

أجبته: سيدي هذا شرطي محال ومن حقه اختيار من يشاء ليحامي عنه حسب التعليمات وهو من رجالي وانا احق بالدفاع عنه لأنني أعرفه عن كثب وسأبذل جهدي لتبرئته إن شاء الله . ونحن أيضاً نتقوى بك قائداً لنا وحاشا أن يكون هناك أي تحد لشخصك المحترم... فترطبت نفسه وانفرجت أساريره وقال مستدركاً: على كل حال إذا برئ يكون أفضل حتى لا نتهم بأن بيننا مرشدي .

هنا أجبته: سيدي ليس المهم أن يكون مرشدي أو غير مرشدي بل المهم ان سجله المسلكي نظيف وعنده خدمة ١٤ سنة ونيف وعلى وشك التقاعد لو شاء ان يتقاعد وحرام أن يحكم بالطرد من السلك وسأطلب منه الاستقالة ونكتفي من خيره وشره ونطوي الموضوع إذا وافقتم على ذلك وتكرمتم سيدي العميد .

اجابني:

لا لا هذه مسألة لم تعد واردة . . . حييته وانصرفت .

تطور المسألة مسلكياً

بعد حوالي اسبوعين تحدد موعد الجلسة في حلب وكنت واثقاً من انني سانجح بتبرئة الرجل وانا ضليع جداً في هذه المسائل لاسيما وأنني

بادرت منذ البداية لفتح تحقيق رسمي مع زملائه في المخفر بناء على تقرير قدمه لي رئيس المخفر حول زيارة العميد وما حصل بينه وبين الشرطي علي، ولم يشهد احد من زملائه ضده وارسلت التحقيق للقيادة ليجري ضمها لاضبارته، وتبقى أجوبة الشرطي للعميد: «ليش شو فيها المرشدية؟» وكنت سأسأل أعضاء المجلس الانضباطي انا شخصياً كمحام: شو فيها المرشدية، وماذا نملك عنها من معلومات أو وقائع سيئة؟ وهل نملك لائحة رسمية تتضمن نوع الاتهامات ضدهم؟ فقط تدعونا التعليمات لمتابعتهم ومراقبة نشاطهم فقط؟ وكنت سأركز على ان سيادة العميد استفز الشرطي بدون مبرر.. الخ... وكانت التعليمات هي مراقبة النشاط المرشدي فقط، ولم يلحظ احد على هذا الشرطي «الآدمي» اي نشاط طوال خدمته وبالتالي لا نجد اي مبرر او مستند للحكم عليه بتهمة غير صحيحة.

هذا ما كنت سأركز عليه دفاعي وضمان البراءة لكن فجأة عدل الشرطي علي حبيب عن تكليفي بالدفاع عنه، وقدم لي طلباً خطياً يعتذر فيه عن تكليفي بالدفاع عنه وأنه سيدافع عن نفسه بدون محامٍ، وابلغت القيادة حول ذلك بعد إصراره على موقفه لأنه ربما حسب انه لا جدوى من الدفاع وانه سيحكم عليه. لكن احد زملائه الأقرب وما زلت اذكر اسمه «احمد عبد الله» جاءني ليسر لي بأنه خدم في «شطحة» ويعرف الكثير عن المرشدية مدعياً ان زميله كان يريد استبعادك من الدفاع عنه حتى لا يسبب المتاعب لك لكثرة ما يحبك.

وهكذا كان وحوكم الرجل وحكم عليه بالطرد من الخدمة بدون اي تعويض... والقوه مع اسرته في الشارع.

بعد أربعة أشهر من ثورة الحزب عام ١٩٦٣

وقع ذلك الحادث كله في اواخر كانون اول /ديسمبر ١٩٦٢ واوائل كانون ثاني /يناير ١٩٦٣ على عهد الانفصال ولم اعد أدري عن مآل الشرطي علي .. واحواله، وكنت اتمنى لو يتصل بي وحصل ذلك لاحقاً كما سنرى .

ثم قامت ثورة آذار ١٩٦٣ بعد قرابة شهرين فقط حيث استدعيت برقياً لأعمل في قيادة قوى الأمن الداخلي في وزارة الداخلية بدمشق وكان وزير الداخلية العميد محمد أمين الحافظ «الفريق رئيس الدولة القائد العام للجيش والقوات المسلحة لاحقاً، بينما أصبح قائد قوى الأمن الداخلي العقيد مزيد هنيدي بديلاً للقائد السابق العميد مطيع السمان، كما اصبح مدير الأمن العام المقدم عثمان كنعان ورئيس إدارة الأمن السياسي المقدم ثابت برو وهم جميعهم من ضباط الجيش «بعثيون» أخذوا مواقعهم هذه عملياً في الداخلية وفي قوى الأمن الداخلي عن طريق الندب وكنت الضابط البعثي الوحيد بينهم من الشرطة . وهكذا تفردت بالإشراف على شؤون الشرطة عملياً. ثم أعلنت الأحكام العرفية بعد الحركة الناصرية المضادة للبعث في ١٨ تموز ١٩٦٣ واصبحت مشرفاً على إدارة مكتب نائب الحاكم العرفي وزير الداخلية .

في نيسان من ذلك العام أي بعد شهر من الثورة دخل عليّ الحاجب ليعلمني قائلاً: هناك شرطي أول مسرح اسمه «علي حبيب» يصر على مقابلتك سيدي . . . قلت له دعه يدخل .

استقبلت «علي حبيب» بالمحبة والعناق . جلس إلى جانبي وسألني: مين المحامي تبعي سيدي؟ قلت انا؟ أجابني لقد طرت من الفرح عندما سمعت بمواقعك الجديدة فجئت للتهنئة .

أعدنا لعلي حبيب حقوقه

اجبته: أخي علي انتظرني برهة . وهنا توجهت إلى مكتب العقيد نزيد هنيدي قائد قوى الأمن الداخلي «ضابط جيد ويعثي صميم سرح وسجن سابقاً على عهد الانفصال وهو من محافظة السويداء وعلى خلق عال رحمه الله» وبدات اقص عليه حكاية علي حبيب، وهنا قاطعني قائلاً: شو المطلوب؟ قلت له العدالة للرجل وضمن القانون، أجابني أنت ضابط الشرطة الوحيد بيننا وأنت مؤتمن وأدرى بشؤون هذا السلك فتصرف بما تجده مناسباً كالعادة مع موافقتي المسبقة .

في الحال أوعزت بتهيئة قرار يصدر عن قائد قوى الأمن الداخلي يقضي بإلغاء قرار المجلس الانضباطي القاضي بطرد الشرطي الأول علي حبيب «المرشدي» وإعادته للخدمة وإحالته على التقاعد بناء على طلبه بعد صرف رواتبه المتراكمة منذ تاريخ طرده ... لأن قوانين الشرطة تعطي الحق للقيادة بإلغاء قرارات المجالس الانضباطية إذا ظهر أنها غير عادلة في حال الاعتراض عليها ... وهكذا كان ولم أعد أدري ماذا حل بهذا الرجل لأنه لم يعاود زيارتي أو الاتصال بي ربما بسبب البعد ورداءة المواصلات وندرتها آنذاك آملاً لو يتصل إذا قرأ هذه الكتابة فيما لو كان حياً إن شاء الله .

تسريح العميد محمد السمان

بعد فترة اقتضت موجبات الثورة تنقية سلك الشرطة من الضباط المشكوك بولائهم للثورة أي لأسباب سياسية، وانحصر العدد في ١٦ ضابطاً من رتبة المقدم والعقيد والعميد على ما اذكر ولي بينهم زملاء ورؤساء احباء طبعاً، وعندما حاولت الدفاع عنهم قال لي الوزير امين الحافظ : «إن مشاعرك الشخصية نحو هؤلاء الضباط تشكر عليها أيها

الرفيق فلان ولكن نحن في وضع نبغي فيه حماية الثورة وعلينا تحكيم عقولنا اكثر من قلوبنا» . وكان من بين هؤلاء الضباط المحالين على الصرف من الخدمة «العميد محمد السمان»* . . . اقول بحق إننا صرفنا انشط واكفأ الضباط ولم ينفع اعتراضي ودفاعي عنهم وأصاب سلك الشرطة ضرراً كبيراً بتسريحهم .

وما زلت اذكر انه عندما كنا نعد مرسوم التسريح تبين أن هؤلاء الضباط كان يلزم بعضهم عدة شهور ليتموا مدة الخدمة الصغرى وهي ١٥ عاماً ليصبح من حقهم الحصول على راتب التقاعد حسب القانون، مما يعني أن صرفهم من الخدمة بهذا الشكل يستحقون فيه التعويض فقط وحرمانهم من التقاعد .

صرحت بذلك أمام أعضاء القيادة – قيادة الداخلية وأنا من أعضائها طبعاً– وقلت للرفاق الضباط بما فيهم الوزير الحافظ، بأنني اقترح استصدار تشريع يقضي بضم خمسة أشهر خدمة لكل واحد فيهم، ليصبحوا حاصلين على المدة الصغرى للخدمة وهي ١٥ عاماً ونحن نصرف هؤلاء الضباط من الخدمة لأسباب سياسية لا مسلكية وتقتضي العدالة منحهم هذا القدم في الخدمة حتى لا نلقي بهم في الشوارع وهم يتقنون عملاً واحداً هو العمل في الشرطة . ووافق الجميع على اقتراحي وكلفوني طبعاً متابعة الموضوع . فوضعنا مشروع المرسوم التشريعي بمنحهم القدم في الرتبة وطبعناه ووقعناه في ذات اليوم من الفريق لؤي الأتاسي رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة واستفادوا من حقهم براتب التقاعد .

---

* الضابط السمان كان ضابطاً نزيهاً وسمعته المسلكية جيدة فوق الشبهات هو دمشقي افتتح بعد تسريحه محلاً لصنع المفاتيح في محلة العصرونية توفي قبل بضع سنوات رحمه الله .

أغنيتمونا عن سؤال الناس

أذكر هذا كله لأن طرفاً منه ما يزال يتعلق بقصة الشرطي «المرشدي» علي حبيب، ولكن كيف؟

بعد اسبوع من صدور المرسوم بتسريح هؤلاء الضباط، فوجئت بالعميد المتقاعد محمد السمان يزورني في مكتبي بوزارة الداخلية وعندما كنت اهم بالنهوض لاستقباله والترحيب به استند إلى الباب خلفه، ونزلت دمعتان على خده بشكل محزن وخاطبني قائلاً: يا اخ منذر أرجو أن تنقل لسيادة الوزير شكرنا فقد اغنانا عن سؤال الناس، إن مكرمة السيد الوزير لا تنسى حيث شملنا بالتقاعد وكنا في حالة صعبة من القلق على مصيرنا.

هنا طيبت خاطره وكرمته بما يستحق كرئيس سابق لي وكضابط كفؤ وشريف، وقلت له سأكون صريحاً معك . ليس الوزير هو الذي أغناكم عن سؤال الناس يا سيادة العميد، بل كانت المبادرة مني، وقصصت عليه ما جرى في اجتماع قيادة وزارة الداخلية والموافقة على اقتراحي بضم خمسة أشهر على خدمتهم . وقلت له: تسريحكم كان لأسباب سياسية لا مسلكية .

التذكير بالشرطي علي حبيب

واردفت قائلاً: انا لا اسرد لك ذلك سيدي على سبيل المباهاة لإبراز دوري في الموضوع فهذا واجبي تجاهكم وانتم جميعاً من خيرة الضباط، بل لأذكرك بحادثة وقعت قبل ستة اشهر من الآن تقريباً وعندما كنت قائدنا في حلب وانا مبعد هناك كبعثي في منطقة عفرين الحدودية . . . هل تذكر سيدي قصة الشرطي «المرشدي» علي حبيب وكيف تحاملتم عليه شخصياً وحكم في المجلس الانضباطي بالطرد وحرم من راتبه التقاعدي وعنده زوجة واطفال؟ فكان يهز براسه وانا أحدثه .

قلت له: سيادة العميد لقد جاءني علي حبيب قبل شهرين متظلماً فانصفته، فقد الغينا قرار المجلس الانضباطي المجحف بحقه واعدناه

للخدمة بحكم القانون ثم أحلناه على التقاعد بناء على طلبه ،أي حلنا بينه وبين سؤال الناس» . ولقد عاملناك الآن كما عاملناه تماماً وأعطيناك حقك كما أعطيناه، هل تذكر سيدي الشرطي علي حبيب؟

اجابني حرفياً (ولن أنسى ذلك): هات راسك اقبله تقديراً لك وأنت منا، وكنا نعجب كيف سلموك مقدرات هذا السلك الآن وأنت ما تزال برتبة نقيب؟ يبدو انك أهل لهذه المسؤولية ولا علاقة للرتبة بل لمن يحملها. وعانقني وعانقته وأنا أقول له: سيدي أي خدمة أنا حاضر فلا تتحرج حتى لو بالهاتف .

وبعد سنوات فوجئت به يزورني بعد إطلاق سراحي من السجن* فأكبرت موقفه العاطفي هذا ثم زرته في محله لصناعة الأقفال في العصرونية وتوفي رحمه الله قبل سنوات

طبعاً أنا آثرت أن تكون حكاية «علي حبيب» مقدمة لكتابي هذا كونها لوحة إنسانية مؤثرة تعني الكثير وتترجم عن الكثير من ذلك الماضي الكئيب وكيف كانت تتصرف الدولة إزاء المرشدية كتهمة، وهانحن الآن على طريق مستقبل أفضل للجميع .

أنا لا أقول بأننا بلغنا الكمال في بلدنا وفي ظل ثورتنا التاريخية المباركة - ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ وانبثاق حركة التصحيح بقيادة الرئيس حافظ الأسد من رحمها- لا لم نبلغ الكمال فما تزال هناك أخطاء وممارسات غلط... لكننا على الطريق الصح نكبو ونتعثر ونخطئ احياناً لكننا نستفيد من هذه الأخطاء ونغتني شعباً وحزباً وحكومة وحتى لا يصبح الخطأ هو الأصل والصح هو الفرع... إن الذي يعمل هو الذي قد يخطئ، وهذا دليل العمل والجهد وليس الجمود المجرد .

---

* سجنت في سياق النزاعات الحزبية ثم أطلقني الرئيس حافظ الأسد بعد خمس سنوات بعفو كريم واستعدت موقعي كمواطن وكضابط سابق وحصلت على تراكم رواتبي منذ صرفي من الخدمة عام ١٩٧٢ ورواتبي التقاعدية، وكان ذلك كما لو انه مكافأة قدرية لموقفي من الشرطي علي حبيب ومن الضباط الذين سرحناهم بعدالة .

استدراك . . .

وضابط آخر يشنع بالمرشد وبالمرشدية

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فقد طالعت في احد اعداد مجلة «آخر ساعة» المصرية الصادرة في أواخر الأربعينات من القرن الماضي – ما زلت احتفظ بالعدد – طالعت «ريبورتاجاً» صحافياً تحت عنوان ملفت: «آخر ساعة كانت هناك – سجن مفروش بالسجاجيد» وفيه حديث لمدير السجن عن سلمان المرشد يشنع عليه ويلصق به تهماً ظالمة تعطينا دليلاً آخر عن التضليل الذي مارسته الدولة وكيف جعلت من رجالها أداة لمواصلة التحامل على المرشد على نحو ما ذكرناه عن العميد محمد السمان وتحامله على الشرطي علي حبيب .

كان الصحافي يقوم بجولة في سجن القلعة القديم بدمشق* ويسجل انطباعاته وتحقيقاته عن ذلك السجن العتيد . بداه بكلمة عن السجن من أنه فريد في نظامه وفي أحكامه «ولعله أعجب سجون العالم .. أقرب إلى الفنادق منه إلى السجون، يأكل نزلاؤه ما تشتهيه أنفسهم. يدخنون ويلعبون الورق، كل متاع الدنيا بين أيديهم» .. وقد يكون كلامه صحيحاً في بعضه لكنه لم يسأل نفسه كم من مظلومين في هذا السجن . . . والسجن يبقى سجناً محجوزة الحريات فيه وهذا هو المهم لأن الحرية أثمن من كل متاع الدنيا .

يتابع الصحافي: استقبلني مدير السجن «عزت بيك» وهو ضابط برتبة عقيد اخذ يحدثني عن عدد المسجونين ونوع جرائمهم . وذكر لي

---

* استخدمت حكومات الانتداب ومن قبلها السلطات العثمانية اقبية وحجرات سجن القلعة جوار سوق الحميدية ليكون سجناً عاماً، ومركز القيادة الشرطة، واستمر الوضع كذلك بعد الاستقلال حيث اعيد للقلعة اعتبارها التاريخي قبل حوالي عشرين عاماً .. اي في الثمانينات من القرن الماضي .

عدد المحكوم عليهم بالإعدام فإذا هو يبلغ ١٦ محكوماً . وسألته عن موعد تنفيذ الأحكام فأخبرني انه منذ تولى فخامة الرئيس شكري بك القوتلي رئاسة الجمهورية لم ينفذ حكم الإعدام إلا في ثلاثة من المحكومين . . هم «سلمان المرشد» واثنين من اتباعه . . . أما البقية فستبدل بعقوبتهم الأشغال الشاقة المؤبدة *.

يتابع الصحافي قائلاً: وعاد مدير السجن إلى ذكر «أنه كان احد القضاة الذين حاكموا «المرشد» ثم يعقب الصحافي المصري بالقول: «ويذكر القراء أن قضية المرشد كانت لها ضجة كبيرة، ثم يعدد التهم والمثالب بحق الرجل مع المبالغة والتحامل والإصرار على استعمال كلمة «الرب» لاستثارة القراء طبعاً» . وكان أغرب وأكذب فريه ساقها ضد المرشد — وهو ما برأته منه المحكمة بفقرة خاصة — قوله: ولقد استمد المرشد سلطانه من سلطان الفرنسيين فكانوا يحمونه ويشدون أزره، فلما تم الجلاء هبت قوات الجمهورية وطاردته وقضت على ملكوته» ** .

---

* هذه واقعة صحيحة فالقوتلي لم يعدم هؤلاء المحكومين لأن والدته كانت تنهاه بشدة عن تنفيذ الحكم فيهم «حرام» لكنه عصا رغبة الوالدة بإعدام المرشد وجماعته، ثم جاء حسني الزعيم ونفذ الحكم بالمحكومين الـ ١٦ الباقين شنقاً بدون استثناء وكان القوتلي لم يبدل أحكامهم بعد، وكان الزعيم يرغب في إرهاب الناس .

إعدام المرشد حلال عند والدة القوتلي لكنه حرام على الآخرين وقد عصاها وخالف وصيتها عندما تعلق الأمر بالمرشد ورفيقيه، فتأمل . وأذكر للتاريخ هنا اننا كنا قبل فترة نتحدث عن هذه الواقعة، فأصر اكثر من واحد وهم شوام دماشقة أصلاء فيهم القاضي المتقاعد والمحامي . . اصروا على ان القوتلي لم يوقع على مرسوم الإعدام، لكن وزير الداخلية صبري العسلي أعدم الرجل على مسؤوليته . ويمكن لهذا السبب اختفت إضبارة المرشد . . لكن المؤلف نور المضيء نشر نص المرسوم موشحاً بتوقيع الرئيس وذلك في كتابه «لمحات حول المرشدية» .

** بعد مطالعة هذا الكتاب سيتبين كم كان هذا الضابط كاذباً ومنافقاً للدولة ولرئيسها، وكان يعرف جيداً بأن سلمان المرشد لم يتهم بالربوبية المزعومة كما برئ من تهمة الخيانة أو التعامل مع الأجنبي خلافاً لقرار الاتهام المصدق من رئيس الجمهورية، ولم يكن هذا الضابط قاضياً في قضية المرشد بل مجرد «مستنطق» وعلينا أن نستنتج كم كان متحاملاً في مهمته القضائية ضد الرجل في حينه مع أنه حقق معه واطلع على الحقيقة من خلال التحقيق ومن خلال قرار الحكم. ومع ذلك يكذب على الصحافي ويعطيه معلومات كاذبة .

هذا الكلام او هذا الريبورتاج الصحافي في مجلة «آخر ساعة» المصرية كان بعد سنتين تقريباً من إعدام الرجل وتسليط الشائعات الظالمة ضده ونشرت المجلة صورة لنجلي المرشد مع الريبورتاج وهما: فاتح وسميع المرشد وكانا سجينين.

وختاماً لهذه المقدمة لا يسعني إلا تقديم جزيل الشكر لكل من امدني بالمراجع والصور والوثائق والمعلومات، وبينهم شبان مرشديون اخص منهم الدكتور آصف صالح فقد تجاوب مع تساؤلاتي واستفساراتي حول أكثر من موضوع يتصل بالمرشدية حرصاً على ان يصدر الكتاب متكاملاً. مع الإشارة بأنني قد ابدو منحازاً لسلمان المرشد ومسيرته احياناً بتأثير شعوري بما اصابه وعشيرته وأهله من ظلم وعسف، أقول بكل فخر واعتزاز انني كشفتها وجعلتها عارية اقدمها للأجيال من حيث توصلت إلى الحقيقة التي ظلت غائبة ووفيت بوعدي على إظهارها في بحثي عنها ... «البحث عن الحقيقة».

وتحية من القلب لجميع أهل وطننا العربي السوري على اختلاف انتماءاتهم وتلاوينهم السياسية والاجتماعية والدينية والمذهبية، ومن حيث نجتمع جميعاً وننصهر في انتمائنا الواحد الموحد لقوميتنا وأمتنا العربية.



تصدير

استعراض تاريخي جامع لحياة المرشد ومرحلته

نؤرخ في هذا الكتاب لمرحلة هامة جداً من تاريخ سورية الحديث في بدايات العشرينات، وكانت سورية بالكاد قد خرجت من سلطة الحكم العثماني المديد «أربعة قرون ونيف» لتشعر لأول مرة بأنها بلد متحرر بدءاً من دخول قوات الثورة العربية إلى دمشق أواخر عام ١٩١٨ بقيادة الأمير فيصل بن الحسين «ملك سورية لاحقاً».

لكنها لم تهنأ كبلد وشعب بهذه الحرية أو بالدولة العربية الفيصلية حيث التفت عليها المؤامرات الدولية وقامت فرنسا بغزوها لتقوض الحكم العربي فيها أثر «معركة ميسلون» في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠ وأُخضعت لحكم الانتداب الفرنسي البغيض الذي قسم البلاد إلى دويلات شبه طائفية: «دولة العلويين» في محافظة اللاذقية - طرطوس، و«دولة جبل الدروز» في محافظة السويداء، و«دولة حلب» في محافظة حلب و«دولة دمشق» في محافظة دمشق وريفها وأخيراً دولة «لبنان الكبير» في لبنان، ثم انتهت هذه الدول أو الدويلات بعد سلسلة من الانتفاضات الشعبية لتعود سورية دولة واحدة موحدة ذات نظام جمهوري دستوري بعد جلاء الانتداب وجيوشه في نيسان ١٩٤٦. لكن لبنان بقي خارج هذه المعادلة خسرناه بسبب تغاضي وسكوت الكادر القيادي الوطني

في العشرينات وأعني جماعة الكتلة الوطنية وزعاماتها الذين سكتوا أو تساكتوا عن مواصلة النضال ضد التجزئة السورية والتغاضي عن بقاء لبنان دولة مستقلة بينما هي جزء من الدولة السورية منذ إعلانها عام ١٩١٨ بقيادة فيصل بن الحسين. ثم أضاع هؤلاء اسكندرون بذات الأسلوب بعد عشرين عاماً... وهكذا فإن تاريخ سورية لم يكتب على حقيقته بعد.

محافظة اللاذقية

كانت محافظة اللاذقية بالذات محل اهتمام فرنسا وفي ضمنها محافظة طرطوس حيث واجهت ثورة شعبية عارمة اشتهرت باسم ثورة الشيخ صالح العلي (١٩١٨ – ١٩٢٢) جعلت سلطات الانتداب دائمة الاهتزاز والقلق البالغ، وكلفت فرنسا مئات القتلى والجرحى من الضباط وصف الضباط والجنود على نحو ما هو مدون ومقروء في وثائق الانتداب وفي متناول المؤلفين وأصحاب الاهتمام*.

---

* وضع المؤلف كتاباً أرخ فيه لثورة الشيخ صالح العلي في سياق كتابه: «البحث عن الذات.. الجذور – الأصل والانتماء». قدم فيه تاريخ العلويين العرب السوريين وهجراتهم التاريخية إلى سورية قادمين من اليمن فالعراق منذ القرن الخامس للهجرة وعقيدتهم الدينية الإسلامية ومذهبهم الإسلامي الشيعي أو العلوي وانتمائهم القومي العربي وعاداتهم وتقاليدهم وعشائرهم ودورهم المعاصر.. كما قدم فيه لوحة تاريخية موسعة لثورة الشيخ صالح العلي رحمه الله بالاستناد لمصادر فرنسية ولمصادر وطنية لاسيما مؤلفات ودراسات الشاعر الراحل حامد حسن والدكتور النائب السابق عبد اللطيف اليونس والرفيق اللواء آصف محمود شوكت في رسالته الجامعية عن الثورات الوطنية في شمال وشمال غرب سورية «ثورات، هنانو في جبل الزاوية وثورة عمر البيطار في صهيون وثورة صالح العلي في جبل العلويين»...
وذكر المؤلف في كتابه نبذة عن الحركة المرشدية أيضاً بوصفها نشطت في الوسط العلوي وكانت جذور معتنقيها علوية.

استمرت دولة العلويين قرابة ١٦ عاماً (١٩٢٠ - ١٩٣٦) مرت خلالها في مخاضات سياسية مربكة وأحداث محلية شائكة. وكان شعبنا كله ساحلاً وجبلاً وداخلاً يتململ من صيغة الدولة التي حملت اسم العلويين عن قصد عسى تخلق وضعاً تصادمياً محلياً يزيد في عزلة محافظة «اللاذقية - طرطوس» ويعمق لكيان الدويلة المصطنعة وتقسيم البلاد، لكن العملية تعثرت حيث ولدت الدويلة الصغيرة وهي شبه ميتة، وكان أشد ما استثار الفرنسيين هو رفض غالبية العلويين ومعظم زعاماتهم المحلية بالذات لهذه «الدولة» وتقززهم من تسميتها الطائفية المذهبية، وكان في مقدمتهم سلمان المرشد.

وكانت ثورة الشيخ صالح العلي إحدى المنارات الوطنية الهامة في المحافظة التي جسدت رفض الدولة العلوية ورفض الانتداب كلياً. وكانت حكومة فيصل بدمشق تدعم الشيخ صالح وثورته، وإلى جوارها ثورة هنانو مندلعة في جبل الزاوية جوار إدلب وكذلك ثورة عمر البيطار في صهيون والدنادشة في تل كلخ وجرت الاتصالات وأشكال التنسيق بين هذه الثورات مما أثار قلق ومخاوف الانتداب آنذاك. ولم تلبث أن سقطت هذه الدويلة وكل الدويلات الأخرى الدرزية والدمشقية والحلبية لتعود إلى خيمة الدولة العربية السورية الواحدة الموحدة وشعبها العربي الواحد الموحد... بقيت الدويلة اللبنانية الكسيحة لوحدها إلى جانبنا نموذجاً للدولة الطائفية المصطنعة مهيضة تعتمد في مسيرتها على التناقضات الطائفية والمذهبية والعائلية لأنها كانت زرعة فرنسية خلفها الانتداب وتركها على الصورة الطائفية التي رسمها لها. مع التنويه بأن شعبها ثار ضد الانتداب بهبة وطنية عارمة عام ١٩٤٣ - ١٩٤٥ على اختلاف انتماءاته الدينية والوطنية، وما يزال هذا الشعب العربي الأبي بغالبيته المطلقة ضد الوضع الطائفي والعائلي، متطلعاً بطموح لأصفى وأمتن العلاقات مع الوطن السوري الأم.

من هو سلمان المرشد؟

وها نحن أمام السؤال الهام نبدأ فيه السطور الأولى : من هو سلمان المرشد الذي يحمل هذا الكتاب اسمه ويؤرخ له؟

إنه اسم لا يمكن إغفاله أو تجاوزه أبداً عندما نكتب عن محافظة اللاذقية وتاريخها ودورها الوطني المعاصر ولا عن تاريخ وطننا السوري ككل. . . ففي العشرينات. . «بداية العشرينات» ومع بداية عام ١٩٢٣ بدأ اسم سلمان المرشد يلمع ويشتهر في محافظة اللاذقية، وتنتشر الشائعات والأساطير حوله من أنه شاب صغير السن يتمتع بموهبة ذاتية، وله أعاجيب في استلهامه الغيب ودعوته للإصلاح. وكان يعيش في منطقة بعيدة عن العمران شبه معزولة عن المواصلات شديدة التخلف «جوبة البرغال» ليس فيها مدرسة أو حتى شبه مدرسة قروية خاصة «كتّاب». وكان شعبها فقيراً معدماً معزولاً مضطهداً وفي وضع يشابه أوضاع سائر أنحاء الجبل العلوي الفقير المنعزل المنكمش على نفسه الرافض للاحتلال العثماني الطائفي العنصري والرافض فيما بعد للانتداب الفرنسي الاستعماري الأوروبي البغيض.

الصعود السريع للمرشد

بدأت الظاهرة المرشدية منذ بداية العشرينات - كما سبق القول - وكانت في أطوارها الأولى والمرشد نفسه لم يكن قد تجاوز السادسة عشرة من عمره عام ١٩٢٣ وكان لقبه «الصبي» إشارة لصغر سنه عندما ظهرت عليه علائم النجابة والذكاء والأفكار النهضوية الغريبة على الآخرين آنذاك، حيث بدأ الناس يتحدثون عنه هناك كظاهرة ملفتة والتف كثيرون من حوله، مما أثار قلق سلطات الانتداب الفرنسي فاعتقلته مع عدد من أترابه لمدة ثلاثة أشهر ثم أفرجت عنهم، لكنه واصل نشاطه الروحي مما دفع الفرنسيين لاعتقاله ثانية ونفيه هذه المرة مع تسعة من رفاقه إلى مدينة الرقة واستمر النفي لمدة سنتين

ونيف، بعد أن ذاع صيته وكثر مريدوه، ونحن نعرف بأن فرنسا دولة علمانية تحارب أمثال هذه الظواهر من جهة، كما تخشى من جهة أخرى صعود هذا الشاب وطروحاته التحررية والوطنية المبكرة والتفاف الناس من حوله في حركة نهضوية عامة كانت تخشى من انتشارها في البلاد. حيث كان الحل عند سلطاتها في اللاذقية هو نفي المرشد والضغط على جماعته عسى ينساه الناس في فترة غيابه ونفيه. وكانت تتبع هذه الطريقة في نفي الزعامات الوطنية السياسية إلى هذه المحافظة وجوارها وكانت تبدو منطقة بعيدة نائية في حسابات ذلك الزمان ورداءة المواصلات بعيدة في حسابات ذلك الزمن.

على أنه حدث العكس تماماً نتيجة النفي لأن المرشد ازداد قوة ونفوذاً. كما اكتسب تجربة كبيرة في الرقة، وهنا بدأت دعوته تأخذ منحى جديداً لاسيما موقفه المناهض حيث أفصح عن عدائه للقيادات السياسية والإقطاعية في الوسط العلوي والسني والمسيحي من محافظة اللاذقية – طرطوس على حد سواء، وطرح شعارات مقروءة مبكرة ضدهم، كانت تفوح منها روائح طبقية فلاحية لم يجرؤ أحد على طرحها من قبل. وأفصح عن أفكار بدت لزعامات المحافظة خطرة جداً من حيث المطالبة بحقوق الفلاحين المستلبة أي أراضي الفلاحين الفقراء في المنطقة وهذا كان يشكل لوحده سبباً مباشراً لتكتل كبار القوم في المحافظة ضده. ووجدت السلطات الحاكمة بدمشق في طروحاته وشعاراته ما ينبئ عن تحرك طبقي فلاحي قد تكون له انعكاساته السلبية على مستوى الداخل أيضاً، من دون أن ننسى بأن بنية الحكم نفسها في سورية كانت تقوم على نفر من وجهاء المدن والبكوات من كبار الملاّك العقاريين والزراعيين «الإقطاع السياسي» وبالتحالف مع الأسر والبيوتات أو العائلات النافذة السنية المتعصبة شبه البورجوازية على ما هو معروف، وتساندهم القوى الدينية والتجارية الأكثر رجعية.

وفي المقابل كان المرشد يزداد نفوذاً وقوة لكنه عزل نفسه عن الوسط العلوي كله تقريباً، وأوجد لنفسه عشيرة بذاتها «الغسانية الحيدرية» تزعمها وجعلها منطلقاً لدعوته الإصلاحية.

ثم كانت قفزته السياسية الملفتة التالية أنه أصبح عضواً في المجلس التمثيلي للدولة العلوية وكانت هذه العضوية حكراً على أصحاب النفوذ ورؤساء العشائر العلوية والعائلات السنية والمسيحية في دولة العلويين آنذاك. ومع ذلك نافسهم كلهم واتخذ لنفسه موقعاً زعامياً يخصه وحده مدعوماً بقوى شعبية وفلاحية تناصره وتزود عنه.

عضوية مجلس النواب

في مرحلة «المعاهدة» عام ١٩٣٦ على عهد الحكم الوطني في ظل الانتداب، أصبح المرشد في التاسعة والعشرين من عمره عندما أنتخب عضواً في مجلس النواب السوري بدمشق فهو بلا شك كان أصغر الأعضاء سناً... وكانت هذه قفزة سياسية هامة تخطى فيها كل قادة وزعامات العشائر العلوية وحليفاتها المماثلة السنية والمسيحية من حوله، وقد تحقق له ذلك بالتحالف مع قائمة النخبة الوطنية الوحدوية في المحافظة وعلى رأسها «عبد الواحد هارون».

لم يكن آل هارون من كبار الملاك أو رجال الإقطاع بل من وجهاء القوم وكبرائهم في زعامات السنة. وكانت المبادرة من هارون نفسه كون المرشد أصبح شخصية مرموقة وزعامة محلية صاحبة موقع ودور وطني وحدوي. وبذلك كبر حجمه السياسي على مستوى المحافظة كلها، بل على مستوى الدولة والعاصمة لأن النيابة تضفي في العادة على صاحبها نفوذاً سياسياً ومهابة شخصية، ويصبح له موقع مؤثر حتى على مستوى العاصمة.

موقف الخصوم؟

وما كانت الزعامة السنية الأخرى المنافسة برئاسة عبد القادر شريتح لترتاح لهذه الخطوة أو هذا التحالف وهي الأسرة الإقطاعية التي تمكن المرشد من منازعتها واستخلاص مزرعة «سطامو» منها فيما بعد كون آل شريتح انتزعوها بدورهم من أهلها عنوة منذ عام ١٩٣٩ وبدعم المحافظ إحسان الجابري آنذاك - كما سنرى - وهم من فقراء الفلاحين من عشيرة سلمان.. هكذا صرح المرشد وكان لتصريحه نصيبه من الصحة، وستكون لهذه الخطوة بالذات نتائج خطيرة لاحقاً وسبباً للتحريض ضده ومحاربته ثم إعدامه على يد الدولة نفسها .. وهي دولة كانت تعتمد على الإقطاع في الأرياف وعلى بورجوازية المدن في دعم سلطتها الحاكمة، وهي القوى التقليدية التي اعتمدتها ونفخت فيها من السلطة والنفوذ السلطات العثمانية على عهد الولايات قبل عشرين عاماً فقط من مرحلة المرشد .

امتد نفوذ المرشد عن طريق النيابة واتسع، ومن المعروف أن من يصبح نائباً في تلك الأيام كانت تفتح أمامه الأبواب ومكاتب الوزارات وأصحاب الحل والربط وينقاد لنفوذه رجال الأمن. وسنجد النائب سلمان المرشد يتخذ مسكناً بالأجرة له في العاصمة دمشق «محلة الروضة» على عادة نواب ذلك الزمان وكل زمان... يرتاده في فترات انعقاد الجلسات.

الزعامة الطاغية

طغت زعامة المرشد ومكانته ونفوذه في المحافظة وكادت تنافس جميع الزعامات العلوية تقريباً[1]، واصبح يحسب له ألف حساب، ولم يشأ يوماً أن

(١) إن المرشد في الحقيقة وإن تكلم باسم العلويين فإنه لم يعتبر نفسه علوياً قط بالمعنى السائد لدى العلويين - جمال باروت ،شعاع قبل الفجر - مذكرات احمد نهاد السياف، ص ٢٢٥. وانا اضيف هنا بأن الزعامة والقاعدة العلوية ما عادت لتقبل بانتماء سلمان المرشد إليها لأسباب وتعليلات تخصها وتتصل بعاداتها وتقاليدها العشائرية خاصة بعد ان قام المرشد بتنقية المعتقد من الشوائب التي دخلت عليه مع مرور الزمن وادخل إصلاحات جوهرية عليه .

يعترف بهذه الزعامات أو يتحالف معها أو يخالطها إلا من موقع الند للند. وغدا منزله في اللاذقية ملتقى لجميع زعماء المدينة من مختلف الانتماءات الدينية والمذهبية، يلتقون كوطنيين في بيت وطني.

الصفات القيادية في المرشد

كان سلمان المرشد يملك صفات وقابلية قيادية منذ نشأته، وصفات القيادة كما نعرف ليست مكتسبة بل هي فطرية تكون مسكونة في الشخص منذ تكوينه ولكن يزيدها العلم ويغذيها وينمي دورها، ومع أن المرشد نشأ أمياً وبدأ راعياً لماشية والده على قلتها. وقليل التجربة من دون أن ننسى بأن التاريخ يطلعنا على أسماء عظماء ورجال دولة وحكماء بدؤوا أميين ومن منابت فقيرة أو معدمة، ولم يكن المرشد محاطاً بمستشارين يسدون هذا الجانب من شخصيته.

لكنه كان في الحقيقة ذا شخصية مهيبة مهابة جداً وجذابة أثرت في أتباعه ومريديه، وسنلاحظ بأن هذا الرجل الفلاح الفقير عرف قيمة العلم الذي كان ينقصه فبادر إلى افتتاح أول مدرسة في بلدته، وأدخل أولاده إلى أرقى المدارس في مقبل الأيام «اليسوعية والجامعة الأميركية في بيروت» لاسيما نجله البكر «فاتح» وأشقاؤه الآخرون لاسيما مجيب وساجي ونور المضيء.

تعدد الزوجات -

وسنجد المرشد يتزوج مثنى وثلاثاً ورباعاً وأكثر وكلها من نسوة علويات - فيما عدا واحدة سنية اسمها جميلة من الرقة أثناء نفيه إلى هناك -. وكان بعض هذه الزيجات من أسر ذات وجاهة وزعامة في محيطها.

لم تكن سطوة «أبو فاتح» ونفوذه ودعوته تقتصر على منطقة الحفة مركز نيابته وعلى جوبة البرغال عاصمته التقليدية وما حولها حتى مشارف نهر العاصي شرقاً وإلى اصقاع أخرى ايضاً، لكنها لم تمتد في الوسط العلوي

ككل.. وهذا الوسط العلوي نفسه لم يكن ينظر بإرتياح لظاهرة المرشد لأن تعاليمه حاولت إلغاء الكثير مما تعودوا أو نشؤوا عليه. حيث بدأ منذ أيامه الأولى يعمل على تنقية المعتقدات السائدة في عشيرته لاسيما من الشوائب التي دخلت عليها على مر السنين ويجاهر بذلك ، بينما الجبل العلوي وأهله كان مشدوداً آنذاك – وكما نعرف - إلى التراث وإلى التقاليد المتوارثة ولم يكن الجيل الجديد قد ولد وترعرع وأخذ دوره التغييري في المجتمع بعد، وأعني هنا الأجيال اللاحقة التي تمردت على القديم وأخذت بأسباب الثقافة والعلم وواكبت عملية النهوض العام في سورية لتكون جزءاً منها وتبني فيها بدءاً من أوائل الخمسينات في القرن العشرين الماضي لا سيما بعد حركة ٨ آذار ١٩٦٣ وتسلم حزب البعث دفة الحكم في البلاد . وكان يذخر بالشبان العلويين لاسيما المثقفين والضباط الصاعدين وكذلك بالشبان من مختلف الانتماءات الدينية والمذهبية وجلهم إن لم يكن كلهم من أصول عربية.

لم يفكر «أبو فاتح» لحظة واحدة أن يقيم هدنة أو عملية مصالحة مع خصومه الألداء، وكان يصرح بأنهم يقفون بوجهه ويخاصمونه ويتربصون به كونه تصدى لجشعهم واسترد من كبيرهم شريتح ما استلبه من فقراء الفلاحين. وبدا دائماً شموخاً وشجاعاً إلى حد المخاطرة. وأنا شخصياً شاهدته في دمشق مرتين – وكنت ما أزال طالباً - إحداهما في الشارع العام على مقربة من نادي الضباط في الصالحية وكان في طريقه إلى مجلس النواب «البرلمان» وما زلت أذكر كيف تصايح رفاقي إلى جانبي: ها هو سلمان المرشد. وكان ممتلئ الجسم أنيق الملبس والمظهر وسيما يلبس طربوشاً على راسه على ما أذكر ويرتدي بزة بيضاء مقلمة «جاكيت طويل» إلى مستوى الركبة وبنطال من تحته وربما كان يتكئ على «عصا» أنيقة أو «بسطون» حسب التسمية الشائعة في تلك الأيام. وشاهدته ثانية في قاعة المجلس حيث كنت

أحصل أحياناً على بطاقة الدخول للمجلس وحضور جلساته في شرفة الزوار من نائب النبك إبراهيم طيفور وكان ابنه عادل صديقي وزميل الدراسة رحمهما الله.

لم يعرف عن المرشد أية نشاطات برلمانية خارج نطاق مشاركته في اللجان وحضور الجلسات والتصويت على المقترحات والقرارات. فهو شبه أمي لكنه شديد الذكاء والفطنة والعفوية كما سبق القول. وعلى رغم أميته قاد جماعته ومحيطه بكفاءة عالية وترك لهم منهجاً إصلاحياً يتوارثونه ويعتزون به استكمله أبناؤه من بعده. وسنجد محيطه وأهل بلده وعشيرته يلتفون حول مسيرته ومساره بأمانة وإيمان، ولم يعرف عنهم أي سلوك تعافه الأخلاق أو يصطدم بالمعتقدات الدينية والمذهبية للآخرين. ونحن لسنا نهتم هنا بمناقشة دعوته أو تقييمها طالما نجدها لا تشكل منهجاً مخالفاً لعقائد الآخرين ولا تصطدم بمشاعرهم ولا تقع تحت طائلة الممنوعات القانونية. وعندما قبضوا عليه وحاكموه وأعدموه لم تقدم ضده أية تهم شخصية تتعلق بممارسته لموقعه كنائب أو معتقداته ودعواته الروحية وما في حكمها بل مجرد تهم جرمية عادية كانت نتيجة مداهمته والتآمر عليه بعد أن أعد نفسه لاستقبالهم على الغداء[٢]. كما سنرى وهي تهم يمكن أن يقع تحت طائلتها أي إنسان آخر. والذي نعتقده هنا وسيكون محل مناقشة قادمة أن الرجل تعرض لمؤامرة بعد أن أوهموه بأنهم سيكونون ضيوفه وأعد نفسه لاستقبالهم على الغداء، ونؤكد أن حكم الإعدام كان جائراً ونميل إلى وصفه بأنه كان جراء قرار سياسي محض ومنحاز ضد الرجل أكثر مما هو نتيجة قرار قضائي مجرد، لأنه عندما يسود القرار السياسي تضمر فعالية القرارات الأخرى. حتى القضائية منها

(٢) جمال باروت ،شعاع قبل الفجر، ص ١٦٤ .

فيسود العسف وهذا النمط في الحكم نجده في معظم بلدان العالم الثالث إن لم يكن كلها ...

دور المرشد في الوسط العلوي

إن غالبية السكان هناك من أهلنا وإخوتنا العلويين وقفوا دائماً على مسافة محسوبة من سلمان المرشد – كما سبق القول – فلم يتبعوه أو يقتدوا به أو يتحالفوا معه... ولابد من التبيان أن جماعة المرشد ولنقل «المرشديين» - كما أصبحوا يعرفون فيما بعد - ما كانوا يقومون بأية نشاطات دعائية لتعاليمهم بين الناس، ولا ينشطون كدعاة لمرجعهم الروحي سلمان المرشد، ولنا بينهم أصدقاء أعزاء لم نلمس لهم سلوكاً كهذا ... لكنهم يجهرون بالإعلان عن مزايا منهجهم إذا دخلت معهم في نقاش جدلي حوله، وتجدهم يقبلون المناقشة الهادئة والنقد الرصين، كما تجدهم يؤمنون بكافة الأديان والرسالات السماوية وأصحابها لاسيما الإسلام. ولا يعيبون على أحد دينه أو معتقده، فهم منفتحون على الجميع إذا دخلت معهم في نقاش حول معتقدهم بشرط أن لا تسيء إليهم طبعاً.

موقف الدولة من المرشدية

ومن عجب أو لا عجب أن الحكومات المتعاقبة كلها تقريباً وبدون استثناء توارثت السياسة التي وضعتها ورسختها حكومة الاستقلال الأولى بزعامة القوتلي وورثة الكتلة الوطنية «الحزب الوطني» التي حاكمت المرشد وأعدمته، وهي توجهات سرية تقول بالحيطة والحذر من المرشدية ومن جماعة المرشد ودوام مراقبتهم على ما هو معروف. وهذا شأن أعرفه من خلال المصنف السري المتعلق بالمرشدية والذي يعرفه كل الضباط أمثالي ممن تسلموا مهاماً إدارية وأمنية في سورية لاسيما في محافظة اللاذقية بما في ذلك محافظة طرطوس وكانت مندمجة باللاذقية قبل جعلها محافظة عام ١٩٦٧ وسبقت الإشارة إلى هذه الناحية.

المرشدية على عهد ثورة ٨ آذار ١٩٦٣

وإذا كانت المصارحة واجبة ونحن في سياق البحث عن الحقيقة وعن الظلم الذي أوقعته حكومات الاستقلال الأولى بسلمان المرشد وأبنائه وأسرته وأهل عشيرته وما تعرضوا له من اضطهاد، فلابد من الكشف أيضاً عن مدى الحذر والشك والتخوف من المرشد والمرشدية الذي لف أجهزة الدولة منذ عام ١٩٤٦ وهو العام الذي تمت فيه مداهمة مقر المرشد والقبض عليه وإعدامه في كانون الأول من ذلك العام.

وما زلت أذكر أنه في ذات يوم من شهر حزيران عام ١٩٦٣ أي بعد أقل من ثلاثة أشهر على قيام ثورة الحزب في ٨ آذار ١٩٦٣ تمت دعوة جميع الضباط من محافظة اللاذقية بما فيها منطقة طرطوس طبعاً وعلى رأسهم قائد الشرطة آنذاك وكان المرحوم «العقيد سعيد الهبج» وضباطه مدراء مناطق اللاذقية وطرطوس، وكذلك ضباط المخابرات والأمن السياسي المعنيين في المحافظة وكان ذلك بدعوة من وزير الداخلية بناء على مشورة الأمن وكان الوزير هو العميد محمد أمين الحافظ «الفريق رئيس الدولة فيما بعد» وحضرت الاجتماع شخصياً كوني مدير مكتب نائب الحاكم العرفي وزير الداخلية. وأذكر أن الاجتماع اقتصر على فترة نصف ساعة لا أكثر، حيث لم نضع له محضراً كونه لم يسفر عن جديد أو معلومة تتعلق بالجماعة المرشدية ولم يتقدم أي ضابط بمعلومات سلبية أو خطرة، كما لم تتخذ أية مقررات، وأعتقد أنه كان الاجتماع الأول والأخير منذ بداية حكم الحزب وحتى يومنا هذا، لكن الرقابة والحذر من المرشدية والمرشديين بقي على حاله بحكم التعليمات المتوارثة... وبقي الحال كذلك حتى عام ١٩٧١ وبداية عهد التصحيح بقيادة الرئيس حافظ الأسد حيث توقفت هذه التعليمات بناء على دراسة شاملة سياسية وإدارية وقضائية - كما سبق القول -.

موقف شخصي ووجهة نظر

وأنا شخصياً كان لي موقفي الذاتي منذ القديم إزاء موضوع المرشد حيث أتاحت لي مطالعاتي الشخصية وتتبعاتي أن أكّون فكرة شبه كاملة عن حقيقة هذه المسألة وأبعادها . وكانت فرصتي عندما عملت فترة من الزمن مديراً لمنطقة طرطوس وقبلاً مديراً لناحية الشيخ بدر ومديراً لناحية الدريكيش ومديراً لناحية الحميدية أي في مناطق أهلها كلهم من إخوتنا العلويين وعلى مقربة من مواقع المرشديين. وكانت لي علاقات واسعة وحميمة مع السكان والأهلين ومسؤولي الجيش والأمن والشرطة وكذلك رفاق الحزب من حولي وكنت أعدُ دراسات حول الأوضاع الأمنية أرفعها لمحافظ اللاذقية حيث لم تكن محافظة طرطوس قد أحدثت بعد* .

ومنذ ذلك الوقت خلصت إلى أن المرشد قد يكون اقترف أعمالاً وممارسات يطالها القانون من وجهة نظر القانون الذي نعرف جميعاً كيف كانت تصاغ القوانين في ذلك الزمن ولمصلحة من؟؟، خاصة وقوفه في وجه الإقطاع وتصديه للاحتكارات ومطالبته بالمساواة بين أبناء الوطن لذلك عمل في معزل عن الدولة ومسؤوليها المحليين لأنه لم تكن هناك دولة بالمعنى الدقيق للكلمة وتصادم معهم أحياناً وقام بتحديات في هذا المجال لأن تصرفات أهل الحكم وعسفهم كانت تجعل الناس يكفرون بالدولة كما لو أنه لم تكن هناك دولة تحكم بين الناس بالعدل مما أدى لسقوطها على يد الجيش في انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩ . لكن ذلك كله ما كان ليؤدي إلى إعداد حملة عسكرية ضارية لاعتقاله وهدم دوره ونهب ممتلكاته ونفي أولاده والتسبب في

---

* انقلبت منطقة طرطوس إلى محافظة منذ عام ١٩٦٧، على عهد ـ حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، وهي حركة حزبية مضادة قامت بإنقلاب مسلح ضد الحكم البعثي القائم، ولم يلبث الرئيس حافظ الأسد ان قام بحركة حزبية تصحيحية بتاريخ ١٦ ت ٢ /١٩٧٠ عمد فيها لإعادة الحزب إلى مساره وإعادة دوره الشرعي بعد تلك الحركة الهجينة وبقدر ما وسعه الحال .

معركة دامية مع جماعته ذهب ضحيتها أبرياء من العسكريين وكذلك من المدنيين من جماعته، ثم اعتقاله وأهله وسوقهم للمحاكمة وحبل المشنقة، كل ذلك على الرغم من كونه كان نائباً عن المحافظة عضو مجلس النواب يتمتع بالحصانة البرلمانية وعلى أطيب العلاقات مع أهل الحكم. بينما الحقيقة كلها أن أهل منطقته وعشيرته التفوا من حوله في تحديات معلنة مكشوفة ضد حكم الإقطاع الجائر في منطقتهم وهو ما سيتناوله الكتاب بشيء من المصداقية والتوثيق والتحليل. وهناك كثيرون مثلي يملكون تصوراً وقناعات مماثلة.

أنا شخصياً كانت لي اهتماماتي القديمة بهذه القضية ومنذ بدايات عمري ثم رافقتني بحكم عملي كضابط أمني لاحقاً. وعدت إليها كونها ما تزال تشكل حالة غامضة لدى غالبية الناس في بلادنا نتيجة الدعايات التي سهرت الدولة وخصوم المرشد على نشرها وإذاعتها بين الناس وكانت طافحة بالتحامل وعن طريق الصحف والكتب المأجورة التي نشرت بين الناس آنذاك مع إلصاقهم تهمة «الربوبية» بالرجل، وهي حالة لم يعلنها أو يمارسها أبداً، ولذلك لم تدرج كتهمة ضده أثناء محاكمته.

وتعتبر «قضية المرشد» من أهم القضايا السياسية والأمنية التي شهدتها سورية في تاريخها المقروء. ولم يعد من الجائز أن نتركها عرضة للأقاويل والمخاوف والشائعات المغرضة، فلابد من إظهارها على حقيقتها للناس وتوثيقها وإزالة خواطر الرهبة والتأويل والتحريف عنها. وهي تتصل بصميم سمعة بلدنا وهذا يستدعي منا البحث عن الحقيقة وحدها فالمرشد لم يدّع الربوبية ولم يمارس أعمالاً تمس عقائد البلد وأديانه كما أشاعوا عنه لتبرير اقتحامهم المسلح لمنطقته ثم القبض عليه وإعدامه واستباحة أمواله المنقولة وغير المنقولة واضطهاد أهل بيته وجماعته باسم الدولة وشرعيتها. تبقى قضية علاقاته السلبية مع الساحة العلوية من حوله وعلاقتهم به الأكثر

سلبية... التي أدت إلى حالة انقسام اجتماعي عشائري. فالعلويون ككل مارسوا القطيعة معه ومع جماعته لكن ليس إلى حد الخصومة والنزاع والعداء.

إن المرشدية وقضية سلمان المرشد ما تزال تدور همساً بين ناس بلدنا حتى اليوم وهذه حقيقة معروفة لا سبيل لإنكارها . وإذن أصبح لابد من تعريتها وتقديمها للناس بلا رتوش أو تهويل أو تزوير واختلاق كما فعلت حكومات الاستقلال الأولى وكيف عالجت المسألة بشكل إرهابي رغم وجود الحالة البرلمانية الديموقراطية العريقة في سورية آنذاك، ولكنها كانت حالة برلمانية طبقية تسيطر عليها القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتحكمة في البلاد والتي تسخر الحكم والدستور والبرلمان والقانون لخدمة مصالحها الطبقية عندما تضافرت كلها واتحدت ضد شخص بذاته هو سلمان المرشد وأبنائه. وما زلت أذكر عن ليلة مظلمة في أواخر الخمسينات من القرن الماضي وكنت ضابطاً لأمن الحدود في إحدى بقاع محافظة الحسكة، وكنت عائداً إلى مركز عملي ليلاً وفي ظلام دامس مع سائقي صادفت شابين في مقتبل العمر، أوقفت سيارتي طبعاً وطلبت هويتهما في ذلك المكان المقفر. وإذ هما من أبناء سلمان المرشد المنفيين إلى هذه المحافظة، سلمت عليهما بمودة وأوصلتهما إلى قرية بذاتها كانا يقصدانها هناك ولم أوقفهما أو أحقق معهما كوني لم أكن مسكوناً بهاجس المرشدية وملاحقة أهلها... وكانت علاقات السكان معهم هناك عادية ومسالمة على ما علمت .

كان قرار الحكم سياسياً

وبغض النظر عن التهم التي أسندت للمرشد فإن الرجل لم تتح له محاكمة قضائية عادلة لتبيان الحقائق. فقد شكلوا مجلساً عدلياً خاصاً لمحاكمته أي «محكمة استثنائية» أشركوا فيها قضاة كباراً عرفوا بالنزاهة والمقدرة لكنهم

جميعاً كانوا ينفذون قراراً سياسياً اتخذ من سابق في أعلى مستويات الدولة والحكم يقضي بإعدام سلمان المرشد وبضغوط وإصرار من السلطات البريطانية في سورية وبريطانيا على ما هو معروف ومقروء في ثوابت التاريخ ومدوناته هي التي جاءت بهؤلاء إلى دفة الحكم في منتصف عام ١٩٤٢ (٣). ولقد كانوا جميعاً مأخوذين بالدعايات وأشكال التهويل ضد الرجل المتهم أمامهم مما أفقدهم صفة الحياد أو النزاهة، وكانت إضبارة التحقيق التي يحاكمونه بموجبها نتيجة تحقيقات قامت بها سلطات الدرك التي داهمته واصطدمت برجاله في معركة مسلحة، وكانت مجريات المحاكمة كلها ومداولاتها وما ينشر في الصحف وما تروجه أجهزة الأمن المختصة تعد الرأي العام لصدور الحكم بالإعدام، بينما تصريحات أهل الحكم الصحافية حول الحادث كانت موضبة بعناية وتنشر في الصحافة وتدور حول التهويل على سلمان المرشد وأفعاله وإلباسه تهماً شتى وكانت تركز على موضوع إدعاء «الربوبية» لاستثارة مشاعر الناس ضده. وزيادة في المكيدة وعلى سبيل التغطية جعلوا إحدى التهم المسندة إليه هي «الخيانة العظمى» لكن هؤلاء القضاة استبعدوها في قرارهم وبرؤوه منها طبعاً ولم تسند إليه تهمة إدعاء «الربوبية» كونها لم ترد في حيثيات الدعوى وبقيت في حدود الشائعات والدسائس ضده من قبل خصومه. ولقد بصم رئيس الجمهورية على قرار الحكم بالإعدام ولم يتكرم باستبداله بالحكم المؤبد كما هو المفروض بأمثال هذه الحالات لامتصاص القلق وتهدئة النفوس طالما أن الدولة نجحت في توقيفه وسجنه وسحب المقعد النيابي من تحته... على أن خصومه من زعامات المدينة ما كانوا ليقبلوا بأقل من إعدامه، وتحقق لهم ذلك طبعاً. ولم تعلن لاحقاً عن إجراء انتخابات فرعية لإملاء مقعده،

---

(٣) شعاع قبل الفجر ص ١٨٥ مصدر سابق.

مفضلة هذه المخالفة الدستورية على تعريض المنطقة لمشاكل انتخابية وسياسية وما كان أحد ليجرؤ على ترشيح نفسه مكانه. وكان في السجون ١٦ محكوماً بالإعدام منذ سنوات امتنع القوتلي عن تصديق أحكامهم بتوصية من والدته لكنه صدق على الحكم بإعدام المرشد كونه حكم سياسي مبرر عنده وهذه مسألة سبقت الإشارة إليها وسنتحدث عنها لاحقاً أيضاً.

الظلم والتحامل العلني

لقد عبؤوا الرأي العام بدقة ودراية وجعلوا كل مواطن ضد الرجل وما زلت أذكر كيف كانت تعليقات معظم المواطنين بالتشفي والارتياح تحت تأثير الدعايات الموضبة بعناية من قبل خصومه المحليين خاصة وذلك عندما استفاقوا صباحاً ليشاهدوا سلمان المرشد معلقاً على حبل المشنقة مع رفيقيه في ساحة المرجة بدمشق.

كان ذلك جراء التعبئة النفسية التي قامت بها الحكومة وزعامات الإقطاع في محافظة اللاذقية – كما سبق القول – الذين كانوا أيضاً هم عمد وأركان «الدويلة العلوية» على عهد الانتداب وفيهم المسلم السني والعلوي وفيهم المسيحي... كلهم اتحدوا واتفقوا وحرضوا ونجحوا في إعدام الرجل الذي انبثق مع فقراء الريف المعزول الأعزل ليتزعم حركة فلاحية أقامها وجعل صوتها قوياً مسموعاً وعالياً ثم يصطدم بالإقطاع، وكانوا وكأنهم على موعد مع فلاحي الأرياف على المستوى السوري كله*.

---

* في تلك المرحلة بالذات كانت هناك ملامح مقروءة لحركات طبقية فلاحية على مستوى معظم أرياف سورية لاسيما في محافظة حماة وادلب وكذلك «معرة النعمان» وبدت صيحات مسموعة ونشرات تحريضية تطالب برفع الظلم عن الفلاحين، وصدر قانون «منع تهجير الفلاح» تحت هذه الضغوط.

كانوا يصبون الزيت على نار التاريخ

أنا لا أكتب مثل هذه الأفكار الآن فقط بل سبق أن عدت لهذه القضية وكتبت عنها تعليقاً عابراً في سياق بحث طويل في جريدة «العربي الاشتراكي» لسان حركة الاشتراكيين العرب في سورية بزعامة عبد الغني قنوت آنذاك رحمه الله وهي امتداد للحزب العربي الاشتراكي .

كتبت أقول تحت عنوان «الزيت على نار التاريخ» في العدد الصادر في حزيران ١٩٨٥ م شوال ١٤٠٥ هـ أي قبل ٢٢ عاماً من الآن في صدد الكتابة عن تجربتي في محافظة اللاذقية وإقامة مهرجان الشيخ بدر للحزب في منتصف الخمسينات. وهذا هو النص:

« ... وكانت هناك سلطات حكومية في محافظة اللاذقية لا أحلى ولا أبهى... كانوا يرسلون إلى المحافظة أنماطاً من الحكام ورجال الأمن ليصبوا الزيت على نار التاريخ.

وعندما حاولت الحكومة المركزية قبل ذلك الوقت بسنوات معالجة «إحدى الظواهر» وأعني المرشدية فإنها لم تفعل ذلك إلا بطريقة استفزازية دموية. وأذكر هنا أن عشرات الكتب والتعليمات السرية كنا نجدها في المحفوظات الأمنية حول سلمان المرشد ذلك الثائر ضد مظالم الإقطاع تنبه وتحذر من المرشدية وضرورة مراقبة نشاطها . لكن لم نكن نلحظ لها أي نشاط مخالف للقانون على الإطلاق ولم تكن دعوتها تتناقض مع الدين أو الأعراف والتقاليد .

وتابعت أقول:

وعلى ما هو معروف فإنه لم يشأ أحد أن يعالج المسألة في حينه من الزاوية القضائية والوطنية الصحيحة وحتى الإنسانية، لم يشأ أحد أن يستوعبها ويحتويها لماذا؟ لأن كل القوى الإقطاعية والدينية ساحلاً وجبلاً قاتلت ذلك «النائب» الشجاع القوي الممتد عميقاً في جذور الأرض.. كل تلك القوى حاربته واصعدته إلى المشنقة، وما كان لحكومة دمشق أن تفعل شيئاً لولا

التحريض العشائري والإقطاعي والطائفي والمذهبي المحلي وتحريضه ومؤازرته، ولعل الأسباب عديدة ولم يجرؤ أحد على كتابتها قبل الآن لأنهم جميعاً تهيبوا... ولكن لماذا؟ فالمسألة لم تكن كلها دينية أو مذهبية أو ريوبية بالشكل الذي صوروه وضخموه، بل كانت في حقيقتها تياراً فلاحياً تنبه لحقوقه وواجه دهاقنة الإقطاع، وأخذ شكل مواجهة سياسية أيضاً عبرت عن حالة فلاحية بزعامة المرشد الذي انبثق من العدم وأصبح يهدد الزعامات القائمة كلها ويعمل على وضع حدٍ لجبروتها ومظالمها فتعاونت على خنقه لا بيدها ولكن بيد الدولة نفسها أي بيد «الشرعية» وبعد محاكمات صورية... والكل براء من دم ابن يعقوب.

ولعل أسوأ أنواع المعالجة والتصدي للظواهر المماثلة هو جعلها إرثاً أمنياً موروثاً أو ثأراً أو ناراً مخبوءة على رماد. وأعد نفسي بأن أعود لهذا الموضوع أكتب فيه وعنه وأنبش في أسراره * . فقد أحببنا تلك المحافظة الجميلة الجليلة بكل ما فيها، بكل شعبها العربي وكان فقيراً حتى الكفر عشنا معه ليل نهار في مدن الساحل وفي القرى أعالي الجبال ** ... وفي الأكواخ النائية حيث صادفنا هناك ذات جولة حزبية ثلاثة من المسنين في إحدى القرى حدثونا بأنهم لم يخرجوا من القرية إلى أبعد من حدودها الزراعية كما لم يشاهدوا سيارة في حياتهم أبداً وكان أهل تلك القرية الصغيرة يستضيئون بالسراج ليلاً ونحن في ضيافتهم كما في القرون الوسطى وكنت في جولة حزبية أنا ومحمود يونس على ما أذكر» – انتهى –.

---

* وهاأنذا أفي بالوعد وأصدر هذا الكتاب بعد ٢٣ عاماً من وعدي بإصداره وأنا من أسرة بورجوازية وليست لي أية معاناة طبقية لكنني نشأت وتثقفت وترعرعت في مدرسة البعث منذ بدايات العمر وما تزال مندمجة بعروقي حتى الآن في نهايات العمر. وهو ما حفزني لإصدار هذا الكتاب أبحث فيه عن حقيقة كانت غائبة أو مغيبة.

** حدثت القراء عن خدماتي الطويلة في منطقة طرطوس.

صمت نيابي أم ديكتاتورية برلمانية؟

كان سلمان المرشد نائباً في مجلس نواب ١٩٤٣ - ١٩٤٧ وهو المجلس الذي شهد زوال الانتداب وقرر إعلان ١٧ نيسان ١٩٤٦ عيداً للجلاء مازلنا نحتفل به كل عام شعبياً ورسمياً منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا وإلى آماد قادمة إن شاء الله.

لقد لجموا الجميع بحيث جعلت الحكومة من المرشد مجرماً كبيراً يتهيب حتى النواب من زملائه تقديم سؤال، مجرد سؤال، حول ما يجري في محافظة اللاذقية وكيف ولماذا تجري ملاحقة زميلهم النائب سلمان المرشد؟ كانت هناك ما يصح تسميته «الديكتاتورية البرلمانية».

كان رئيس الوزراء سعد الله الجابري وكان خالد العظم نائبه ويتولى الوزارة نيابة عنه حيث كان الجابري في المستشفى بحالة علاج ووقع العظم على قرار الحكم وأجاز تنفيذه، وكان صبري العسلي وزيراً للداخلية واشتهر الجابري بتحامله على المرشد وكذلك حكومته الواقعة تحت تأثير كبار الملاك والأسر النافذة في سورية لمصلحة آل شريتح وسائر أعضاء «النادي الإقطاعي» السوري، وكيف كان الجابري يمول بنفسه الصحافة العربية ضد المرشد ولتأييد موقف الحكومة منه كما سيرد في أبحاث الكتاب القادمة.

حتى بعد أن جرت الواقعة لم يكلف أحد النواب نفسه باستجواب الحكومة حول ما جرى من معارك مسلحة واقتحام مدن وهذا من صميم دور مجلس النواب ولو شكلياً أو للمحافظة على المظاهر الديموقراطية البرلمانية على الأقل... صمت الجميع بدون استثناء. حتى النائب والوزير منير العباس وكان صاحب كلمة آنذاك... حتى صديق المرشد القديم وزميله في النيابة عن الحفة صديقه الشخصي نوري الحجة لم يحرك ساكناً. وهكذا فقد أصبح المرشد وحيداً في غابة من ذئاب الحكم وأعوانهم من الثعالب والضباع.

التهويل والتحامل بالاتهام في لائحة الاتهام

ولقد كانت للمرشد صداقات وعلاقات طيبة مع أركان الحكم والسلطة ومع المحيط في محافظة اللاذقية، لكنهم جميعاً تنكروا له وأنكروه أمام فداحة الاتهام الرسمي حيث جاء في لائحة الاتهام ضد الرجل ما يعتبر تهويلاً وخداعاً للرأي العام وهاهي لائحة الاتهام تتحدث سطورها عن التهويل والتهم الباطلة المختلفة:

«جرائم تأليف عصابة من أشقياء مسلحين غايتها السلب والنهب والتآمر على سلامة الدولة وأمنها بقصد قلب نظام الحكم القائم وحمل أسلحة حربية ورشاشات حصلوا عليها من حكومة أجنبية ضد رجال الأمن بقصد إثارة الفتن والاضطرابات وإحداث ثورة ضد الحكم وضد سلامة الدولة».

وهي تهم ثبت بطلانها لاسيما الاتصال بالأجنبي «بقصد قلب نظام الحكم» أما عن السلاح من دولة أجنبية فمن هي الدولة؟ وما هو السلاح؟ وقد برأته المحكمة من أية تهمة تمس المشاعر الوطنية ولم تنجح الحكومة في هذا المجال أبداً. وجاء في مرافعة محاميه بهيج تقي الدين المحامي والسياسي اللبناني المعروف:

«لو قرئ تاريخ هذا الرجل واستعرضت حياته السياسية على ضوء الوجدان نرى أن ما نسب إليه هو على عكس ما انطوى عليه تاريخه».

وقال المرشد مخاطباً المحكمة أثناء المحاكمة: «أنا لا يهمني الشنق ولا الإعدام بل يهمني التهمة المنسوبة إليّ بأني عدو الاستقلال».

وأشار محاميه الآخر يوسف تقلا «إلى عدم شرعية المحاكمة بسبب كون موكله ما يزال عضواً في المجلس النيابي يتمتع بالحصانة النيابية».

أنا شخصياً كمؤلف طالعت الكثير مما كتب عن سلمان المرشد واستمعت إلى أحاديث شفوية من نخبة من أبناء اللاذقية وجبلها والتقيت عدداً من جماعة المرشد كما كان يطلق عليهم في العادة وهم من أبناء بلدته ومنطقته وعلى سوية عالية من الثقافة والخلق وكان أحدهم زميلي في عضوية مجلس الشعب بين ١٩٩٨ – ٢٠٠٢ «الأستاذ محمد جميل سعيد» وتعرفت في هذا السياق على العديد من هؤلاء الإخوان بحيث تمكنت من استيعاب المواضيع التي اندرجت في هذا الكتاب. ولابد من التنويه هنا بأن زعامات المنطقة وخصوم المرشد وكذلك سلطات الأمن نجحوا في تعبئة الخواطر ضد الرجل لاسيما في الوسط العلوي إلى حد كبير وهذا أمر يدعو إلى الاستغراب؟ حيث انقلب هذا الوسط برمته تقريباً عليه، وهذه حقيقة تاريخية معروفة وسيجدون كم كان للدعايات المضللة من تأثير آنذاك... في مثل هذا الجو من التهويل، وعلى سطور قرار الاتهام جعلوا الرجل متآمراً على الدولة خائناً يتصل بدولة أجنبية ويتلقى منها السلاح ثم ثبت بطلان هذه التهم الجائرة بنص قرار حكم المحكمة.



مبحث خاص

أصدق وأحدث ما كتب عن المرشد

«مذكرات أحمد نهاد السياف»

وجدت من خلال مطالعاتي حول ما كتب عن سلمان المرشد ومأساته أن خير ما كتب عنه بأمانة وإخلاص ، هو ما جاء في مذكرات المرحوم أحمد نهاد السياف «أبو نضال» ١٩٠٩ – ١٩٩٢ الرجل الوطني العريق ومن أجيال الاستقلال والذي رافق إبراهيم هنانو الزعيم الوطني التاريخي في حلب منذ كان طالباً ثم شاء قدره أن يصبح المدير الإقليمي لفرع شركة الريجي – إدارة حصر التبغ والتنباك – في اللاذقية بين ١٩٤٥ – ١٩٤٩ حيث اندمج في الوسط الاجتماعي للمحافظة وأصبح قريباً من أحداث الجوية، وعلى صلة مباشرة ووثيقة بسلمان المرشد . وجاء تكليفه من قبل محافظ اللاذقية «مظهر رسلان» للاتصال بالمرشد فرصة مواتية لنسج علاقة حميمة مع الرجل، وعندما وضع «السياف» مذكراته كان نصيب المرشد منها كبيراً وتعتبر سجلاً أميناً لمجريات الأمور في تلك الفترة، ثم استدعي ليكون شاهداً أمام المجلس العدلي الذي قام بمحاكمة سلمان المرشد وشهد لصالحه طبعاً وبأمانة * .

هذه المذكرات تعتبر سجلاً تاريخياً أميناً لمرحلة هامة جداً غنية بالأحداث والتقلبات والانقلابات السياسية والعسكرية التي جرت خلال النصف الأول من القرن العشرين في سورية بما فيها قضية المرشد التي شغلت الجزء الأوفى من المذكرات.

---

* شهد إلى جانب المرشد أيضاً «العقيد محمد علي عزمت» الذي كان قائد حملة الدرك ضده قائد درك المحافظة «القائد العام للدرك لاحقاً» كما سيأتي بيانه .

دور الباحث محمد جمال باروت

هذه المذكرات كانت مطوية شبه منسية في عهدة السيدة أم نضال أرملة المرحوم السياف الذي توفاه الله في عام ١٩٩٢ وعندما نمي الموضوع للأستاذ الكاتب الباحث والمؤلف المتألق الصديق محمد جمال باروت وهو من حلب أيضاً فقد حصل على المذكرات وعكف على قراءتها ودراستها ثم انتهى إلى إصدارها في كتاب حمل اسماً ملفتاً وهو الاسم الذي أطلقه السياف على مذكراته القيمة «شعاع قبل الفجر» - مذكرات أحمد نهاد السياف*.

كان دور الأستاذ باروت هو تقديم هذه المذكرات وتحقيقها، وهي مهمة صعبة جداً ومرهقة ويتطلب أمرها كاتباً كفؤاً ومحققاً واسع الإطلاع غزير الثقافة وتستغرق في العادة وقتاً طويلاً لدى الباحث الأمين والمتمكن، على أن جمال باروت فاق بجهده العلمي وتحقيقاته مابذله أي محقق آخر في أمثال هذه الحالات، وأنا شخصياً لم أطالع جهوداً مماثلة استنزفت من جهد المحقق وعنايته ودقة تتبعاته على نحو ما قام به هذا الكاتب المؤلف اللامع المحقق المجلّي.

يقع الكتاب في ٢٩٦ صفحة من القطع الكبير بشقيه أو جزئيه الأول والثاني. ويتناول الجزء الأول بداية الجانب السياسي والوطني من أنشطة صاحب المذكرات ويقع في ١١٤ صفحة منها ٨٨ صفحة تضمنت التحقيق والاستقصاء الذي قام به الأستاذ باروت حول المذكرات استوعبت ٧٦ فقرة كل فقرة تستوي في قرابة ١٠ أسطر وسطياً وهو ما يعادل ٨٠٠ سطر.

أما القسم الثاني من المذكرات وهي المتعلقة بعمل المرحوم السياف في محافظة اللاذقية وتتعلق في معظمها بالمرحوم سلمان المرشد فقد بلغ عدد

---

* «شعاع قبل الفجر» هو الاسم الذي وضعه المرحوم أحمد نهاد السياف لمذكراته.

صفحاتها ١٧٦ صفحة من بينها ٨٥ صفحة للتحقيقات والاستقصاءات التي أجراها جمال باروت حولها وبلغت ١٢٤ فقرة تقريباً.

من هنا نستطيع أن نقدر مدى الجهد الفكري الشخصي الذي بذله هذا المحقق المتمكن ليعطي للمذكرات أبعادها التاريخية الموثقة. وسنجد جمال باروت يقف مع كل اسم من أسماء الشخصيات الوزارية والسياسية والإدارية والعسكرية والعامة وغيرها التي وردت في المذكرات ليقدم ترجمة تاريخية وافية عنها وهو ما فعله بالنسبة للمواقع والحوادث وهذا مجهود جبار لم أقع من خلال مطالعاتي المتعددة على جهد مماثل له في التحقيق والاستقصاء العلمي أو الثقافي في عالم الكتب والمؤلفات – كما سبق القول - بحيث بلغت تحقيقاته لوحدها ما يزيد على ٢٠ ألف كلمة توزعت على عشرات الصفحات من مجموع صفحات الكتاب.

وكان جمال باروت يضع الواقعة التاريخية الواردة في الكتاب أو الحدث فيشبعها درساً ومناقشة يستند فيها إلى وقائع ومراجع ليعطيها ما تستحقه من التوثيق بحيث جعل المذكرات متكاملة ومفعمة بالصدق، وعلينا أن نتصور ما هو عدد الكتب والصحف وأنواع المراجع التي طالعها وكم بذل من جهد للوصول إليها في عدد كبير من المكتبات العامة والخاصة وكذلك اللقاءات التي قام بها مع أناس على علم وصلة بمرحلة المرشد لا سيما مع ابنه «نور المضيء».

لقد كتبوا عن سلمان المرشد وأصدروا الكتب حوله منها ما هو معه وما هو ضده، لكن مذكرات السياف وتحقيقات جمال باروت حولها كانت أصدقها وأقربها إلى الحقيقة والحياد والإنصاف. وهاهو كتابي المتواضع يحاول استكمال الصورة ولقد استعنت بهذه المذكرات كمرجع توثيقي لا غنى عنه، لاسيما ما قام به جمال باروت من تحقيقات أوردها تحت عنوان «هوامش إيضاحية» بينما هي اكثر من هوامش وأوسع بكثير، مقدماً له جزيل الشكر

على مجهوده العلمي التوثيقي ومترحماً على الرجل الوطني والأمين الأستاذ أحمد نهاد السياف منوهاً بإخلاصه وشجاعته وجميل صفاته بحيث ذهب في تحليله لنشاط المرحوم سلمان المرشد بما يتطابق مع تحليلنا أيضاً من أن المرشد تزعم حركة فلاحية مناهضة للإقطاع... وهنا كان مقتله.

... أجل لقد أنصف السياف سلمان المرشد وقدمه على حقيقته زعيماً محلياً من منابت فلاحية ريفية فقيرة وأصبح صاحب دور وقضية على عكس الصورة التي حاولت الحكومة المركزية وسلطات المحافظة والزعامات الإقطاعية والعشائرية إظهاره فيها بما يسيء إلى الحقيقة والواقع لتبرير مداهمة بيته والقبض عليه وإعدامه، وتشتيت أسرته ونفي أولاده إلى خارج المحافظة لمدة عشرين عاماً أو أكثر.

تاريخ سورية المشترك

إن الكتابة حول تلك المرحلة هي كتابة في صميم تاريخ سورية السياسي. صحيح نحن نكتب ونستعيد أو نستحضر تاريخ محافظة اللاذقية - طرطوس وأحداثها المثيرة على مستوى الساحل والجبل بما فيها محافظة طرطوس المحدثة لاحقاً، لكنه تاريخ مشترك ينعكس على الوطن كله، وكانت أحواله وأوضاعه الاجتماعية ومعاناة شعبنا فيه متشابهة إن لم تكن واحدة. فالإقطاع كان سائداً ومهيمناً وطاغياً ورديفاً للحكم وآلية السلطة في كل مكان، عندما كان رجال الدرك والشرطة والأمن في خدمة رجال الإقطاع وبكواته أكثر مما هم في خدمة الشعب والدولة طالما أن هؤلاء يبسطون ظلهم على الحكم ويشاركون فيه وتصدر التشريعات لحمايتهم وتعميق دورهم، وهي حالة متوارثة منذ أيام الحكم العثماني ونظام الولايات وسلطة الباشوات. حيث عاش الريف السوري حياة بائسة من الفقر والحرمان ومظالم الحكام

والولاة وأهل الإقطاع مئات السنين... وكانت ملحمة سلمان المرشد في الجبل العلوي واحدة من صورها ومظالمها.

امتدت ظاهرة المرشد منذ بداية العشرينات وحتى منتصف الأربعينات أي قرابة ثلاثة وعشرين عاماً متواصلة كانت تزدحم بالأحداث والصدامات والنزاعات المحلية التي انعكست على ما حولها طوال تلك الحقبة الموجعة. وكان سلمان المرشد بطلها ونجمها الساطع الدائم. وما تزال دعوة المرشد متداولة بين أتباعه وأحفاده حتى يومنا هذا وهي دعوة سلمية إصلاحية لا تتناقض أو تصطدم مع الأديان والمذاهب من حولها، لكن الوسط العلوي ككل (وعشائره) وقف على مسافة بعيدة من المرشد لذلك بقيت المرشدية بتعاليمها الروحية محصورة في أبناء الطائفة المرشدية وحدهم سواء كانوا من أصول العشيرة «الغسانية» أو من غيرها .. وكذلك معاناتهم.

جدير بالذكر أن المرشديين لا يحملون ضغينة على أحد ممن شارك أو ساهم في محاربة إمامهم الروحي، ولا يتحدثون عن أحد منهم بسوء، فهم متسامحون إلى أبعد حدود المسامحة، لا يريدون شراً بأحد ولا يتربصون بأحد وكل همهم هو أن يتركهم الآخرون يعيشون بحرية ووئام مع أبناء وطنهم على أرض وطنهم.

بعد هذا التصدير لأبحاث الكتاب سندخل في عمق الملحمة المرشدية وأحداثها وتطوراتها وانقلاباتها بعد أن جعلنا القارئ يتزود بمعلومات عامة وهامة تكون منطلقاً لإطلاعه الأوسع على الحدث وما لم أفعل ذلك على شكل تمهيد أو تصدير واسع للبحث كان من الصعب على القارئ أن يعرف حقيقة المرشد وما تعرض له.

❖ ❖ ❖

الفصل الأول :

الوسط الاجتماعي والوضع العام في موطن المرشد ومرتع صباه

اعتباراً من هذا الفصل نكون قد دخلنا في صلب الموضوع ونبدأ بالقول أن جميع من كتبوا عن سلمان المرشد يجمعون على أنه ولد لأبوين فلاحين فقيرين ومن عامة الناس في «جوبة برغال» وكانت مجرد قرية صغيرة تتبع ناحية المهالبة وهذه تتبع منطقة الحفة* لم يكن عدد سكانها يتعدى ٥٠٠ شخص في بدايات القرن العشرين** وتبعد عن مركز محافظة اللاذقية قرابة ٥٠ كيلومتراً عبر طريق غير معبدة صعبة المسالك آنذاك حيث كانت تقطعها السيارة خلال ساعتين أي ضعف ما تقطعه حالياً ونيّف. جدير بالذكر أن هذه الطريق أصابها الإصلاح والتعبيد بمساعي سلمان المرشد نفسه لاحقاً. وهي تتاخم حدود منطقتي جبلة ومصياف، وتنتصب عالياً في أعالي جبل الشعرا المعروف هناك باسم جبل العمامرة... وترتفع الجوبة ٩٠٠ م عن سطح البحر، فهي بلدة جبلية في موقع صحي يتسم بطيب ونقاء هوائه، وتميزت المنطقة بتبعثر قراها ومحدودية عدد سكانها فمن أصل ٧٩ قرية – آنذاك – هناك ٥ قرى فقط يتجاوز عدد سكانها ٥٠٠ نسمة ومنها قريتا شطحة وفريكة في الغاب

---

* نذكر هنا بأن «الحفة» كانت قائم مقامية ويديرها قائم مقام حسب التقسيمات العثمانية، بينما هي مركز منطقة الآن يديرها مدير منطقة حسب التقسيمات والتسميات الإدارية الحالية البديلة التي طبقت منذ عام ١٩٥٨ على عهد الوحدة، وسنلاحظ أن ناحية المهالبة أخذت اسمها نسبة إلى عشيرة المهالبة . وينسب جبل العمامرة إلى عشيرة العمامرة القديمة هناك .

** كان عدد سكان سورية ككل آنذاك قرابة أربعة ملايين نسمة تقريباً أي منذ مائة عام تقريباً وقد تضاعف ست مرات وربما أكثر الآن بعد الاستقلال وما حدث من تطور ثقافي وصحي وتجاري وزراعي وحضاري .

الـذي يتميـز بتجمعـه السـكاني هنـاك، وكـذلك قريتـان أخريـان همـا عـين التينـة والجنجانية، وسنلاحظ أن عدد سكان الجوبة كثر على عهد المرشد لاسيما بعد أن بادر إلى شق طريق يربط بينها وبين شطحة طوله ١٤ كم وينحدر من علو ١١٠٠ م إلى سهل العاصي وهو عمل قال عنه حتى خصومه بأن الدولة تعجز عن شقه، كما جدد الطريق الساحلي المؤدي إلى الجوبة.

ولم يكن السكان على شيء من العلم والثقافة وليس لهم من إلمام بالشؤون الصحية ويقومون بحراثة أراضيهم وزراعتها بأساليب بدائية كسائر فلاحي سورية في بدايات القرن. وكان واحدهم يسكن مع عائلته في غرفة واحدة من اللبن والطين وبالكاد فيها نافذة وتضم البقرة أو الماعز إذا كان يقتنيها وكذلك أكداس التبغ إذا كان يملكها ... أي حياة بائسة من الفقر والعوز وظلم الإقطاع من ملاّكي الأرض وما عليها. وهو وضع يتشابه مع معظم قرى الجبل العلوي آنذاك وربما معظم أرياف سورية لاسيما في حمص وحماة وحلب وأرياف محافظة الحسكة.

الوضع التعليمي

جدير بالذكر أنه من ناحية التعليم لم تكن في الجوبة أو إلى جوارها مدرسة حكومية واحدة بل أن ناحية المهالبة نفسها وتتبعها ٢٠ قرية تضم ما يزيد على سبعة آلاف نسمة كانوا كلهم أميون تقريباً.

كانت المدرسة الوحيدة آنذاك تقع في بلدة «الفاخورة» مركز الناحية ولم تكن تضم أكثر من ٥٠ طالباً من بين ٧ آلاف مواطن هم سكان الناحية، وفتحت هذه المدرسة في عشرينات القرن الماضي.

ولم يكن في الجوبة مخفر للشرطة يتولى أمور الناس وأمنهم والبت في شكاواهم بينما كان يتولى المهام الأمنية وحل مشاكل الناس وجهاء القرية ومشايخها وكانوا بدورهم فقراء شبه أميين يسيطر عليهم شيخ العشيرة.

ففي ظل هذا الوضع من الفقر والبؤس والعزلة والجهل والحرمان ولد سلمان المرشد كسائر أبناء قريته ومحيطه.

الفصل الثاني :

المناخ العشائري السائد

كانت قرية المرشد «جوبة البرغال» تتألف من ثلاثة أحياء يقيم في أحدها – أي في الحي السفلي – الشيخ محمد عيسى وكان يشرف على الشؤون العامة بمثابة مختار أو شيء من هذا القبيل، بينما يقيم الوجيه الآخر محمد الخرطبيل في الحي الأوسط.

ويقوم في الحي السفلي أو الأسفل مقام أو مزار باسم «الشيخ عبد الرحمن» يتبرك الأهلون به على عادة القرويين في بلادنا قديماً ويحلفون باسمه ويقيمون الصلاة بقربه ويحرقون له البخور. وسنتذكر دائماً بأنه ما من قرية تقريباً على مستوى الجبل العلوي أو جبل اللاذقية إلا ويقع على مقربة منه مقام أو مزار متميز تعلوه قبة ويطلى باللون الأبيض يتحاشى الناس قطع أي شجرة أو ثمرة تقع إلى جواره وكان هذا مألوفاً هناك وشهدته بنفسي قبل عشرات السنين.

سكان الجوبة هم عرب مسلمون من الطائفة العلوية الكريمة طبعاً وينتمون لعشيرة العمامرة كما سبق القول، وتجدهم ينحدرون من عائلة ديب وينسبون إليها حسب التعامل العشائري الذي كان شائعاً في الوسط العلوي آنذاك.. وتعود هذه العائلة بجذورها إلى «العمامرة».

وكان شوكت العباس رئيس دولة العلويين ومحافظ اللاذقية لاحقاً من أشهر الزعامات العلوية وأسطعها بعد الاندماج بالدولة وهو ابن جابر أفندي العباس الزعيم السابق. أما شقيقه منير فقد غدا نائباً ووزيراً مقرباً من الحزب الوطني الحاكم في دمشق، ويحمل شهادة الحقوق ومسجل كمحامٍ إلا أن هذه الزعامة «العباسية» العشائرية الإقطاعية ما كانت لتهتم بشؤون تابعيها ولم يسمع أحد أن زعيماً من هؤلاء احتك بعامة الناس أو استقبلهم واستمع لحاجاتهم أو أنه زارهم

وتفقد قراهم وتلمس أوجاعهم. كانوا يتركونهم تحت رحمة زعامات أصغر تطلق يدها في مصائر هؤلاء الفلاحين الفقراء البسطاء. وكان هذا حال سائر الزعامات العشائرية العلوية الأخرى من الحدادين والمتاورة والكلبية وغيرها وهو ما ينطبق خاصة على زعامات عشيرة الحدادين من «آل الكنج» مثلاً. ففي عهد الدولة العلوية تقاسم هؤلاء الزعماء السلطة. فكانت الرئاسة لآل عباس بينما رئاسة المجلس التمثيلي لآل الكنج «إبراهيم الكنج» وأصبح شقيقه علي مديراً للداخلية، كل ذلك بدعم سلطات الانتداب طبعاً، بينما كان سواد الشعب ضد هذه الدويلة ومثيلاتها على مستوى سورية وأقصد دويلة دمشق ودويلة حلب ودويلة السويداء حسب تقسيمات حكم الانتداب الفرنسي البائد.

كان هؤلاء الزعماء العلويون على صلة مباشرة مع أمثالهم من الزعامات السنية من آل شريتح وكذلك المسيحيون من آل سعادة «وديع سعادة» وهم من الموارنة ويوجد مسيحيون روم وكاثوليك تقوم عليهم زعامات مماثلة ومتحالفة مع مثيلاتها من الطوائف الأخرى، وهناك زعامات علوية عديدة كانت تقيم في جهات أخرى تضم آل الهواش زعماء المتاورة والنميلاتية «عزيز الهواش» آنذاك وآل خير بك «خيري خير بك» من زعامات عشيرة الكلبية *.

وقد تحدثنا بالتفصيل عن الوضع العشائري في الجبل في كتابنا «البحث عن الذات» **.

---

* لابد من التوضيح بأن عزيز هواش هو حفيد إسماعيل خير بك الذي كان ذا نفوذ وصاحب دور في العهد العثماني حيث حصل على لقب «مشير الجبل» بين الناس وعين قائم مقاماً على الجبل ثم حملت عليه السلطة العثمانية بعد اتساع نفوذه واغتالته وشردت أسرته ولم ينج منها سوى ابنه هواش الذي تزعم عشيرة المتاورة ثم نفي إلى عكا وجزيرة رودس حيث توفي فيها عام ١٨٩٠ وأصبح أبناؤه يحملون لقب هواش وليس خير بك وربما يجهل كثيرون بأن عزيز الهواش كان من زعامات الكتلة الوطنية، وعندما تسلمت الكتلة الحكم في منتصف الثلاثينات جعلته محافظاً لدرعا ثم محافظاً لريف دمشق تكريماً له كما عينوا نجله جهاد في وزارة الخارجية وكانت تربطني به صداقة وكان نائباً في السابق، وتخرج شقيقه محمد ضابطاً في الجيش العربي السوري. أما شقيقه الآخر «قحطان» فقد أصبح نائباً عن اللاذقية بدوره لأكثر من دوره وخلفاً لشقيقه جهاد.

** أصدر المؤلف مؤخراً كتاباً جامعاً صدر تحت عنوان: البحث عن الذات – العلويون العرب السوريون. «الجذور والأصل والانتماء» سبقت الإشارة إليه في مكان آخر من هذا الكتاب.

نحن لا ننكر هنا على هؤلاء جميعاً لاسيما من آل العباس وآل الكنج وطنيتهم وأنهم حاولوا بقدر ما وسعهم الحال مسايرة المستشار الفرنسي لصد أذاه وعملوا في نفس الوقت على دعم الحركة الشعبية المناوئة للدولة العلوية ومخطط التقسيم المرسوم لتجزئة الوطن السوري والعودة لأحضان الدولة السورية الأم الواحدة الموحدة، لكنهم كانوا يشكلون من جانب آخر عصبة إقطاعية متحالفة تدعم وترعى مصالحها الطبقية وتمضي في التسلط على المواطنين من فقراء الريف، ولم تقم بأية إصلاحات أو عملية اعمار أو نهوض في أي ميدان. ويماثلهم في ذلك الزعامات المحلية السنية والمسيحية من آل سعادة. جدير بالذكر أن إبراهيم الكنج وهو رئيس المجلس التمثيلي للدولة العلوية تزعم آنذاك القائمة الانفصالية التي كانت تؤيد بقاء الدولة العلوية – كما سبق القول – في مواجهة القائمة الوحدوية التي تزعمها سلمان المرشد على ما هو معروف في المدونات التاريخية لتلك المرحلة... فكيف لا يكون محل عداء الآخرين من هؤلاء ومن الزعامات المحلية الأخرى؟

حتى بعد إلغاء الدولة العلوية وقلبها إلى محافظة تابعة للحكم الوطني المركزي عام ١٩٣٦ فإن هذه المحافظة عاد وتولى شؤونها وأصبح محافظاً لها رئيس الدولة العلوية السابق نفسه شوكت العباس يعاونه إبراهيم الكنج وسائر أعضاء الرهط العشائري الإقطاعي والمديني الذي كان يسود ويسوس أمور الدويلة البائدة بحكم دورهم ونفوذهم كوجهاء وزعامات عشائرية كانت ما تزال نافذة وذات سلطة مطلقة انتقلت بولائها ونفوذها للحكم الوطني الاستقلالي.

وتلك أيام مضت بخيرها وشرها وهاهو الوطن والشعب كلاً واحداً متساوياً يتطلع دائماً نحو مستقبل أفضل بينما الماضي هو شيء من التاريخ لابد من الحديث عنه بمصداقية كاحترام للتاريخ.

❖ ❖ ❖

موقع سلمان المرشد . . في الخريطة العشائرية

لابد من تحديد البعد العشائري العلوي لسلمان المرشد وموقعه فيه * . نقول بداية أنه كان ينتمي بالولادة والنسب إلى إحدى العشائر العلوية.

وكانت عشيرته تتألف من ثلاثة أفخاذ هي: العمامرة – الدراوسة – المهالبة. وينتمي المرشد إلى إحداها «العمامرة».

صحيح أن المرشد استطاع اكتساب تأييد وبيعة فقراء هذه العشائر الصغيرة، لكن وقفت كثرتها في مواجهته رافضة الولاء له بتأثير نفوذ زعاماتها المحلية، وهي زعامات هشة. فمن العمامرة في «الجوبة» وقف في معارضته حسن عبود وأيوب علي يوسف وعيسى محمد عيسى، بينما وقف مثلهم محفوظ علوش في مرداش، وكذلك علي بدور من الدراوسة واشتهر هذا بأنه كان أحد صنائع الانتداب «حامل وسام جوقة الشرف» وسيرد ذكره كثيراً في مسيرة المرشد.

أمام ذلك وجد المرشد «أبو فاتح» أن المخرج الوحيد له هو التخلص من الانتماء إلى هذه العشائر المتفرقة فماذا فعل؟

من هذا الوضع العشائري المعقد والممزق انطلق فوحد هذه الأفخاذ ودمجها بعشيرة واحدة أسماها «عشيرة الفساسنة» وقطع ما بينه وبين العلويين ككل نهائياً من النواحي العشائرية والعقائدية والسياسية كما سبق القول في التصدير لهذا

---

* كانت تسود بين العلويين اربع عشائر تعتبر العشائر الأم وهي: الحدادين والخياطين والكلبية والمتاورة وتتفرع عن الحدادين سبعة أفخاذ هي: بيت الحداد – بيت بني علي – بيت ياشوط – البشالوة – الركاونة – العتارية – الشماسنة «ال شمسين».

وتتفرع عن الخياطين ستة أفخاذ هي، بيت الخياط – الفقاورة – العبدية – الحلبية – العمامرة – المهالبة.

وتتفرع عن الكلبية عشرة افخاذ هي، الكلبية – الرشاونة – الجرود – القراحلة – الرسالنة – النواصرة – بيت الشليف – بيت علي – بيت أحمد – بيت محمد.

وتتفرع عن المتاورة سبعة افخاذ هي: الجواهرة – الصوارمة – النميلاتية – الدراوسة – البشارغة – العراجنة – المحارزة.

الكتاب، وأصبحت له تعاليم ونظرية روحية سهر على نشرها بين أتباعه. وبدأت رقعة نفوذه تمتد إلى ما حوله وإلى ما هو أبعد أيضاً في قرى مصياف مثل عوج مريمين، وإلى شين والعاليات في قضاء تلكلخ، وإلى قرى الغاب، وامتد نفوذه إلى ما هو أبعد بكثير... أي إلى قريتي زعورة والفجر في قضاء الجولان «محافظة القنيطرة حالياً» فضلاً عن ناحية اللاذقية وقضاء سلمية مما يدل على مدى انتشار دعوته وزعامته.

وفي حرصه على تمتين علاقاته مع العشائر الأخرى من حوله نجده يتصاهر معها ويتزوج منها.

ننتهي إلى القول بأن المرشد أعلن توحيد عشيرته «العمامرة مع الدراوسة والمهالبة»، وهي التي كانت تحمل اسم «الغيبية» وجعلها عشيرة واحدة هي عشيرة «الغساسنة».

وجاء في كتاب «لمحات حول المرشدية» أن عشيرة الغساسنة تتألف من ثلاث عشائر هي: العمامرة والدراوسة والمهالبة. وتنتشر مجموعات من أبناء هذه العشائر في جبل الحلو وفي جوار دمشق وعلى حدود فلسطين وذلك قبل أن يوحدها سلمان المرشد في عشيرة واحدة تحت اسم بني غسان. ولم يكن لها علاقة دينية بالعشائر المجاورة أو غيرهم. وكان لها شيوخ لنفسها وهم «بيت البنا»[•].

❖ ❖ ❖

[•] لمحات حول المرشدية صدر أواخر عام ٢٠٠٧ تأليف «نور المضيء المرشد» تحدثنا عنه في نهاية هذا الكتاب.

الفصل الثالث :

نشأة المرشد وطفولته وشبابه وماهيّة دعوته ومرتكزاتها الفكرية وانعكاساتها المحلية؟

ولد سلمان المرشد في الجوبة عام ١٩٠٧ - والده مرشد يونس - والدته غالية إبراهيم من أهالي الجوبة أيضاً توفيت وهو صغير السن فاحتضنته زوجة أبيه لاحقاً وسهرت على تنشئته.

وكان والده فلاحاً بسيطاً له حارة وبعض الأرض والماشية كبقية أهل الجبال آنذاك، وما أن بلغ الثامنة من عمره حتى دأب على القيام بأعمال البيت البسيطة ورعي ماشية والده على قلتها . وكانت تظهر عليه علائم الفطنة والذكاء منذ الصغر ويقال أنه لو أتيح له في مجالات العلم لسارت الأمور بالنسبة إليه وجهة أوضح وأثمر وأوسع. ولم تكن توجد مدرسة في الجوبة وما حولها آنذاك والكل من حوله أميون. وبدأ منذ حداثة سنه ولم يكن قد تجاوز السادسة عشرة يتكلم بأمور وحقائق لا يعرفها بهذا الشكل الواعي حتى مشايخ القوم أنفسهم، مذكراً بوعد الله الحق بأن الله سيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً.

وأخذ يحدث الناس عن وجوب الطهر والمسامحة وينذرهم أن يتوبوا إلى الله ويبتعدوا عن الأعمال السيئة... فأحبّوا هذا الصبي وتعشقوا معشره.

ولكن ماذا عن دعوته وانعكاساتها وسجنه؟

في العام ١٩٢٣ وكان المرشد ما يزال في السادسة عشرة من عمره أي في مرحلة بداية تفتح الوعي الذاتي عندما صار يبشر بقرب ظهور المهدي، وهو ما يسميه

جمال باروت «حالة انخطاف روحي» بناء على ما سمعه من خلال تحقيقه في مذكرات أحمد نهاد السياف*.

حركة فلاحية مبكرة

يقول باروت: هزت الدعوة التي أطلقها الصبي العقيدة الخلاصية الهاجعة في العقل الباطن الإنساني في منطقة الشعرا التي كانت عشائرها تعج منذ سنوات بالفوضى والانقسامات الداخلية الحادة، وانهيار زعامة المقدّمين التقليدية عند العلويين في ضبط الأمن وحفظ النظام ما بينها، واندلعت الدعوة كالنار في الهشيم، وأقدمت قريتان هما شطحة وبلاط على خطوة بدت خطرة للسلطات عندما رفض أهلوهما دفع الضرائب للحكومة مما دفع ضابط الاستخبارات الفرنسي في بلدة «بابنّا» مركز قضاء صهيون إلى خطف المرشد وتسليمه إلى الحكومة في اللاذقية التي سجنته مع بعض أبرز مريديه لمدة ثلاثة أشهر. ونحن نعتبر أن رفض دفع الضرائب للحكومة كان بداية لتحرك فلاحي ضد ما كانوا يعتقدونه ظلماً وافتئاتاً على حقوقهم فالضريبة كانت بدون شك مرهقة وموجعة لا تتناسب مع مداخيلهم الضئيلة.

خرج المرشد من السجن وهو أكثر تألقاً وزهواً، وبدأ اسمه يتردد في محيط «الجوبة» وإلى ما هو أبعد، فقد أثارت دعوته أول ما أثارت الكثير من التخوف والفزع في قلوب القادة الروحيين العلويين، كما استثارت كبار المُلاّك المسيحيين في منطقته خاصة... وأثارت أيضاً مخاوف سلطات الانتداب الفرنسي في اللاذقية جراء تنامي قوته ونفوذه وعدم تعاونه مع السلطة.

إن المرشد ورغم صغر سنه تصدى لتقاليد الزعامات الروحية العلوية وهذا منتهى الجرأة الذاتية لشاب يافع ينحدر من أشد فئات الطائفة العلوية فقراً وعوزاً

---

* سبق القول بان الباحث جمال باروت وضع كتاباً حقق فيه في مذكرات الرجل الوطني الراحل احمد نهاد السياف الذي عاصر المرشد ومأساته، وأشار «باروت» في تحقيقاته إلى الدعوة المرشدية ومرتكزاتها مستشهداً احياناً بنجل المرشد «النور المضيء». ويستند باروت في مروياته إلى أكثر من مرجع عربي وأجنبي حول المرشد ودعوته، لاسيما المراجع الفرنسية.

وتخلفاً وقد بدا ثائراً على ما حوله رافعاً راية التغيير في علاقات الإنتاج الزراعي... متحدياً الإقطاع المحلي ورموزه، وهذا ما كانت تخشاه سلطات الانتداب التي كانت مصالحها تلتقي مع مصالح الإقطاع في سيطرته ونفوذه وقمعه لأية حركة شعبية تغييرية فكيف بهذا الشاب الطموح الصاعد وهو يكتل فقراء الريف تحت قيادته ويجهر بأفكار سلبية من سلطات الانتداب وأعوانها؟ داعياً لتحرير علاقات الإنتاج القائمة على ما يشبه القنانة ولو بشكل عفوي غير منظم.

العقيدة الوطنية

لم يكن إذا أصعب على مشايخ الطائفة العلوية وكبار النافذين في المحافظة على اختلاف شيعهم وأديانهم ومذاهبهم من هذه الدعوة يدعو إليها ويبشر بها فتى في مقتبل العمر «مجرد صبي» أمي لا يقرأ ولا يكتب ولا ينتمي إلى أسرة أو عائلة عريقة أو زعامة قديمة.

وسنجد بأن دعوة المرشد لم تقتصر على الروحانيات والإصلاحات الدينية – المذهبية وحدها، ولا على تحريض الفلاحين ضد الإقطاع بل شملت أيضاً العقيدة الوطنية وهي عقيدة سامية شاملة تتصل بجميع أبناء المحافظة والشعب العربي السوري كله حيث دعا «الصبي» - كما كانوا يدعونه حينذاك – إلى تشكيل قوات مسلحة لمقاومة الفرنسيين وإجلائهم عن البلاد، ولا عجب في ذلك حيث كانت مسيرة ثورة الشيخ صالح العلي ما تزال طرية في ذاكرة الناس ويستطيبون ذكراها من حيث لم تمر عليها سوى خمس سنوات تقريباً (١٩١٨ – ١٩٢٢) فقد استفاق سلمان المرشد وأترابه على مستوى الجبل كله منذ صغرهم على سيرتها والسيرة الذاتية لقائدها الشجاع. وكان يسمع المرشد الصغير عنها مع أترابه بالتواتر أي استفاق هو وجيله والأجيال اللاحقة على سماع مآثر ثورة الشيخ صالح الوطنية ضد الفرنسيين.

يقول أدهم الجندي مضيفاً وهو مؤرخ وصاحب آثار تاريخية... يقول في كتابه تاريخ الثورات السورية بأن جماعة عمر البيطار السنية قامت بحركة ثورية في جبل صهيون وارتبطت تسميتها باسمه. وحسب باروت فإن المرشد اتصل بهذه

الجماعة داعياً للتحالف معها في دعوته لمحاربة الفرنسيين وارتفع بذلك فوق المذهبية البغيضة.

قلق الفرنسيين

من الواضح أن المرشد منذ البداية اختار الخط الوطني فوقف في وجه سلطة الانتداب فسجن ونفي بقرار منها وعلى أعلى مستوياتها وبإقدامه على هذه الخطوة أو المبادرة الوطنية فعلاً كمقدمة لدعوته الروحية ولمناوأة الإقطاع وتحرير الفلاحين من سيطرتهم فقد أحسن عملاً ودلل على فطنة وذكاء لأن الشعب من حوله كان رافضاً للانتداب وللدولة العلوية، وسيزداد التفافاً من حوله بعد جهره بالعداء للانتداب وأعوانه ولمقاومة الإقطاع وهذا ما حصل لاحقاً. وسيكون للمرشد لاحقاً دوراً أساسياً في إلغاء الدويلة العلوية وعودة محافظة اللاذقية إلى الوطن الأم.

ففي ريف حمص قامت قرية العاليات الغسانية بالمقاومة، وكانت السلطة تلقي بالجثث في آبار القرية، كما تلقي بالآخرين في السجون. واعتقلوا عدداً كبيراً من قرى العشيرة في «تلكلخ» بسبب خوفهم من امتداد الثورة إلى قراهم، وقد تكون هذه الحركات الفلاحية أحد أسباب المسارعة بنفي المرشد إلى مدينة الرقة.

وقد استمر سجنهم حوالي السنتين خرجوا بعدها ليرهنوا أراضيهم لدى الإقطاعي عبد المجيد سويدان لأنهم لم يجدوا في بيوتهم قوت يومهم حتى أعادها لهم لاحقاً سلمان المرشد وأجبر الآغا سويدان على إعادتها بموجب سندات خطية في الثلاثينات.

السلطة الفرنسية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الظاهرة الخطرة والمرعبة لها خشية امتدادها لما حولها لاسيما وأن أفكار المرشد ودعوته لقيت تجاوباً مذهلاً بين فقراء الفلاحين وامتدت لمسافات أوسع من الجوبة - كما سبق القول أو كما سنرى -.

وبعد أن علمت سلطات الانتداب بأخبار حركة المرشد الشعبية بادرت إلى محاربتها حيث وجدوا فيها أيضاً حركة تحررية وطنية، وتوصلوا إلى أنها أخطر من سواها كونها قابلة للانتشار والتوسع في محيطها لاسيما في نطاق دولة العلويين المحدثة بقرار من سلطات الانتداب.

الفصل الرابع :

صعود المرشد وتنامي قوته ومبادرة سلطات الانتداب بنفيه إلى خارج المحافظة

عندما خرج المرشد من السجن في اللاذقية ازداد قوة وأتباعاً – عكس ما كان متوقعاً من السلطة – بحيث استقبل مع رفاقه بحفاوة بالغة وكان دون العشرين من عمره.. على أن السلطات الفرنسية المسيطرة تخوفت من ذلك فوضعته تحت رقابة مشددة، كما ألزمته بالحضور كل خمسة عشر يوماً إلى مخفر «بابنّا» ثم التوجه إلى بلدة «الحفة» مركز الناحية لإثبات وجوده، مع الإصرار عليه للتوقف عن دعوته.

على العكس فقد ازدادت الدعوة رواجاً، وازداد اسمه انتشاراً مما دفع الحاكم العسكري الفرنسي إلى تجريد مفرزة عسكرية وجهها إلى قرية «الجوبة» بوصفها مركز الدعوة «عش الدعوة» كما أطلق عليها ووضع فيها قوة عسكرية شبه دائمة، مما يؤكد على ما بلغه المرشد من نفوذ محلي ومدى انتشار دعوته رغم صغر سنه.

نفي المرشد للرقة

أثار المرشد خواطر سلطات الانتداب على أعلى المستويات بحيث بحثوا موضوعه حتى في مقر المفوض السامي ببيروت وجرى التداول في الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهته إلى أن استقر الرأي على نفيه خارج المحافظة أي إلى مكان أبعد هو مدينة «الرقة» وكان إجراءاً كهذا ومن أعلى سلطة انتدابية يصور لنا مدى ما تصوره من خطورة دعوته. وما كان للانتداب أن يقبل بتنامي قوة محلية كهذه خشية أن تنقلب ضده ذات يوم، انطلاقاً من أن الجهات الأمنية تضع في اعتبارها عادة كافة الاحتمالات ولا تترك شيئاً للصدف أو المباغتة.

وقد تم نفي سلمان المرشد مع عدد من رفاقه إلى «الرقة» في خريف عام ١٩٢٥ وهو ابن ثماني عشرة سنة. أي بعد حوالي سنتين ونيف من دعوته. وأخذوه بحراً إلى الاسكندرون، ثم ساروا به من هناك مشياً على الأقدام أمام خيل الدرك الفرنسي إلى الرقة... ولقي في الرقة كل ترحيب من أهلها وكرام عائلاتها على ما هو معروف لمجرد أن سلطات الانتداب هي التي تولت نفيه بهذا الشكل المجحف القاسي.

إن هذه النقلة النوعية كانت هامة جداً وحاسمة بالنسبة لمسيرة المرشد اللاحقة، وكان ما يزال في الثامنة عشرة من عمره أي دون سن البلوغ تقريباً، ومع ذلك فقد اقتادته ورفاقه المنفيين التسعة دورية من الدرك مشياً على الأقدام إلى الرقة وتبلغ المسافة ما يزيد على ٧٠٠ كيلومتراً (طبعاً كانت الدورية خيالة) وبقي «منفياً» هناك لمدة سنتين وبضعة أشهر وهي مدة كانت كافية لازدياد معرفته هناك بأوضاع البلاد، كما اتسعت مداركه السياسية واطلع هو ورفاقه عن كثب على أوضاع مجتمع السنة ومعتقداتهم حيث كان على اتصال شبه يومي مع فعاليات البلدة معززاً مكرماً من أهلها كونه كان منفياً على يد سلطات الانتداب الفرنسي، وهذا السبب كان يكفي لوحده للحصول على تقدير واحترام أهل الرقة من حوله. وحصل على تقدير أسرة العجيلي المعروفة في الرقة الذين رتبوا له أن يكون ضيفاً دائماً على أقربائهم من آل الشواخ. وسنجد الباحث المحقق جمال باروت يلاحق موضوع هذا النفي شخصياً ويقصد إلى الرقة ويتصل مع آل العجيلي والشواخ تحديداً. لاسيما بالكاتب الشاعر النائب والوزير الأسبق الروائي الشاعر الطبيب الدكتور عبد السلام العجيلي رحمه الله * وبوجوه آل الشواخ ويوثق معهم عن مرحلة تواجد المرشد في الرقة. وسنتذكر هنا بأن سلمان المرشد نفي إلى هذه المناطق التي كانت نائية جداً في حسابات ذلك الزمن لفترة تزيد على سنتين، بينما نفي فارس الخوري وآخرون من زعامات الكتلة الوطنية إلى الحسكة لعدة شهور فقط في الثلاثينات فأين السنتان ونيّف من الشهور القليلة؟

---

* توفي عبد السلام العجيلي عام ٢٠٠٦ مأسوفاً عليه. وشاءت الصدف أن يصبح نائباً عن الرقة عام ١٩٤٣ وزميلاً للمرشد في هذه النيابة، وتولى وزارتي الثقافة والخارجية لاحقاً على عهد الانفصال.

الزواج في الرقة

تزوج المرشد في الرقة من فتاة سنية هي ابنة موظف البلدية محمد نظيف بالتبني، فهي مسلمة من أصول أرمنية وسنجد لها مثيلات بالعشرات تزوجن في محافظة دير الزور أو أصبحن في حماية الأسر في المحافظة بعد المذبحة الأرمنية في تركيا ولجوء الأرمن إلى سورية شمالاً لاسيما مدينة دير الزور *. وكانت الرقة قائمقامية تابعة للدير، وقد أنجبت جميلة ابنة كانت عزيزة على المرشد أسمياها «فتحية» وكان يكنى أحياناً باسمها «أبو فتحية» وهناك أهزوجة وضعها أحد مريديه جاء في مطلعها:

عا الدية الدية الدية	الفرحة لأبو فتحية
إخواني عباد الله	توبوا بتنجوا بعهد الله

وأرغب بالتعليق هنا هو كيف يتهمون مريدي المرشد بأنهم كانوا يعتبرونه «رباً» بينما هم يناشدون الله ويطالبون إخوانهم عباد الله بالتوبة «بعهد الله» أي الله سبحانه وتعالى. وثبت عدم صحة تهمة الربوبية ولم يحاكم على أساسها لاحقاً كما سنرى.

جدير بالذكر أن جميلة هي الزوجة الثانية للمرشد لأنه كان قد تزوج قبلاً من هلالة «أم فاتح» وكانت حبلى بولدها البكر محمد الفاتح عندما نفي زوجها إلى الرقة.

العودة إلى الأهل

وأخيراً صدر عفو عن سلطات الانتداب شمل المرشد ورفاقه وعادوا إلى «الجوبة» في أول تشرين الأول /أكتوبر ١٩٢٧ وكان قد أصبح في العشرين من عمره فاستقبلته بلدته بترحاب كبير حيث تكرس زعيماً في الجبل الأعلى وليصبح أحد أعلام الطائفة العلوية — المنشق عنها - منافساً لجميع قياداتها وبيوتاتها التقليدية المتوارثة مؤثراً منذ البداية أن يستقل عن الجميع بدعوته الجديدة.

---

* اصبح يوجد نصب تذكاري في مدينة دير الزور حيث يقام احتفال في نيسان من كل عام في ذكرى المذابح تحضره الجوالي الأرمنية في سورية ولبنان وغيرها .

أحاط المرشد نفسه بالأتباع والمريدين فهو الآن في العشرين من عمره وصاحب تجربة غنية اكتسبها في «منفاه» وأصبح عدد أتباعه ومريديه في حدود ٤٠ ألف شخص حسب مصادر مرشدية دقيقة وهو رقم كبير جداً بالقياس لأتباع الزعامات العلوية الأخرى أو السنية والمسيحية في المحافظة.

اتخذ المرشد لنفسه موقعاً مرموقاً في زعامات الجبل محاولاً -في نفس الوقت- تجاوزها وتحديها في آن معاً وكانت أول تحدياته ما سلف ذكره عن استقلاليته عن عشائرها جميعاً عندما أوجد لنفسه عشيرته الخاصة مستقلاً عن بقية العشائر. وأصبحت عنده تقاليد يتفرد بها ومن ذلك أنه لم يكن يبدأ أحداً بالزيارة لأي كان، لكنه كان يرد الزيارة.

بعض المعلومات عن عشيرة المرشد الجديدة

تشكلت عشيرة المرشد المحدثة في جوبة البرغال من ثلاث عشائر أساسية هي: العمامرة – الدراوسة – المهالبة، وينتمي هو نفسه إلى العمامرة، وزوجته أم فاتح نفسها تنتمي إلى أسرة من مشايخ العمامرة. وأثارت خطوته الجريئة هذه خواطر الزعماء الفرعيين في هذه العشائر فوقفوا ضده وما كان ليأبه لذلك، فمن العمامرة هؤلاء الذين استثارتهم مبادرته كان حسن عبود وأيوب علي يوسف وعيسى محمد عيسى من الجوبة، ومحفوظ علوش من مرداش، ومن الدراوسة علي بدور وهو الاسم الشهير الذي كان منحازاً علناً لفرنسا حامل وسام جوقة الشرف – كما سبق القول آنفاً –، ومع ذلك ورغم الخصومة تزوج سلمان المرشد من ابنته «صدّيقة» فيما بعد.

ومن المهالبة عارضه نظير خير بك من قلعة المهالبة وسليمان يوسف عيسى من سطامو*، بينما انضم ثلث جوبة البرغال لعشيرته، وبقي الثلثان الآخران

* سطامو: هي المزرعة الخصبة التي استخلصها آل شريتح من ملاكها الفلاحين عام ١٩٣٩ على عهد المحافظ الأسبق إحسان الجابري حليف وصديق أحد زعامات المدينة عبد القادر شريتح ثم نجح المرشد باستردادها لاحقاً، وقد غطى هذا الكتاب قضية «سطامو» التي كانت من أهم وأبرز الأسباب لكل ما أحاط بالمرشد من عداوات أو نكبات وسنتحدث عن ذلك في صفحات قادمة.

يتبعان عدوه الألد حسن عبود، لكن قوة المرشد ازدادت لاحقاً بحيث أصبح الجميع تقريباً من مريديه وأتباعه وآثر خصومه وأعداؤه مهادنته ما أمكن.

جدير بالذكر أن عدداً كبيراً من الأنصار والمؤيدين انضموا إليه في ناحية اللاذقية وفي منطقتي تلكلخ ومصياف وحول حمص وحماة والسلمية والقنيطرة - كما سبق القول -.

ونحن نعرف أن العلويين كانوا مسلحين على الدوام، على عادة أهالي الجبال في مواجهة العثمانيين المحتلين، لكن المرشد - وهو الزعيم الفطن - سحب الأسلحة من المهالبة عام ١٩٣٩ واختزنها في الجوبة، أما خصومه من العمامرة فكانوا يملكون مائة بندقية ولدى الدراوسة ذات العدد تقريباً، أما ما أصبح يملكه المرشد شخصياً من السلاح فكان يقدر بخمسمائة بندقية وربما أكثر فهو لوحده أقوى من جميع خصومه مجتمعين.



مبحث خاص

الحياة الزوجية والعائلية لسلمان المرشد

سبق القول بأن المرشد تزوج من عدة زوجات من مختلف العشائر العلوية، وندرج فيما يلي نبذة عن كل منهن :

- الزوجة الأولى لسلمان هي «هلالة» أم فاتح كانت تتميز بحبّ سلمان وجماعته وكان سلمان يخصها باحترام متميز من بين نسائه.

وكانت تقوم – حسب مصادر مرشدية – بعمل ممرضة وذلك بزيارتها المرضى وتمريضهم شخصياً وتلقيح الأطفال ضد الجدري الذي كان ينتشر بين الفترة والأخرى.

وكانت تقوم أيضاً بتشجيع الناس على إرسال أولادهم إلى المدارس إذا تسنى لهم ذلك فهي تريدهم أعزاء وتنبههم أن يعتنوا بنظافتهم ونظافة بيوتهم.

وكانت تعمل برأي جماعتها حتى لو كان خلاف رأيها، واحتضنت أم فاتح أولاد ضرائرها كما أولادها، وكانت تشرف أيضاً على معظم أمور العشيرة في غياب زوجها سلمان، وكان يغيب كثيراً إما بسبب النفي أو الإقامة الجبرية أو في دمشق لحضور جلسات مجلس النواب، وكانت ثقة سلمان فيها مطلقة فلم يكن يوصيها بشيء بل كان دائماً مطمئناً لتصرفها وأنجبت : فاتح، ومجيب، وساجي، ونور المضيء .

وندرج فيما يلي أسماء زوجاته الأخريات :

- الزوجة الثانية كانت «جميلة» من الرقة أثناء فترة النفي وأنجبت له الابنة فتحية كما سبق القول.

- ومن زوجاته ليمونة داوود لاريزي وصدّيقة ابنة علي بدور وشريفة خرطبيل من جوبة البرغال.

- ومن أبنائه وبناته : سميع ومغيث ومنير ومرشد ومجيرة وأمير ومجير* ومنى وطهران واليذكر ومجيبة ودولات وسلمان.

وقد لا تكون هذه اللوحة دقيقة تماماً وقد تكون مع الترجيح بأنها صحيحة وفق ما استقصيناه.



* تعرفت شخصياً على «مجير» في الستينات مع بداية حكم البعث وكان بعثياً وعلى سوية من الخلق والوعي قدمت له العون وعينته في إحدى الوظائف ثم تدرج وتولى لاحقاً منصب مدير لإدارة النفط توفي مبكراً رحمه الله .

الفصل الخامس :

هل كانت «المرشدية» حركة فلاحية مبكرة ضد الإقطاع المحلي ورموزه على مستوى الساحل والجبل؟

التساؤلات التي نطرحها هنا ربما تأتي في محلها؟:

ترى هل بدرت من سلمان المرشد ملامح لحركة فلاحية مبكرة ضد الإقطاع المسيطر في محافظة اللاذقية جبلاً وساحلاً؟ وهو الإقطاع الذي كان سائداً في أكثر من محافظة، شديد الوطأة على فقراء الفلاحين وداعماً لنظام الحكم السائد في دمشق وهو نظام سياسي كانت بنيته بورجوازية متحالفة مع الإقطاع الزراعي تدعم سلطته ونفوذه في الأرياف، ويدعمها من جانبه ويعمق لنفوذها في البلاد - كما سبق القول -.

يمكن القول بأنه صدرت فعلاً عن المرشد تصريحات مناوئة صراحة للإقطاع وبالأسماء تعبر عن ملامح حركة فلاحية مبكرة. وكان ذلك عام ١٩٣٨ عندما بدأ يتحرك ضد هيمنة الإقطاع وعائلاته النافذة غير آبه لقوة الدعم الحكومي لها. ونجده يبدأ بكبرى تلك العائلات «آل شريتح» وهم من كبار الملاّك العقاريين في المدينة وأصحاب الأطيان في الريف ومن أكثر رجالات الإقطاع في سورية دعماً لحكم الكتلة الوطنية في دمشق، ولم يكن أحد ليجرؤ على معاداتها بسبب نفوذ كبارها كوجهاء ولأن السلطة إلى جانبهم، وكانت تدعمهم وتتحالف معهم أيضاً «الحلقة الإقطاعية» الكبرى المتضامنة في المحافظة وتتألف من: آل الكنج وآل العباس وآل سعادة وغيرهم [*].

---

[*] صحيح تسلمت الحكم في دمشق «البورجوازية الوطنية» بعد الاستقلال لكن مواقع الإقطاع وهيمنة كبار ملاك الأراضي كانت ما تزال قوية وشرسة وبدت متحالفة مع الحكم الاستقلالي الجديد ومشاركة بقوة في الحكم ولم تضعف هذه المواقع أو تنحسر إلا بعد قيام حكم الوحدة عام ١٩٥٨ ثم حكم البعث عام ١٩٦٣ ومرحلة التصحيح البعثية منذ عام ١٩٧٠.

في مواجهة الإقطاع

سلمان المرشد وحده أقدم على خطوة غير مسبوقة عندما وضع يده على قرية «سطامو» وكانت تعتبر «جوهرة» أملاك آل شريتح، وتولى المرشد بنفسه إعادتها لأصحابها من فقراء الفلاحين من عشيرته «الغسانية»* . ومن هنا انطلقت الشرارة الأولى في عداء استحكم بين المرشد وبين آل شريتح بزعامة كبيرهم عبد القادر وأخوته، وهو العداء الذي استجر كل البلاء وقاد الأمور إلى الكوارث وآثار اهتمام جميع المحافظين الذين توالوا على اللاذقية ولم يتوصلوا إلى حل لها بحيث انتهى الأمر بفاجعة المرشد وإعدامه على يد سلطة الدولة بدمشق العاصمة وليس سلطات المحافظة وحدها.

بدايات الصدام؟

قبل أن يبلغ المرشد الثلاثين من عمره في الثلاثينات من القرن الماضي أصبح عضواً في المجلس التمثيلي لدولة العلويين وهي خطوة سياسية لها دورها ودلالتها، اشتهر بالشجاعة وبالمبادرة الذاتية في تصرفاته نظراً لما أصبح عليه حاله من القوة والبأس واتساع رقعة نفوذه ونفوذ أتباعه أو مريديه، لكن العلويين وعشائرهم ككل وقفوا منه على مسافة محسوبة منذ بداياته. وكانت عندهم زعاماتهم وتقاليدهم لا يحيدون عنها أبداً، ولم يؤيدوا المرشد في دعوته وبادلوه العداء الضمني.

من هذا المنطلق بدأ «أبو فاتح» حملة مكثفة قوية لاستخلاص ما اعتبره أراض مغتصبة من أهلها الفلاحين المستضعفين. ولم يكن يلتفت أو يهتم ما إذا كان هؤلاء الملاك من المسلمين السنيين أو العلويين أو من المسيحيين وما إذا كان بينهم من هو مدعوم من سلطات الانتداب أو غيرها، وهو ما جعل من المرشد شخصية مخيفة لهؤلاء الذين بدؤوا بدورهم يتصيدون ما يحسبونه أخطاء في ممارساته اللاحقة لإدارة أعماله، وربما حسبوا أيضاً أنها تقع تحت طائلة القانون ... وهو قانون كانوا

* علينا ان نلاحظ بأن الغسانية ذات مدلول قومي عربي نسبة إلى «دولة الغساسنة العربية» في ديار الشام.

يفسرونه حسب أهوائهم ومصالحهم وبدعم السلطة في ذلك. وتربصوا به الدوائر كما هو المثل المعروف، وقبعوا ينتظرون فرصتهم وينثرون المال حيثما كان فيه مايدعمهم سواء على مستوى سلطات الحكم الوطني في العاصمة دمشق أم على مستوى المحافظة... لأنه يبقى للمال والبذخ دوره المؤثر في الزمان والمكان... وسحره الطاغي أحياناً في هذه الأوساط ما لم يكن هناك من رادع أخلاقي أو رقابة تسلسلية على مستوى الدولة وآلية الحكم.

تنامي الحجم السياسي للمرشد

ومع الزمن تزايدت قوة ونفوذ المرشد وكثر خصومه وأعداؤه المحليون حتى من زعامات عشائرية علوية، وتكتلات سياسية كانت تضم مختلف الطوائف والنزعات. وهو ما لم يعره المرشد انتباهاً. وكان قد دخل في حينه النادي السياسي من أوسع أبوابه عندما غدا نائباً عن الحفة في مجلس النواب السوري لعام ١٩٣٦ وهي نقلة سياسية كبيرة أوسع وأعرض من عضويته سابقاً في المجلس التمثيلي على مستوى الدولة العلوية.. إنه الآن عضو في مجلس نواب الدولة السورية في عهدها الوطني الأول ونجح في النيابة بدعم الزعامة السياسية الوطنية في اللاذقية وكانت معقودة دائماً لعبد الواحد هارون ونجله عزيز هارون... وكانت المبادرة في دعم ترشيح سلمان المرشد للنيابة من هارون نفسه ليكون مع أنصاره حلفاء له لا أعداء وهذه قفزة هامة جديرة بالانتباه من وجهة نظر محض تاريخية.

جدير بالذكر هنا أن عزيز عبد الواحد هارون شارك في ثورة الشيخ صالح العلي على ما هو معروف وقام بتجهيز عدة فصائل للثورة على نفقته الكاملة... وهاهو المرشد يصبح أحد حلفائه في مواجهة آل شريتح أي الزعامة المنافسة الصاعدة على عهد الكتلة وكان كبيرها عبد القادر شريتح من صميم قيادتها التأسيسية.

❖ ❖ ❖

المبحث الأول

تصاعد الخلاف مع آل شريتح
«إنها قضية صراع على الأرض»

نحن نميل للاعتقاد هنا بأن آل هارون ضموا هذا الزعيم الجبلي الصاعد إليهم ردأ على خصومهم من آل شريتح، لاسيما كبيرهم عبد القادر الذي كبر شأنه وتضاعف ملكه بعد سيطرته على مزرعة «سطامو» وسنتذكر دائماً أن عبد الواحد هارون كان هو العضو المرموق في المجلس التمثيلي لدولة العلويين منذ إعلانها عام ١٩٢٢ لكن لم يلبث أن فاز بهذه العضوية عبد القادر شريتح في الانتخابات التالية عام ١٩٢٦ وانتخب ثانية عام ١٩٣٠ جدير بالذكر أنه بعد تسلم الكتلة الوطنية الحكم عام ١٩٣٦ — وهو عضو هام في الكتلة — أصبح نائباً في مجلس النواب السوري وبذلك بدأت زعامة المدينة تنتقل من آل هارون إلى آل شريتح ولم يكن هذا لصالح المرشد طبعاً... ولكن بعد سنوات طويلة — أي في منتصف الخمسينات - عاد أسعد بن عزيز هارون ليصبح وزيراً ويستعيد الدور قليلاً... الآن ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين انتفت جميع تلك الزعامات* .

آل شريتح في المواجهة

لم يستكن آل شريتح للمرشد أو يسكتوا على قضية مزرعة سطامو لأنها تتعلق بنفوذهم الأدبي والسياسي.. والإقطاعي المالي الاستغلالي طبعاً، حيث واصلوا إقامة

---

* انطوى الأن دور جميع الزعامات العشائرية العلوية وكذلك نفوذ الزعامات السنية والمسيحية في اللاذقية ومدن الساحل وربما حل محلها دور الأسرة أو العائلة المتنفذة ولكن هذا الوضع لا يشكل خوفاً من تجدد النمط الإقطاعي السابق وهو ما ينطبق على سورية ككل حيث تسود حالياً انماط من العلاقات والولاءات الحزبية، والروابط المهنية والحرفية والثقافية والاجتماعية وكذلك النقابية وغيرها من دون فواصل دينية أو مذهبية، فالكل سواء بالمشاركة والانتماء والاندماج الوطني.

الدعاوى وتقديم الشكاوى، وأصبحت الدولة منذ عام ١٩٤٣ تستمع لهذه الشكاوى في أعلى المستويات. وتصبح «مزرعة سطامو» من أعقد القضايا العقارية الزراعية في سورية، ولم يجدوا من حل نهائي لها إلا بالالتفاف على سلمان المرشد والدعوة للقبض عليه ومحاكمته ومواصلة المواجهة القضائية ضده.

ثم بدأ آل شريتح يصعدّون حملتهم بعد أن تلقوا الدعم من الداخل ليجعلوها تشمل العلويين ككل وكانوا يرمون لخلق تكتل سني طائفي في مواجهة أهل الجبل وزعاماتهم العلوية. جراء عدم تعاونهم معهم ضد المرشد، مما اضطر مشايخ الجبل إلى مواجهة هذه الظاهرة الطائفية فأصدروا البيانات ضدها، واتهموا من أسموهم «أصحاب الأهواء والعملاء» بجر الأهالي إلى اقتتال طائفي. لأنه إذا كان الخلاف محصوراً بين المرشد وبين شريتح فما هو ذنب زعامات الجبل ولماذا يريدون حشرهم في قضية لا تخص أياً منهم؟ لذلك كانت ردة فعلهم شديدة لاسيما وأن المرشد انشق عنهم منذ سنوات طويلة.

دعم الحكم لآل شريتح .. لماذا؟

لكن حدث ما لم يكن في الحسبان لدى آل شريتح، فقد حدثت ردة فعل عامة شملت أهل المحافظة من السنة والعلويين والمسيحيين الذين تكتلوا جميعاً ضدهم لاسيما ما كان من دعم جماعة الحكم في دمشق لعبد القادر شريتح عندما حاول وضع جميع الزعامات السنية ورجال الدين تحت نفوذه بوصفه «معتمد الحكم الوطني في المحافظة»، وكان يبغي من وراء ذلك خلق قوة محلية عريضة يستخدمها لهدف وحيد هو القضاء على سلمان المرشد.

معارضة علوية

واشار أحمد نهاد السياف في مذكراته لهذه الناحية ملمحاً إلى ازدياد الصف المعارض للحكم في دمشق على مستوى المحافظة... وهاهو «منير العباس يتهم حكام دمشق بأنهم باتوا يمثلون حقاً السلطان عبد الحميد في سعيهم لتحطيم

جميع مراكز القوى التي يمكن أن تشكل خطراً على كيانهم، وأنهم عزفوا عن الأسلوب الديمقراطي في الحكم».

وينقل السياف عن إبراهيم الكنج قوله أيضاً: «إن سياسة الحكومة بتأثير زعماء المدينة ليست موجهة ضد سلمان وحده بل أنها ستتحول لتشن على العلويين جميعاً».

المرشد يتكلم ويوضح

إن سلمان المرشد نفسه لم يسكت مفضلاً كشف خلفيات الأمور فهو يحدثنا عن كيف ولماذا وضع يده على مزرعة سطامو وانحاز للفلاحين الفقراء؟ ففي حديث ثنائي جرى بينه وبين مدير إدارة الريجي في اللاذقية آنذاك أحمد نهاد السياف نفسه وكما أثبته السياف في مذكراته ص ١٣٦ من كتاب باروت.

يقول «أبو فاتح» مخاطباً السياف: «بالأمس بينما كان زعماء المدينة يتسكعون على أبواب المندوبية * بحثاً عن المنافع، كان سلمان معتقلاً يقطع المسافة بين اللاذقية والرقة سيراً على الأقدام وتحت السياط، ليقيم منفياً هناك، إنها أمور لا تمت إلى الوطن والوطنية بشيء».

قضية صراع على الأرض

ثم يضيف المرشد طارحاً المسألة في إطارها الطبقي الصحيح:

«إنها قضية صراع على الأرض اغتصبها فريق من متنفذي المدينة من علويين بسطاء غُرر بهم ببضع مجيديات (يقصد قطعة نقدية كانت مستعملة أيام العثمانيين) وبأكلة مجدرة ** . وبالأمس وقد كان زعماء المدينة ملتفين حول المندوب وضباط الاستخبارات لم يكن لي أية صلة بهؤلاء».

---

* يقصد ابواب المندوب الفرنسي حاكم اللاذقية العسكري آنذاك

** بمثل هذه النبرة كان نواب كثيرون يتحدثون في مجلس النواب وفي تصريحات علنية عن جور الإقطاع ومعاناة الفلاحين المستلبة حقوقهم، وكانت الصحافة الحرة تساندهم، لكن المرشد ربما سبقهم قليلاً ثم دفع حياته ثمناً لقناعاته ولتصيدته لدهاقنة الإقطاع والسياسة المسيطرة .

إنها الأرض المغتصبة

ثم خاطب المرشد السياف قائلاً وبمنتهى الصراحة:

«إنها الأرض المغتصبة والتي استردد تها من أولئك الغاصبين المغتصبين هي العامل الأول والأخير الذي دفع بهؤلاء لتشويه سمعتي وإبعادي عن طريق التلاقي مع الحكومة، لينفردوا مستغلين صلاتهم بدوائر الدولة والحكم».

وكان المرشد يشكو للسياف من أن زعماء المدينة لا يريدونه قريباً من الحكم والحكام بدمشق أو اللاذقية لذلك شاء أن يعتزل في بلدته... وهنا تبدأ مأساته.

البحث عن الحقيقة

إنها لوحة كاملة المعالم تحدد ملامح صراع طبقي حاد كان يجري في المحافظة وبشكل معلن ومكشوف... ومن هذا المنطلق وحده تقريباً علينا قراءة قضية المرشد وفهم أبعادها على مستوى الدولة، وعلى مستوى المحافظة، وعلى المستوى التاريخي... وما لم نفعل ذلك لن تتضح الحقيقة التي نبحث عنها ويحمل كتابنا هذا اسمها.

إن قضية المرشد لم تكن قضية «ربوبية»* مزعومة لم يقم عليها دليل، بل إنها قضية صراع طبقي بحق يقوم عليها ألف دليل، وسنجد بأن الرجل خاض معركة غير متكافئة لأن أحد أطرافها كان الدولة وحكامها من أصول بورجوازية متحالفة مع الإقطاع السياسي على مستوى سورية كلها وليس مجرد محافظة بذاتها. وما كان له أن يحقق أي انتصار «طبقي» في معركة غير متكافئة كهذه وينقصها التنظيم الفكري والسياسي.



* لقد برع «الحكم الوطني» ورجاله في سورية في فن الدعاية ضد خصومهم مما هو مشهور عنهم، فقد كفّروا الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، كما اشاعوا عنه بين الناس انه عميل بريطاني تمهيداً لاغتياله في صيف ١٩٤٠ – وسبق ذلك ما اشاعوه عن خصمهم اللدود الشيخ تاج الحسني رئيس الوزراء في الثلاثينات من انه يتعاطى الخمر والمجون وهذا غير صحيح، لكن الصحيح أنه كان من رجال وأعوان الانتداب وهذا يكفي لإدانته وطنياً، لكن عندهم لابد من الغمز من أخلاقه لدى العامة على طريقتهم، وهو ما استعملوه ضد المرشد لاحقاً تمهيداً لإعدامه واستئصاله فأشاعوا عنه من انه ادعى الربوبية وهذا غير صحيح ولم تحاكمه المحكمة بهذه التهمة المزعومة كما سنرى.

المبحث الثاني

أساس الخصومة مع آل شريتح
«الأسباب العميقة والنتائج»

نعود لخلفية الخصومة الشديدة بين المرشد وبين عبد القادر شريتح وأسرته فنتوقف معها قليلاً بسبب دورها وأهميتها في مصير المرشد وكارثته فيها. وحسب الباحث محمد جمال باروت فإن انخراط عائلة شريتح في التحريض ضد المرشد ترتبط بعدة أمور، من بينها إلى حد كبير ردة فعل زعامة الكتلة الوطنية في اللاذقية في سياقات معقدة تلاعب فيها الفرنسيون لمصالحهم يومئذ، حيث قامت هذه الزعامة المحلية التي كان شريتح يمسك بزمامها ويحرك خيوطها فهو يبادر بالرد هجوماً على الوثيقة التي وضعها الزعماء العلويون في ٢٩ آذار ١٩٣٩ وحملت آنذاك اسم «وثيقة العهد التضامني» أعلنوا فيها تضامنهم مع الوحدة السورية منعاً لأي تشكيك بموقفهم الوطني ووقعها نواب محافظة اللاذقية وكان عددهم أحد عشر نائباً هم:

سلمان المرشد، عشيرة بني غسان – شوكت العباس، عشيرة الخياطين – جبرة الحلو (مسيحي نائب صافيتا) – الياس جرجس (مسيحي نائب تلكلخ) – عمر البيطار زعيم عشيرة صهيون السنية – أمين رسلان زعيم فخذ من عشيرة الرشاونة – يوسف الحامد، عشائر الحدادين – علي ناصر شهاب، من مشايخ المذهب الحيدري – جانم خضور، عشيرة القراحلة.

يقول باروت بأن شريتح قام بمحاولة استعراض للقوة مع أحد أبرز هؤلاء النواب «هو سلمان المرشد»، وتضافر ذلك مع تطويب أراضي مزرعة سطامو باسم آل شريتح والتي يتبع معظم فلاحيها إلى سلمان المرشد وعشيرته.

في هذه الفترة من عام ١٩٣٩ كان حكم الكتلة الوطنية في أواخر أيامه فاشلاً محبطاً يستقيل معظم أقطابه من الحكم ويتوارون. وكان محافظ اللاذقية في تلك الفترة إحسان الجابري حيث بدأ بتطويب أراضي مزرعة «سطامو» باسم آل شريتح مستغلاً عدم وجود وثائق بأيدي فلاحيها من الفقراء، وكذلك بسبب إحراق سجلات الطابو في اللاذقية عام ١٩٢١ . وكان الفلاحون يملكون في هذه القرية ١٨ قيراطاً من أصل ٢٤ ويملك الباقي أي ٦ قراريط فقط عبد القادر شريتح.

الضغط العلوي

والذي حدث أن المرشد انتزع هذه القراريط من ملكية شريتح وطرد مفرزة الدرك المكلفة من قبل المحافظ بحماية آل شريتح. وحاول المحافظ استعادتها بالقوة، مما قاد الأمور إلى التأزم وحدوث مواجهة حادة انضم إليها معظم فلاحي الغاب. مما أثار مخاوف الحكم ورجال الإقطاع في سورية.

وتطورت الأمور لاحقاً إلى درجة أن الزعامات العلوية دخلت في هذه المعمعة طرفاً داعماً - وفق حسابات محلية دقيقة - ووجهت إنذاراً للمحافظ الجابري بمغادرة اللاذقية خلال مهلة محددة وكلفوا سلمان المرشد بتنفيذ ذلك. بينما سارعت أسرة شريتح للاختفاء تحسباً من المخاطر المتوقعة •، وهو ما أشار إليه النائب السابق عبد اللطيف اليونس في مذكراته منصفاً المرشد مشيراً إلى دوره الوطني قائلاً: «والواقع أن المرشد قد تبنى يومئذ في تقديرنا الخط الاتحادي وليس الانفصالي، لأنه حتى شباط ١٩٣٩ كان بدوي الجبل يخطب أمام المفوض السامي «بيو» بأن سلمان المرشد من مؤيدي الوحدة والمعاهدة»[1].

• وهاهو حكم الكتلة الذي انطوى عام ١٩٣٩ يعود للحكم من جديد بدءاً من آب ١٩٤٣ وهاهو شريتح يظهر من جديد ويتقوى بحلفاء الأمس ويواجه محافظين على شاكلة المحافظ الأسبق إحسان الجابري وتفتح المعركة ضد المرشد من جديد ويدعم من الحكومة المركزية برئاسة سعد الله الجابري. نحن نكتب تاريخاً للأجيال وليس يعنينا هنا ما إذا كان المرشد معتدياً أم صاحب حق بل الذي يعنينا ان الرجل ذهب ضحية نزاع ضد الإقطاع بهذا الشكل أو ذاك وكانت دولة الإقطاع السياسي والزراعي هي السائدة آنذاك في سورية.

(١) باروت ص ٢٣٦.

ونقرأ في حديث أجرته جريدة «صوت الحق» مع المرشد في ١٠ ك١ /يناير ١٩٣٩ حول سبب صدامه مع الحكومة يجيب فيه بأن السبب الرئيسي هو «للمطالبة بحقوق العلويين المهضومة»، ثم لاسترداد قرية سطامو «التي أخذت أراضيها الواسعة زوراً وبهتاناً من الفلاحين من جماعتي». وهذا موقف جريء لم يسبقه إليه أحد حتى على مستوى الوطن السوري كله ثم تبعه كثيرون بعد عدة سنوات كما سبق القول.

وفي منطقة الغاب أقدم المرشد على طرد الملاك المسيحي لقرية الخندق، وحرض فلاحي قرية «فاحل» على طرد ملاّكهم وشملهم بحمايته، وكان يتم خلال ذلك تهديم قصور وبيوت الإقطاعيين الغائبين في القرية بشكل لا يبقي لهم من أثر فيها[٢]... إنها ثورة فلاحية طبقية استنفرت الأطراف كلها لاسيما في منطقة الغاب.

❖ ❖ ❖

(٢) المرجع نفسه ص ٣٣٧.

المبحث الثالث

مقتل محمد الخرطبيل أحد أقدم الأنصار
وانعكاس الحادث على المرشد

في مثل هذا الجو المحموم كان يتحرك المرشد، وتحرك أيضاً خصومه في المقابل بضراوة هذه المرة أيضاً بدءاً بآل شريتح في المدينة وانتهاء بقدامى خصومه أو أعدائه من صميم عشيرته ومنطقته.

وهنا لابد من وقفة هامة نستعرض فيها أوضاع هؤلاء الخصوم مجتمعين ومنفردين، لأن لهؤلاء الخصوم دورهم المباشر في الثأر اللاحق من المرشد وتعريضه للمحاكمة وإيصاله للمشنقة، وهذه حقيقة تاريخية ثابتة لا تحتمل أي تأويل وعلى رأسهم آل شريتح عبد القادر وسامي وحقي.

وكما يقول الباحث «باروت» لابد من وضع قضية هؤلاء الخصوم في سياقها التاريخي، وهذا شيء له أهميته في دراستنا عن المرشد. ونعود إلى بدايات تحرك الخصوم طالما نحن نبحث عن الحقيقة... حقيقة القضية المرشدية من بداياتها وحتى يومنا هذا.

ففي عام ١٩٣٨ قطع النائب سلمان المرشد مشاركته في الدورة البرلمانية العادية الثالثة بدمشق مستأذناً الغياب لمدة شهر «بالنظر لوقوع اضطرابات في عشيرتي، واضطراري للذهاب لتسوية المشاكل المسببة لتلك الاضطرابات»[٣].

وتبين أن سبب هذه الاضطرابات هو محمد الخرطبيل أحد قدامى أنصار المرشد ومن مريديه الأوائل سابقاً ومن قريته الجوبة نفسها. وكان ثاني اثنين دخلا في دعوة المرشد حين انطلاقتها الأولى كما سبق بيانه، وأوكلت إليه أمور الدعوة

---

(٣) الجريدة الرسمية بالعدد ٣٧ لعام ١٩٣٨، محاضر مجلس نواب ١٩٣٦.

خلال نفي المرشد إلى الرقة عام ١٩٢٧ مثّل العشيرة الغسانية المرشدية في المجلس التمثيلي لدولة العلويين حيث تمكن من إقامة علاقات مع معظم الجهات النافذة في المدينة والجبل وأصاب شيئاً من الثراء إلى أن حدث الفراق بين الاثنين عام ١٩٣٦ بعد أن أصبح يتمسك بتمثيل العشيرة في مجلس النواب بدمشق حيث كشر الخرطبيل عن أنيابه وتقرب من خصوم ولي نعمته السابق وفي مقدمتهم علي بدور زعيم الدراوسة وعبد القادر شريتح الإقطاعي الواسع النفوذ[٤]. وكان معروفاً أن الخرطبيل أساء الأمانة حيث استغل عضويته في المجلس التمثيلي لجر المكاسب الشخصية متجاوزاً مصالح وشؤون العشيرة التي يمثلها مما أدى لمعارضة عودته للمجلس من قبل أبناء العشيرة والإلحاح بأن يتولى سلمان إشغال هذا المقعد بنفسه لا أن ينوب أحد عنه في شغله.

وكان من أسباب الخلاف أيضاً بين المرشد وبين صديقه وحليفه ومريده القديم محمد الخرطبيل عديدة. كان أولها استغلاله للدعوة وإدخال أشكال من الانحراف عليها أثناء غياب سلمان المرشد منفياً إلى الرقة في البدايات، وكان الخرطبيل – على ما يشاع – هو الذي حاول إلباس دعوة المرشد حالة «الربوبية» المزعومة وتسبب في جعل هذه التهمة حجة لدى الخصوم وعملاء السلطة الفرنسية للإساءة إلى المرشد ودعوته، والتركيز عليها في الحملة عليه وتبرير نفيه ومحاربته.

اتسعت هوة الخلاف مما اضطر المرشد إلى طرد الخرطبيل من القرية وأمر الأهل والأتباع بمقاطعته، غير أن المساعي بذلت والوساطات كثرت من الزعامات المحلية لإجراء مصالحة عامة بين سلمان المرشد وخصومه لاسيما الخرطبيل في سبيل توحيد الكلمة ووضع حد للمشاكل والنزاعات التي بدأ الأجنبي يستغلها ضد أبناء المحافظة. وعندما نجحت الوساطة سمح المرشد لمحمد الخرطبيل بالعودة إلى الجوبة.

---

(٤) جمال باروت «مصدر سابق».

صحيح عاد الخرطبيل إلى الجوبة ولكن عادت معه نواياه الغادرة ثم لم يلبث أن استجاب لتحريض الآخرين لاسيما آل شريتح وبعض زعامات اللاذقية الذين أمدّوه بالسلاح وحرضوا معه المنشق الآخر حسن عبّود وثلاث عائلات أخرى معادية من ذات القرية. فاستجاب هؤلاء لهذا التحريض، وحصلوا هم والخرطبيل على الدعم من المال والسلاح. ثم بادروا بالاعتداء على حارة المرشد مستغلين غيابه في دمشق. ووصلت الأخبار إلى أهالي القرى المرشدية المجاورة القريبة من الجوبة فهبّوا للنجدة وصد العدوان، واختلط الحابل بالنابل وسقط قتلى وجرحى من الطرفين وكان بينهم محمد الخرطبيل. وتولت السلطة المحلية التحقيق بالحادث وتحديد المسؤوليات حسب المعتاد.



١

المبحث الرابع

القفزة اللاحقة
احتواء شركة الريجي

لم يكن سلمان المرشد مجرد داعية أو مجرد زعيم عشيرة، ولا ذلك النائب المرموق الشجاع الذي أخاف الإقطاع فحسب بل هو الآن شيء آخر فهو لا يرتوي من جني المكاسب العامة لعشيرته الناشئة الفقيرة، وقد أصبح بلا ريب قوة محلية وسياسية مرموقة ومرهوبة في المحافظة يحسب حسابها . وقد اتسعت دائرة نفوذه بحيث أصبح يلقب «بالأفندي» وهو لقب وجاهي لا يناله إلا مستحقه في حسابات تلك الأيام. لقد صعد الرجل القوي إلى مستوى أعرق وأكبر زعامات المحافظة ساحلاً وجبلاً، فكان لابد أن يمتد نفوذ هذه الزعامة المتصاعدة إلى ما حولها، وهذا يقود طبعاً إلى الاصطدام بقوى محلية عديدة. كما سيحدث لاحقاً ... ونحن سنقفز هنا عدة سنوات لنجد المرشد يدق الباب حتى على المؤسسات المالية والاقتصادية الاستثمارية المستغلة المحصنة سياسياً ويقوم على إدارتها فرنسيون من رجال الانتداب، وما كان ليهتم بهذه الحصانة مطالباً شركة الريجي «إدارة حصر التبغ والتنباك» برفع السعر لصالح الفلاحين وهم من صغار المزارعين الذين كانوا ضحية الأسعار البخسة التي تحددها الشركة لمنتجاتهم. فضلاً عن أن المرشد طالب المدير السياف بأن يعامل عمال الريجي أهل المحافظة بالمساواة ودون التمييز بين أهل الجبل وأهل المدينة على ما كان سائداً آنذاك من تفرقة وتمييز.

ما هي شركة الريجي؟

الريجي شركة استثمارية استغلالية حصرت شراء إنتاج التبغ بها ولحساب الخزينة الفرنسية وليس الخزينة السورية آنذاك. وأصبحت الشركة تحت سلطة المرشد في الجبل بشكل عام وكانت هذه الشركة تحديداً وبالذات سيدة الجبل دون

منازع حسب التعبير الذي استخدمه الأستاذ «باروت» في كتابه «شعاع قبل الفجر» ومع ذلك فقد بسط المرشد نفوذه عليها، وهذا وحده يؤكد على مدى القوة التي وصل إليها هذا الرجل الذي فرض على مهربي الدخان في نفس الوقت نسبة مالية تحت اسم «ضريبة حماية» وبلغ بذلك من القوة المحلية ما ليس بإمكان الآخرين مزاحمته. وغضت السلطة الفرنسية الطرف حتى لا تتسع دائرة القوى المناهضة للريجي لا سيما وأن الشركة فضلت إسكات المرشد عن طريق تجنب استثارته وتلبية مطالبه المالية وغير المالية.

وسنتذكر دائماً بأن هذه الشركة غدت في العشرينات أي منذ بداية الاحتلال احتكاراً فرنسياً ظالماً ومجحفاً فهو بملكية وإدارة فرنسية رغم أنف البلاد.

في عام ١٩٣٠ انتهت مدة الاحتكار فاستبدل بنظام آخر بديل اسمه «نظام البندينول» أي نظام ورق «الدمغة» حيث أصبحت زراعة التبغ وصناعة اللفائف «السجاير» ملكاً لمؤسسات خاصة مرخصة من الشركة، وتلصق الدمغة منذ المصنع على العلبة بنسبة ٤٠٪ في سورية و٣٠٪ في لبنان ثم تدهور هذا النظام وتبين أن المتضرر الوحيد فيه كان المستهلك ودافع الدمغة... ثم أصبح بعد الاستقلال ملكاً للدولة أي للشعب باسم: «مؤسسة التبغ والتنباك»، على نحو ما هو عليه الوضع الآن.



الباب الثاني

المرشد في مواجهة خصومه التقليديين وفي مواجهة الدولة ورجالاتها أيضاً

الفصل الأول :

المناخ السياسي العام في البلاد

وفي محافظة اللاذقية - طرطوس - في الأربعينات

الفصل الثاني :

دور سلطات الاحتلال في اللاذقية بالنسبة

للمرشد «السلطات البريطانية — الفرنسية»

الفصل الثالث :

الأجواء العامة التي سبقت المأساة المرشدية

على مستوى الدولة والمحافظة

الفصل الرابع :

كيف وضعوا المرشد في الإقامة

الجبرية في دمشق ولماذا؟

❖ ❖ ❖

الفصل الأول :

المناخ السياسي العام في البلاد وفي محافظة اللاذقية - طرطوس... في منتصف الأربعينات

نحن الآن في منتصف الأربعينات من القرن الماضي والبلاد على أبواب الاستقلال الناجز وجلاء قوات الانتداب عن سورية بعد فترة وجيزة، وسنتذكر بأن القوى الوطنية في سورية أصبحت في سدة الحكم منذ أواخر صيف ١٩٤٣ بزعامة شكري القوتلي، فهي تعود الآن من جديد بعد سقوطها المريع عام ١٩٣٩ بزعامة هاشم الأتاسي وجميل مردم وسعد الله الجابري حيث حكمت البلاد لمدة تزيد على ثلاث سنوات بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وكان الحكم في صدد عقد معاهدة ثنائية مع فرنسا لم تتحقق. وخلفته لفترة وجيزة «حكومة المديرين» برئاسة بهيج الخطيب مدير الداخلية وعضوية مدراء الوزارات، ثم تسلم الحكم بعد ذلك لفترة قصيرة الشيخ تاج الدين الحسني رئيساً للجمهورية بالتعيين وبقرار من المفوض السامي الجنرال كاترو ممثل الجنرال ديغول وحكومة «فرنسا الحرة» في المنفى خارج فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية... ثم توفي الشيخ تاج أوائل عام ١٩٤٢ وقررت حكومة الانتداب بالاتفاق مع الحكومة البريطانية وسائر الحلفاء أن يكون في سورية نظام حكم وطني دستوري برلماني (في ظل الانتداب طبعاً).

جرت الانتخابات في آب ١٩٤٣ ونجحت قوائم المرشحين الموالين للقوتلي ورهطه من قدامى قيادات حزب الكتلة الوطنية . وكانت البنية النيابية البرلمانية ذات طابع وطني طبعاً وتضم زعامات المدن ووجهاء المحافظات والأرياف وقادة العشائر بما في ذلك كبار التجار والمزارعين وأصحاب الصناعات الخفيفة، وفاز في النيابة عدد من

رجال الإقطاع في بعض مناطق البلاد وعدد من الشبان المثقفين الصاعدين وكان أشهرهم أكرم الحوراني ورئيف الملقي نائبا حماة.

وسنجد نواب محافظة اللاذقية - طرطوس الجدد على ذات الألوان وهم: علي هارون، سلمان المرشد، يوسف الحامد، محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل) علي أسعد إسماعيل، منير العباس، رياض عبد الرزاق، بهجت نصور، نوري الحجة، محمد جنيد، وديع سعادة، حامد محمود، الشيخ إبراهيم صالح ناصر.

سنلاحظ هنا بأن اسم النائب سلمان المرشد يندرج مع أقوى وأشهر الأسماء البارزة في المحافظة إن لم يكن هو أبرزها، وتضم زعامات العشائر العلوية الخياطين والحدادين والمتاورة وغيرهم، وكذلك زعامات السنة في المحافظة: علي هارون «اللاذقية» ورياض عبد الرزاق «طرطوس» وزعامة المسيحيين الموارنة في مدينة اللاذقية: وديع سعادة.

هذه هي اللوحة السياسية بكاملها في المحافظة ساحلاً وجبلاً، وهؤلاء النواب كانوا زملاء المرشد في مجلس النواب وسنجد أنه عندما لوحق وحوكم وأعدم لم نسمع حتى مجرد همسة من هؤلاء ولو على شكل سؤال أو استجواب حول ما يجري باسم شرعية الحكم ومؤسساته بما فيها المؤسسة التشريعية «مجلس النواب» ويتناول نائباً مرموقاً زميلاً لهؤلاء.

لم يسمع أحد مجرد سؤال أو استجواب برلماني ليس دفاعاً عن الرجل ولكن لمعرفة ما يجري على الأقل وكيف ولماذا يحاكم هذا النائب الزميل... وهل محاكمته تجري وفق أصول المحاكمات الجزائية أم هناك تجاوزات؟

أنا شخصياً وعلى سبيل المثال عندما كنت عضواً في مجلس الشعب بين ١٩٩٨ – ٢٠٠٢ قبض على عضوين زميلين وحوكما وكنت أحضر المحاكمة وأعلنت في وسائل الإعلام بأنني لست معهما في موقعهما أو موقفهما السياسي وربما أنا أشجب هذا الموقف لكنني أحضر محاكمتهما وأتعاطف معهما في حدود الزمالة وحدها لضمان محاكمة عادلة لا أكثر. وهذا يصب في سمعة بلدنا الدستورية والقضائية وحرصاً على هذه السمعة... لكن البعض فهمني غلط في حينه، وليس هذا هو المهم بل المهم هو الانسجام مع الذات ومع مبادئ الدستور.

الفصل الثاني :

دور سلطات الاحتلال في اللاذقية في قضية المرشد «السلطات البريطانية - الفرنسية»

وسنقرأ في المستندات التاريخية كيف كانت السلطات الفرنسية بأعلى مستوياتها تهتم بالمرشد وما يحدث في المحافظة. وسنجد الجنرال كاترو المفوض السامي نفسه يوجه إلى الجنرال هولمز ممثل الاحتلال البريطاني كتاباً - وكانت بريطانيا تشارك باحتلال سورية منذ أيار ١٩٤١ أثناء الحرب العالمية الثانية - يتحدث كاترو فيه عن سلمان المرشد، وكانت العلاقات سيئة جداً بين سلطتي الاحتلال البريطاني - الفرنسي. وهاهو الجنرال كاترو يقول مخاطباً نظيره البريطاني في كتاب رسمي:

لقد ورد في تقرير أحد ضباط الأمن لديكم يروي فيه أن رجال سليمان المرشد قد اشتركوا في حوادث «باب جنة»* وهم يرتدون «زياً عسكرياً» ومن المحتمل أن

---

* المقصود بحوادث «باب جنة» ما وقع من جماعة المرشد وعددهم خمسة عمدوا إلى قطع بعض أشجار الحور في قرية «باب جنة» وهي من أملاك المرشد حيث كانت له بعض الأملاك القريبة فتصدى لهم بعض أهالي القرية، ثم تطورت الأمور بشكل مريع حيث استنفرت قوات المرشد وبلغ عددها ٤٠٠ مسلح قدموا من قرى: البلاطة، الحجر، البراج، البارد، ليفين، خترون، بشمانة والجوبة يرتدي بعضهم زي «جيش المرشد» واشتبك الطرفان ثم تغلب جماعة المرشد وفر الآخرون . . . وتعتبر هذه الحادثة مقدمة لجميع الكوارث التي تعاقبت على المرشد وجماعته فيما بعد فقد اثارت اهتمام سلطات الاحتلال المزدوج وكذلك اهتمام الحكومة السورية والسلطات المحلية في اللاذقية وصاروا كلهم في مواجهة هذه القوة المحلية الخطرة من وجهة نظرهم، بينما هي دفاعية او للحراسة . ونتج عن ذلك أن داهم الضابط البريطاني ريتشارد منزل المرشد رداً على ما وقع . وكان هذا الضابط منحازاً ويترصد المرشد كما سنرى لاحقاً .

يكون سليمان المرشد، وهو زعيم إقطاعي، قد البس بعض تابعيه زياً رسمياً غير أنه من المستبعد أن يكون توسع بذلك لدرجة تشكيل وحدات نظامية •، أما عن الخطر الذي يمكن أن يمثله مثل هؤلاء على اتصالات الحلفاء فهو أمر غير وارد على الإطلاق لأن سليمان المرشد لن يستخدمهم في مواجهتها.

وتضيف الرسالة: «ومن جهة أخرى إنني أعتقد أنه من الطبيعي بعد تقدمي بشكواي «اللواء مونكلار» وأنا أن يكون هناك تحقيق وتقصي حول كل الاتهامات التي وجهتها إليه ما دمنا، اللواء مونكيار وأنا، قد أبلغنا عن حادث الاعتداء على منزل سليمان المرشد في ليلة السابع والعشرين من أغسطس بواسطة بعض الجنود الذين رجحت المصادر انتماءهم للقوات البريطانية، فهذه المعلومة يجب التحقق من صدقها، من هنا فأنا أوافق أن يفتح التحقيق في موضوعي تدخل الكابتن ريتشارد واقتحام رجال بزي رسمي لمنزل زعيم علوي على أن تقوم بالتحقيق لجنة فرنسية – بريطانية وأن تعرض عليّ النتائج والاقتراحات الخاصة بهما».

نحن نستنتج من هذا الكتاب بأن الجانب البريطاني في اللاذقية متحامل على المرشد بتأثير العلاقات المتميزة التي كان ينسجها البريطانيون مع زعماء الكتلة الوطنية واكتساب ودهم وكانوا لا يعتبرون أنفسهم محتلين بل هم محررون حرروا سورية من سلطات فيشي الفرنسية المتحالفة مع ألمانيا، وهنا سيكون لشريتح دوره بهذا التحامل. ونحن نبحث الآن في واحدة من المشاكل شبه اليومية التي كان طرفاها رجال الاحتلال من الطرفين، وهي مداهمة الضابط البريطاني ريتشارد لمنزل المرشد بشيء من التحامل الذي أثار المحتل الفرنسي الآخر الذي طالب بالتحقيق.

وستدلنا على ذلك الرسالة الثانية اللاحقة التي أرسلها كاترو بصدد ماأصبح يعرف بمشكلة «سليمان المرشد» (فهو عندهم سليمان وليس سلمان).

تقول الرسالة بالحرف: « ... ومن تصوري أن التحقيق الذي اقترحتم إجراءه سوف يدور حول أفعال هذا الضابط، واضيف هنا أنني كنت أميل إلى الاعتقاد

• لقد كان تأسيس هذه القوة المحلية المسلحة مصدر متاعب نوعاً ما بالنسبة للمرشد من حيث اثارت خواطر الدولة وأعطت لخصومه حجة قوية ضده وأعطوا هذه القوة حجماً اكبر من حقيقتها.

بأنكم ستقبلون هذا الإجراء إزاء ضابط بريطاني، وهو ذات الإجراء الذي كنت أنا شخصياً قبلت به في أحداث «تل حابو» حين وجه الاتهام إلى ضباط فرنسيين: أعني قيام لجنة فرنسية بريطانية بتولي الأمر، وبما أنه يبدو أنكم لا ترغبون حيال مشكلة الكابتن ريتشار بإجراء مماثل لما يكون حيثما يتعلق الأمر بضباط فرنسيين فإنني لا أملك أن أترككم تباشرون التحقيق على النحو الذي ترونه، محتفظاً لنفسي بذات الحق إذا كانت هناك في المستقبل شكاوى من السلطات البريطانية ضد ضباط فرنسيين».

الحساسية المفرطة بين دولتي الاحتلال

بحكم الحساسية المفرطة بين الدولتين الحليفتين فقد انحازت كل منهما إلى جانب دون آخر في المحافظة. ففرنسا حاولت أن تعدل سياستها تجاه المرشد وهي التي كانت تصطف مع أعدائه المحليين منذ بدايات سطوعه. لكن موقفها الجديد أملته مصالح آنية تخصها وكانت مكشوفة للمرشد مما جعله حذراً ورافضاً لهذا الموقف الكاذب التي كانت تمليه مصالحها الآنية، وازداد التوتر بعد أحداث «بابنّا» التي تناولتها رسالة الجنرال كاترو إلى الجنرال هولمز البريطاني – كما مر معنا – وبلغ من شدة تواتر الخلاف أنه كاد يقع تصادم عسكري بين الطرفين الحليفين. وسنلاحظ أنه منذ حلول صيف عام ١٩٤٢ تكشفت الخلافات الواقعة بين فرنسا وبريطانيا وبدت للعلن مهددة بمواجهة مسلحة بينهما مع بروز أزمة سلمان المرشد[١].

في مثل هذا الجو كانت سورية خاضعة لحكم الدولتين الحليفتين واستمر ذلك حتى الجلاء في نيسان عام ١٩٤٦ وكان الحكم الوطني يحاول ما أمكن الملاءمة والتعايش مع هذه الأجواء المتوترة بين سلطات الحليفتين، وكانت بريطانيا تعطف على مطالب سورية بالاستقلال ودعمتها عندما وقع الصدام الدموي بين سورية وسلطات الاحتلال الفرنسي في أيار ١٩٤٥ والذي انتهى إلى الاستقلال وجلاء الجيوش الفرنسية والبريطانية عن سورية في ١٧ نيسان ١٩٤٦.

---

(١) محمد الهواش «مرجع سابق ص ٣١٩».

ولابد من الإشارة إلى أن هذا الموقف الجديد المفاجئ كان من طرف واحد هو الطرف الفرنسي الذي كان يقوم بمحاولة يائسة في المحافظة متظاهراً بدعم المرشد ضد خصومه لإغرائه بتوسيع تحركه عسى تقع فتنة محلية مسلحة تهدد الاستقرار وتشوش على الحكم بدمشق، لكن المرشد لم يستجب فكان حذراً ومستوعباً اللعبة تماماً.

ما هي الأسباب الحقيقية؟

على أن الأسباب الحقيقية لما قام من عداء بين المرشد وبين سلطات الدولتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية تعود لأمور بدت معروفة ومدونة في صحائف تاريخ تلك المرحلة الهامة من تاريخ سورية المعاصر يمكن تلخيصها بالآتي نقلاً عن أدق المصادر والمدونات التاريخية:

لقد كانت شركة «الامبريال» البريطانية أو الإنكليزية من الشركات المستغلة والتي تلقى الدعم من السلطات الإنكليزية المحتلة المحلية في المحافظة. وكانت هذه الشركة تسوق «الدخان» وتحتكره وتتصرف وتتلاعب بأسعاره عن طريق سماسرة نافذين يتفقون فيما بينهم على تحديد الأسعار بشكل موحد وهي أدنى من السعر الصحيح مما يحقق لهم أعلى الأسعار ولكن على حساب الفلاح الفقير، وهي أوضاع كانت مفضوحة ويعرفها الناس جميعاً. لكن المرشد تصدى لهذه الأوضاع وكشف عنها مما أثار حفيظة ضباطهم في المحافظة فضلاً عن أحداث أخرى وقعت في منطقة المرشد وانحازوا فيها ضده.

وهناك امور اخرى أيضاً معروفة ومدونة في تاريخ المنطقة، ونعني شيوع بعثات التبشير المسيحية الأوروبية وطواف بعثاتها بمختلف الإغراءات بين أبناء الجبل الفقراء للتخلي عن دينهم الإسلامي والتنصر أي الانتقال للدين المسيحي، فقاومها المرشد علناً ولم تؤثر إغراءاتها على شخص واحد من أبناء العشيرة الغسانية المرشدية.

وهذه امور اعرفها انا شخصياً أو عرفتها واطلعت على تفاصيلها عندما خدمت كضابط أمني في محافظة اللاذقية - طرطوس في منتصف الخمسينات.



الفصل الثالث :

الأجواء العامة التي سبقت المأساة المرشدية على مستوى الدولة والمحافظة

كان من الطبيعي أن يبدأ العهد الوطني دوره بالنسبة لمحافظة اللاذقية - طرطوس بإنهاء خدمة المحافظ شوكت العباس العلوي الخياطي الذي كان أقل من رئيس دولة وأكبر من محافظ (كان العباس رئيس دولة العلويين سابقاً) واتصف عهده كمحافظ بنوع من الاستقلالية الذاتية عن العاصمة دمشق، وكان إلى جانبه إبراهيم الكنج الحدادي مديراً للداخلية في المحافظة التي استعادت تشكيلات الدولة العلوية السابقة. ويقول خصوم المرشد عنه بأن موقعه تعزز أكثر وأكثر في عهد العباس.

المحافظ الأمير

كان أول محافظ للاذقية في عهدها الجديد بعد تنحية العباس هو «الأمير مصطفى الشهابي» الشخصية السورية المرموقة. وانتقي خصيصاً ليكون أول محافظ في العهد الوطني نظراً لما توليه حكومة دمشق من ثقة به ومن أهمية لهذه المحافظة الكبرى، وكان وزيراً وعضو الوفد السوري المفاوض في باريس بزعامة هاشم الأتاسي لعقد المعاهدة الثنائية الفاشلة مع فرنسا عام ١٩٣٦ . ثم جاء تعيينه محافظاً للاذقية للتدليل على أهمية المحافظة الضخمة والحساسة ولتعكف هذه الشخصية على حل المشاكل بين الساحل والجبل في العهد الاستقلالي الجديد.

نحن في أواخر عام ١٩٤٣ والحكم الوطني في بداياته والناس مستبشرة به طبعاً، على أن الشهابي وصل إلى اللاذقية وهو يحمل صوراً ومعلومات عن المحافظة

متباينة، وكان في نفس الوقت متأثراً بحكاية المرشد ومصادرته لمزرعة سطامو ومعبأ ضده، وبدأ منذ تسلم مهام منصبه يجري تبديلات في المناصب الإدارية المحلية تصب في مصلحة آل شريتح والزعامات التقليدية، وهو في الأصل من أسرة بورجوازية عريقة وينتمي بثقافته السياسية للأسر والزعامات التقليدية في البلاد فضلاً عن كونه يحمل لقباً طبقياً «الأمير». وكان المرشد آنذاك في دمشق وتنبه حسب فطنته وحسه الذاتي بأن الأمور لم تعد تسير لمصلحة الفلاحين في المحافظة بل لآل شريتح وأنصارهم فوجد من الحكمة وحسن التصرف أن يساير الظروف ما أمكن. فبادر إلى مراجعة رئيس الوزراء سعد الله الجابري طارحاً الخلاف مع شريتح بين يديه ليكون حَكَماً، فأمر الجابري بتشكيل لجنة برئاسة محمد علي الطيبي أحد مفتشي وزارة العدل وعضوية بهاء الزين رئيس الدوائر العقارية في اللاذقية وفؤاد جبارة نائب الجمهورية العدلي في اللاذقية، ولم يتم التوصل إلى نتيجة لأن شريتح وجماعته ما كانوا متحمسين لهذه التسوية. من حيث أنهم لا يريدون أي تسوية بل إلغاء المكاسب الفلاحية بدعم الحكومة.

والمحافظ الباشا

خلال ذلك وبعد فترة قصيرة جرى نقل المحافظ الشهابي وحل محله مظهر باشا رسلان وهو شخصية وطنية معروفة من حمص تولى الوزارة عدة مرات وكان نائباً في مجلس النواب حين كلف بمنصب المحافظ.

يبدو أن الحكومة قامت بسحب المحافظ الشهابي لما ظهر عليه من تحامل على جانب دون آخر، فقد كان منحازاً لآل شريتح، وهو الذي أشار إلى ضرورة اللجوء إلى القوة: «إن بؤرة جبل اللاذقية لا تستأصل إلا بالقوة» حسب قوله، ولم تكن الحكومة في هذا الوارد وتسلم مكانه مظهر باشا رسلان الذي كُلف خصيصاً بمعالجة قضية المرشد والتوصية بأن يعمد إلى شيء من المرونة لأن المرحلة لم تكن تتحمل أية أزمات أو خضّات محلية.

المرحلة الهامة الحاسمة

ونصبح هنا أمام المرحلة الهامة والحاسمة من القضية المرشدية، وتطوراتها اللاحقة وما حدث من مشاكل ومصاعب على مستوى المحافظة أثارت اهتمام العاصمة وكانت تدور حول النائب سلمان المرشد الذي أصبح على صلة مباشرة بالدولة بوصفه نائباً.

وكما سبق القول فإن هذه المرحلة لعب فيها المرحوم أحمد نهاد السياف مدير إدارة الريجي في اللاذقية آنذاك دوراً هاماً جداً وملحوظاً في أحداث اللاذقية وما تعرض له المرشد من ضغوط على مستوى الحكم ككل وذلك عندما تحرك أعداؤه وخصومه بدقة وشطارة من وراء الستار يريدون تسديد حساباتهم القديمة معه بدعم من الحكومة المركزية. وفي نفس الوقت كانت معظم الزعامات العلوية تقف متشفية أو راضية بما يحدث لأن سلمان المرشد قضى على نفوذ هذه الزعامات أو كاد. من دون ان يغيب عن أذهان المتتبع والدارس أن المرشد لم تكن له قاعدة علوية عريضة أبداً ولم يحبك أية علاقات عشائرية محلية من حيث عزل نفسه عنها واكتفى بعشيرته الواحدة التي أسسها منذ بداياته «الحيدرية الغسانية» وكان هذا منتهى التحدي لما درج عليه العلويون من عادات وتقاليد عشائرية موروثة كانت شبه مقدسة في مجتمعهم آنذاك.

لم يشأ سلمان المرشد أن يختط سياسة جديدة لزعامته تميزه عن الآخرين لكنه حرص على أن تظل منسجمة مع دعوته الروحية الإصلاحية ومع تمرده على الهيكلية العشائرية العلوية التقليدية... ولهذه الأسباب سنجده وقد أصبح ينغمس في الصراعات والنزاعات المحلية من حوله. لكنه حقق لمحازبيه ومريديه مكاسب جمة، ونهض بهم من كبوتهم التاريخية وربطهم بالعالم حيث شق طرق المواصلات بين القرى التابعة له وفتح المدارس، وكان المطلوب لو نصب من نفسه مصلحاً على مستوى الجبل كله ومدافعاً عن مصالح أهله كلهم، على الرغم من أنه كان سيصطدم طبعاً مع الزعامات العشائرية المحلية التي لا ترغب أن يكون إلى جانبها مثل هذا المنافس لنفوذها الطاغي.

وتميز المرشد بأنه كان داعية للعلم والتعليم وانه اول من بادر إلى فتح المدارس في منطقته واعتنى بتعليم أولاده ومن يلوذ به، وهنا أيضاً فإن دعوته هذه لافتتاح المدارس كان يجب أن تكون عامة على مستوى الجبل كله طالما أصبح نائباً وشخصية مرموقة مسموعة الكلمة في الدولة والمحافظة. لكنه - كما سبق القول - استقل بنفسه وحصر نفوذه في مريديه وحدهم متحاشياً أية مشاكل مع المجتمع العشائري العلوي العريض من حوله تاركاً التوسع للمستقبل.

ويقال على ما سمعت من تتبع واستقصاءات أن المرشد كان شخصاً محبباً رقيق الحاشية صبوح الوجه وعلى مرونة ملحوظة، وخلق لنفسه علاقات وصداقات هامة مع كثيرين لاسيما بين أصحاب السلطة والنفوذ، وحظي بزيارات من شخصيات وطنية وفرنسية رفيعة المستوى كانوا ضيوفاً على مائدته في دارته في الجوبة، وكانت له داره في اللاذقية وفي دمشق بعد أن أصبح نائباً، كان من زواره على سبيل المثال الجنرال ويغان قائد قوات الشرق والمسيو بيو المفوض السامي في سورية سابقاً وغيرهم. كما كان على علاقة بشخصيات لبنانية وطنية مرموقة لطالما زارته في الجوبة وبادلها الزيارة في لبنان.

أنا أتقصد هنا إبراز الصور والنواحي الإيجابية ما أمكن متحاشياً السلبيات وهناك كتب ومراجع تطفح بالتحامل على سلمان المرشد وهي مأجورة وأنفقت عليها حكومات ذلك الزمان الأسود أو الرمادي لا فرق.

وهذا يستدعي القول بأنه ليس هذا هو المهم، بل المهم أن الرجل جسد زعامة واقعية لها دورها وفعلها، وغدا نائباً منتخباً يتحمل مسؤوليات ضخمة وينشر دعوة جديدة مقبولة لدى البعض ومرفوضة لدى البعض وهذا من طبيعة الأشياء...

بينما الوقائع تشير إلى أنه وربما وقعت أخطاء حسبت عليه وأصابها التهويل على يد خصومه وما كان أكثرهم من أهالي محافظة اللاذقية ومن العلويين خاصة على مختلف عشائرهم وكذلك الأسر النافذة التقليدية في الوسط السني والمسيحي،

وهناك أيضاً الأسر النافذة التقليدية وأركان الدولة في دمشق ورجالها في المحافظة الكبرى، أي أن الأمور وباختصار شديد ما كانت تسير لصالحه دائماً بينما بدأت حلقة الخصوم تكبر من حوله وتتسع وتلقى الدعم الرسمي وهنا بدأت أزماته تتفاقم لكنه تنبه لها وحاول احتواءها على أن الخطأ الذي وقع واستجر الكارثة لم يكن هو سببه بل جاء في ظروف شائكة ومتشابكة جعلته بعيداً بعض الشيء. وأنا هنا لا أبحث للرجل عن معاذير بل أن سياق الأحداث هي التي تتحدث هنا أو أننا نستعير وقائعها لنحلل ونستنتج وهو ما سنلاحظه لاحقاً على ضوء الوقائع التي تترى أمامنا كشريط مترابط الحلقات.

ومن الواضح أن المرشد كان يعي حجم قوة خصومه سواء على صعيد المحافظة أو الدولة ومن وراءهما من قوى الاحتلال لكنه أكمل ما أراده غير آبه بالنتائج مهما كانت حتى لو أوصلته إلى الإعدام.

❖ ❖ ❖

الفصل الرابع :

كيف وضعوا المرشد في الإقامة الجبرية في دمشق ولماذا؟

هنا وقبل أن ندخل في أحداث ١٩٤٦ والكارثة التي داهمت سلمان المرشد وأسرته وأهل عشيرته، علينا أن نعود قليلاً إلى الوراء لنستطلع نوايا الدولة في عهدها الوطني الجديد تجاه المرشد وقد عرفنا بعضها سابقاً، لاسيما بعد توتر العلاقات بين دمشق وبين المرشد أثر أحداث «باب جنة» وحيث توترت أيضاً بين ممثلي الدولتين الحليفتين فرنسا وبريطانيا عندما بدت بريطانيا منحازة كلياً إلى حكومة دمشق على عكس فرنسا الديغولية التي كانت تتربص بها وتناصر من يعاديها، وقد سبق الحديث عن ذلك..

في هذه الأجواء اتصل رئيس الوزراء سعد الله الجابري بالنائب سلمان المرشد (المقيم في دمشق لحضور جلسات المجلس) وكان ذلك في أواخر شهر تموز /يوليو ١٩٤٤ أي قبل أحداث الجوبة اللاحقة بسنة ونيِّف. وبادر الجابري ينصح المرشد بأن يقبل بمبدأ التحكيم لحل الخلاف مع الملاكين ووضع حد للدعاوى المقامة ضده والبالغة ٥٠ دعوى على ما قيل. وتردد المرشد ولم يقبل أخيراً إلا بعد أن تركوا له الخيار في انتقاء المحكمين، على أنه ارتكب خطأ فادحاً بقبوله التوقيع على وثيقة بهذا الخصوص وقيل أنه تركت فيها فراغات بحجة إملائها لاحقاً بأسماء المحكّمين اللذين سيتم التوافق عليهم مع «الأفندي»، ولم يدرك المرشد أن رئيس الوزراء الجابري خدعه إلا بعد أن بلغ عدد الدعاوى المقامة ضده ما ينوف

على الألف ومئتي دعوى أو قضية وبينها دعاوى سبق للقضاء أن بت بها قبل ثلاث أو أربع سنوات[٢].

فقد طالب سلمان المرشد الكشف علانية عن مضمون اتفاقيته مع رئيس الوزراء الجابري، الذي اشتهر بعصبيته ونزقه فاستدعى النائب المرشد إلى مكتبه مرة أخرى وأخذ يجادله بالأمر ويشدد عليه ثم أوعز إليه الإقامة الجبرية في دمشق لا يغادرها رغم حصانته النيابية وكان قراراً تعسفياً كهذا غريباً ومستهجناً يتخذ بحق نائب منتخب ومحصن، وفي هذا الوقت كانت الأحداث تتعاقب بسرعة وتتوتر على أثر أحداث «باب جنة» ودور جنرالات فرنسا وبريطانيا فيها.

خضع المرشد في دمشق لرقابة بوليسية مستغربة جداً مع أنه نائب إلى درجة أن رجال التحري لحقوا به حتى إلى مبنى مجلس النواب وهو ما جعل رئيس المجلس فارس الخوري يطردهم[٣]. وهذا تحامل ملحوظ من رئيس الوزراء الجابري - كما سبق التعليق - ويشكل دليلاً على النوايا المبيّتة ضده.

الذي أراه وباستغراب شديد هو كيف استجاب النائب سلمان المرشد لضغوط الجابري التي تتعارض مع أحكام الدستور ومع الصفة النيابية للمرشد ولماذا رضخ للإقامة الجبرية وقبل بها طائعاً؟.. أميل للاعتقاد بأنه – على شدة فطنته – تجنب إعطاء خصومه الفرصة بظهوره كخصم للدولة، وقد حاول اتخاذ موقف المرونة إلى أبعد حد وعدم استثارة الجابري ودفعه للانحياز إلى خصومه ضده وهو صاحب الموقع الرسمي الكبير، على أن هذه المرونة القصوى من جانبه لم تنفع مع أساطين الحكم آنذاك اللذين انحازوا لآل شريتح والطبقة الإقطاعية وأغنياء المدينة علانية لاسيما بعد الاستقلال والجلاء لاحقاً وكما سنرى ذلك بوضوح في أبحاثنا القادمة.



(٢) محمد الهواش «مرجع سابق ص ٢٤٥».

(٣) باروت «مرجع سابق ص ٢٢٥».

الباب الثالث

المرحلة الهامة ودور أحمد نهاد السياف

الفصل الأول :

قراءة تحليلية لدور أحمد نهاد السياف ووساطته

في قضية المرشد ... ولماذا توثقت العلاقة بينهما ؟

الفصل الثاني :

المرشد في لقائه الأول مع السياف

وكيف تطورت الأحداث نحو الأحسن ثم الأسوأ ؟

الفصل الثالث :

مبحث خاص :

تحليل سياسي للأوضاع السائدة في المحافظة آنذاك

شخصية المرشد وطراز تفكيره ... وصفاته وسماته

❖ ❖ ❖

الفصل الأول :

قراءة تحليلية لدور أحمد السياف ووساطته في قضية المرشد ... ولماذا توثقت العلاقة بينهما؟

نحن لا نجد أن أبحاثنا ستكون متكاملة حول المرشدية وسلمان المرشد في سياقها التاريخي ما لم نتوقف طويلاً مع مذكرات الرجل الوطني أحمد نهاد السياف رحمه الله وما خص بها المرشد ومرحلته ونهايته من اهتمام، فكان الكاتب المؤرخ الأمين والمخلص للحقيقة وحدها. وهي المذكرات التي حققها الباحث المؤلف المتألق محمد جمال باروت فأغناها بتتبعاته العلمية المدهشة والفريدة حقاً، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في مقدمات البحث.

طبعاً كان الاحتلال الفرنسي لسورية في أواخر أيامه وسنجد أحمد نهاد السياف الذي أصبح مديراً لشركة «الريجي» في اللاذقية يأمر بإنزال العلم الفرنسي عن سارية الشرفة وسط احتفال كبير. وسنذكر هنا ما سجله السياف من انطباع عندما بدأ عمله لما له من علاقة بمواضيع كتابنا.

يذكر السياف عن توافد المهنئين من أبناء المحافظة وزعاماتها قائلاً: لقد أبدى أبناء الساحل استعدادهم لمساعدتي في تحقيق مهمتي، وأظهر الجبليون عواطفهم وتمنياتهم لي بالتوفيق * .

---

* نلاحظ كيف ان السياف يتحاشى التعابير المذهبية في مذكراته فهو يقول «الجبليون» ويعني بهم «العلويون» ونحن استخدمنا تعبير «العلوية والعلويون» بعيداً عن النطاق المذهبي طبعاً لضرورة البحث، وهو ما يجب اخذه بعين الاعتبار وكذلك التعابير المرادفة عن السنة والمسيحيين.

ماذا عن زعامات المدينة وأهل الجبل؟

ويضيف : إن زعماء المدينة – وقد احتكروا لأنفسهم ميادين الوطنية والنضال – لازموني وراحوا يشمخون كبراً على من عداهم، وأبناء الجبل حيرى باطنيون غرزت أحداث التاريخ في نفوسهم الشك والحذر... والمسيحيون حياديون بين الفريقين يعملون على تدعيم كيانهم الاقتصادي، وكانوا فئة متميزة بهذا الحياد، كما أنهم تميزوا بثقافتهم التي مكنتهم من احتلال مراكز مرموقة في الحكم والاقتصاد، وكانت أكثريتهم تتقن اللغة الفرنسية، مما مكنهم من الدراسة الجامعية في الغرب، ومن تمثيل شركات ملاحية وصناعية متعددة. وقد كان لآرائهم الحيادية أثراً في تحديد الاتجاه الذي سرت عليه وأخص بالذكر منهم: نوفل الياس ورودلف سعادة وعطا الله صوايا والقاضي وديع صوايا والمحامي اليكس مرقص *.

ويقول السياف: «أقبل عليّ السنيون، وقد خيل لكل منهم أن المدير جزء منهم، وأخذت مظاهر التيه والغرور تملأ كيانهم غطرسة تجاه بقية زملائهم، فأسرعت بتهدئة ذلك الجموح وإعادته إلى الطريق السوي».

وسنجد المحافظ مظهر رسلان يحدث السياف حديثاً وطنياً واعداً لدى استقباله له غداة تسلمه مهام منصبه ويستعرض له أحوال المحافظة وبنيتها السكانية قائلاً: يا أحمد إن الوضع يختلف هنا كثيراً عن صورة ما هو عليه في الداخل، فهنا الطائفية تلعب دوراً مقيتاً في كيان الشعب، وهنا قواعد اتخذها الفرنسيون لهم مستغلين ذلك الخلاف بين سني وعلوي، وكما هناك مسيحيون يبتعدون عن غمرة الصراع ليقيموا حياتهم الهانئة يد في اليمين ويد في اليسار.

وقال المحافظ: إن إدارة الريجي هنا بما توافر لديها من إمكانيات تسيطر على مرافق الشعب في هذه المنطقة، وقد استغل الفرنسيون هذه الإمكانات من

---

* نلاحظ هنا هذه التسميات اللا عربية اللا شرقية «رودلف واليكس» ويبدو ان اهلنا من المسيحيين العرب تنبهوا اخيراً لهذه التسميات فتجنبوها في حرصهم على التمسك بالتسميات العربية والمحلية.

أجل تسخيرها لتدعيم قواعد استعمارهم. غداً سيسرع السنة أبناء المدن وبدافع من وحدة المذهب يحاولون استغلال عاطفتك للتأثير عليك كي تسير في عملك بما يتجاوب مع مفاهيمهم، ويأتيك العلوي من جبله منطوياً على نفسه متشككاً، لا يبدي لك رأياً ولا ينير لك طريقاً، بل يقدم لك عواطف وتمنيات تتركك بعيداً عن روح الحقيقة، فهو بحكم عوامل التاريخ حذر لا يطمئن، وليس غيرك بحكم مراسك الطويل في ميدان السياسة - وعلى صعيد الاختصاص- من يستطيع أن يقيم التوازن بين مختلف الفئات ويضمن سير العمل بعيداً عن التحيز، بما يؤول إلى اكتساب ثقة المواطنين على اختلاف نزعاتهم واتجاهاتهم • .

إنها قضية صراع على الأرض

وسنلاحظ بأن ما حدثنا به المحافظ رسلان ومدير الريجي السياف يعطينا فكرة صحيحة بدون أية تحفظات لا لزوم لها حول الوضع السكاني الديموغرافي في محافظة اللاذقية وبما هو اقرب إلى الحقيقة.

فهناك على مستوى الجبل شعب بالكاد تحرر من عسف الحكم العثماني وهو في غربته الموحشة داخل وطنه العربي ينتقل فجأة إلى وضع آخر بعد الاحتلال الفرنسي الذي أقام له دولة تحمل اسمه وكان المقصود هو مواصلة عزله عن محيطه أو تمييزه بأنه شعب آخر له مقوماته الخاصة حسب تعبير مماثل استخدمه الجنرال غورو في دعوته لإقامة كيان علوي مستقل. وكان لنجاح المرشد على رأس القائمة الوحدوية ضد القائمة الانفصالية برئاسة الكنج في عام ١٩٣٧ التأثير الأساسي في عودة المحافظة إلى حضن الوطن وهو ما ينطبق على بقية الدويلات التي أحدثها الانتداب في دمشق وحلب وجبل العرب والتي سارعت للاندماج بالدولة الوطنية الواحدة.

إن ما تحدث به المحافظ عن أوضاع المحافظة يصلح لإعطاء فكرة عن الجو الذي اصبح يسود آنذاك وبروز أم المشاكل فيه وهو «المشكلة المرشدية» التي أصبحت

• تسلم رسلان المحافظة بتاريخ ١٦ حزيران /يونيو ١٩٤٥ .

تتجاذبها الأطراف وكيف كان للتحامل دوره فيها ومن منطلقات مذهبية أحياناً في مواجهة حركة – مهما قيل فيها– فإنها في أحد جوانبها كانت تبدو ظاهرة طبقية مبكرة وشبه انتفاضة فلاحية أو كما أسماها المرشد نفسه مخاطباً السياف ذات مرة: «... إنها قضية صراع على الأرض اغتصبها فريق من متنفذي المدينة من علويين بسطاء غرر بهم ببضع مجيديات وأكلة مجدرة»... وهو ما أشرنا إليه في موضع آخر من هذا الكتاب.

الوضع في الجبل

ويتحدث السياف في مذكراته عن الوضع العام بما يعطينا فكرة صحيحة قائلاً: لقد بسط الحكم الوطني سلطته على مدن الساحل التي تجاوبت معه تلقائياً، ولكنه كان متقلصاً في الجبل المنكفئ على نفسه يراقب سير الحكم والحاكمين، حيث انعكس ذلك بشكل صارخ في مجالات إدارة الحصر، وبحكم هذا الوضع ترك موظفو الإدارة مراكز أعمالهم وغادروها ليقيموا في اللاذقية فتعطلت الأعمال واتجهت محاصيل التبغ لتتجمع في مراكز تجمع المهربين الذين تشملهم حماية المرشد.

قاتل الله أبناء المدينة

إزاء ذلك يقصد السياف إلى المحافظ ليتداول معه في هذا الوضع...«وتنهد المحافظ مظهر رسلان طويلاً وشعت عيناه بألم وبعد صمت وتفكير قال»:

«قاتل الله أبناء المدينة نحن أحوج ما نكون إلى وحدة الصف، فنحن كلما قربنا سلمان نخونا متراً، دفعوا به إلى الوراء كيلو متراً، إنه سيزورني بعد أيام قلائل وسأبحث الوضع معه والله ولي التدبير».

يقول السياف : وانقضت أيام وإذ بالمحافظ يتصل بي هاتفياً ليقول: «لقد زارني صاحبنا وهو في طريقه إليك فتابع الحديث معه».

❖ ❖ ❖

الفصل الثاني :

المرشد في لقائه الأول مع السياف... وكيف تطورت الأحداث نحو الأحسن... ثم الأسوأ؟

يتابع السياف قائلاً:

دخل عليّ نائب المدير وأعلمني أن سلمان المرشد موجود لديه، طلبت منه أن يستبقيه عنده بضع دقائق، دخل علي بعدها، وكم كانت دهشتي عندما رأيته «شكلاً يختلف عن الصورة التي تكونت لدي عنه»، فصحت قائلاً:

أهذا أنت يا سلمان؟ يا إلهي ما أكبر الفرق بين إنسان ماثل أمامي وآخر صورته الدعايات... ورحت اشرح له الشكل الذي تخيلته، وقد تمنطق بالخناجر والقنابل كفارس من فرسان الكهوف، وإذ به شاب وسيم الطلعة أنيق الهندام *.

أجابه المرشد مبتسماً بمرارة: ليس الذنب ذنبك يا سيدي بل الذنب كل الذنب، ذنبنا نحن، فإن الجرائد وقف على أبناء المدن وبقدر ما تنشره عنا تتكون لديكم صورة مقيتة كالتي ذكرتها ممسوخة مشوهة، وعلى كل حال فأنا ما جئت لأرحب بمدير الريجي، فالمألوف أن أستقبل المدير العام في بيتي مرتين وثلاث، حيث أعود بعدها لرد الزيارة إليه، إنما جئت لأرحب بشخصك لا كمدير للريجي بل كأحمد السياف. وقد مدحك كثيراً الباشا المحافظ ** وصور لي صورتك الجميلة – ولكنني

* نحن في العام ١٩٤٥ وكان سلمان المرشد أنذاك دون الأربعين فهو شاب في الثامنة والثلاثين من عمره.

** حصل مظهر باشا رسلان على لقب الباشوية من حكومة إمارة شرق الأردن حيث كان يشغل منصب متصرف «الكرك» لحساب الحكم الفيصلي بدمشق، وعندما تأسست الإمارة على عهد الأمير عبد الله بن الحسين «الملك لاحقاً» اصبحت الكرك جزءاً من إمارته، فاستدعاه وجعله أول رئيس للوزراء هناك ومنحه لقب الباشوية وهو حمصي الأصل اصبح لاحقاً وزيراً ثم سفيراً في القاهرة. وكان وزيراً قبل منصب المحافظ.

لا أصدقه فهو موفد دمشق ونحن لا نؤمن بكل من ترسله دمشق – لقد بحثت عنك طويلاً واستقصيت أخبارك من أصدقاء أثق بهم من أبناء الحراكي من المعرة والنجاري من جسر الشغور ومن نوري الحجي من الحفة (هؤلاء جميعاً من النواب زملاء المرشد) فعرفت من أنت وعرفت أنك من رجال هنانو الأوائل فأسرعت إليك لأمد لك يدي قائلاً لك: «إننا تحت أمرك وعلى استعداد لتنفيذ طلباتك».

يقول السياف بأنه بعد أن أملى على المرشد طلباته قلت له: هذا ما أريد ياسلمان وأن ما أريده ليس فيه غير مصلحة الوطن والشعب معاً.. فماذا تريد أنت؟

وبلهفة وابتسامة يطغى عليها الألم قال: لا أريد إلا شيئاً واحداً، وهو أن تفرض على موظفيك كي يعاملوا العلوي المعاملة نفسها التي يعاملون بها السني والمسيحي... افرض إرادتك على موظفيك بأن يعاملوا العلوي نفس المعاملة التي يعاملون بها السني والمسيحي *.

وعدت إلى سلمان المرشد لأقول له: ثق يا سلمان أن ليس غير العدل والسوية بين الرعية يستطيع أن يؤثر في عملي، وعلينا معاً أن نتخلى عن نزواتنا لننصهر في بوتقة المصلحة العامة.

غادرني سلمان، وحديثي معه وما انطوت عليه المقابلة، قد غمر نفسي ودفع بي إلى التعمق في حقب التاريخ وفي واقعنا المرير. واستطعت بعد فترة أن أستحوذ على ثقة أبناء الجبل فتوافد زعماؤه نحوي وقد تخلوا نسبياً عن تحفظهم ليطلعوني على

---

* أنا شخصياً مؤلف هذا الكتاب وبعد ١٠ سنوات لمست بنفسي سوء المعاملة وأشكال الغش في التعامل مع الفلاحين الفقراء من مزارعي التبغ، وأثرنا الموضوع مع مسؤولي الريجي ومع رجال الإدارة ومع المحافظ مصطفى الحوراني في حينه وهو عم أكرم الحوراني، بينما كان رجال الريجي «يتبجحون» مع الأغوات المحليين ويسخون في تقدير تبوغهم، كنا كثرة من البعثيين في المحافظة آنذاك ونتضافر معاً للوقوف إلى جانب الفلاحين الفقراء: محمود يونس وعبد الحليم خدام ويونس محمد وآخرون فضلاً عن محمد عمران «أبو ناجح» رحمه الله «خياطي من محافظة حمص» بلدة المخرم الفوقاني وكان برتبة نقيب قائد الجيش الشعبي في المحافظة آنذاك عام ١٩٥٧ ومقره بانياس «اللواء محمد عمران» لاحقاً – نائب رئيس الوزراء ثم وزير الدفاع بعد ٨ آذار ١٩٦٣ وتسلم الحزب الحكم وكنت في حينه مديراً لناحية الشيخ بدر عام ١٩٥٧.

مواطن الضعف في علاقاتهم بإخوانهم أبناء المدن، وأعلنت أن باب مكتبي مفتوح على مصراعيه استقبل الفقير قبل الغني والضعيف قبل القوي، (وكان باب مكتب مدير الريجي وقفاً على الزعماء والأغوات والأفندية في الساحل والجبل).

انكفاءة سلمان

تحت هذا العنوان كتب أحمد السياف في مذكراته يقول: «خلال الفترة الماضية ساد المنطقة في الساحل والجبل هدوء واطمئنان وابتعد عنها شبح الخوف الذي اعتراها أثناء المراحل السلبية التي انكفأ فيها سلمان وجماعته في الجبال، وسادت روح التآخي بين أبناء الريف والمدن، وخرج العلوي من عزلته وامتزج بأخيه السني، واستفاد المسيحي تجارياً من هذا الوئام كما كان قد أفاد من الخصام.

ولكن ذلك لم يدم طويلاً إذ اتصل بي المحافظ رسلان طالباً زيارتي له، وللمرة الثانية استقبلني وقد غمر الألم وجهه وأخرج رسالة مرسلة إليه من وزير الداخلية لطفي الحفار وأخذ يتلوها عليّ يقول فيها الوزير ما معناه: «لقد أفسد زعماء المدينة خطة الحكومة الإيجابية مع سلمان المرشد بما أثاروه في صحفهم من هجوم عليه ومطالبتهم بمحاكمته مع جماعته بشكل أعاده للانكفاء. كما أن العاصمة أوفدت قائد الدرك العام عبد الغني القضماني للاتصال بالمرشد وإعادته إلى إيجابيته وإقناعه بحسن نوايا العاصمة نحوه، وإن الوضع يسير بشكل سيئ، فقد عطل سلمان الأعمال الزراعية، وسلح الرجال وأقام الخنادق والاستحكامات، وراحت حركته هذه تهدد المدينة وتعرقل سير الحكم في هذه الفترة الانتقالية التي نحن أحوج ما نكون فيها إلى التضامن والعمل المشترك في إرساء قواعد الاستقلال، فحاول جاهداً الحيلولة دون تردي الوضع وإعادة سلمان إلى الخط الصحيح ولو لم يرضِ ذلك إخواننا زعماء المدينة.

وتابع المحافظ حديثه قائلاً: أخي أحمد أنت هنا مدير مؤسسة مستقلة لا أنت بمحافظ ولا بموظف إداري مرتبط بي، وأنت وحدك من استطاع أن يستحوذ على

ثقة سلمان واحترامه، وبذلك تستطيع أن تنقذ الموقف وسأضع تحت تصرفك قائد درك* اللاذقية المقدم بهجت النادري ولن يكون له حق التكلم إلا بإشارة منك».

نحن نستنتج هنا إذاً بأن المرشد كان مستثاراً من قبل زعامات المدينة وعلى رأسها آل شريتح وبدعم من الحكم المركزي في دمشق «سعد الله الجابري ورهطه».

موقف وزير الداخلية الحفار

في هذه الأثناء كان وزير الداخلية «لطفي الحفار» وهو رجل دولة بامتياز وتولى عام ١٩٣٩ رئاسة مجلس الوزراء وهو من مؤسسي الكتلة الوطنية.

أرسل الحفار رسالة للمحافظ، وكان مطلعاً على أوضاع المحافظة عن طريق تقارير ومعلومات رجال الأمن، وبالتواتر، وجاء في رسالة الوزير عبارات ملفتة ونجده يشير بصراحة قائلاً: «لقد أفسد زعماء المدينة خطة الحكومة الإيجابية مع سلمان المرشد بما أثاروه في صحفهم من هجوم عليه ومطالبتهم بمحاكمته مع جماعته» ثم يقدم الوزير مقترحاته ووجهة نظره طالباً تهدئة ثائرة المرشد «حتى لو لم يرضِ ذلك إخواننا زعماء المدينة...».

نلاحظ بأن الحكومة في دمشق كانت تضم رجالاً اتصفوا بالعقلانية والحكمة أمثال لطفي الحفار ممن كانوا يتابعون الأحداث بحياد وتجرد ولا ينحازون وهم يقيمون بعيداً في دمشق لزعامات المدينة عاطفياً أو سياسياً أو لقاء منافع شخصية. ونلاحظ كيف يلمح الوزير الحفار إلى الحملة الإعلامية التي كانت موجهة ضد

---

* قيادة الدرك العامة، هي مؤسسة عسكرية أحدثت بعد الانتداب تحاكي مثيلتها في فرنسا «الجاندرم»، هي قوات مسلحة أكبر من الشرطة تسليحاً وتدريباً ومهاماً وأقل من الجيش يقتصر عملها الأمني على الريف وحده دون المدن حيث الشرطة العادية وكانوا يجوبون القرى والمناطق الريفية بدوريات خيالة وكانت الحكومات تستعين بالدرك لحفظ الأمن الداخلي حتى في المدن إذا وقعت اضطرابات تعجز الشرطة عن التصدي لها، وفي عهد الوحدة السورية - المصرية ١٩٥٨ - ١٩٦١ جرى دمج الدرك والشرطة في مؤسسة أمنية واحدة هي «قوى الأمن الداخلي» تحمل اسماً موحداً هو الشرطة وألغي سلاح الدرك على ما هو عليه الوضع الآن وكان إحداث الدرك ليكون في خدمة الانتداب في مواجهة الشعب ثم أصبح في خدمة حكومات الاستقلال للتصدي لتحرك الشعب ومظاهراته على مستوى المدن.

سلمان المرشد والمطالبة بمحاكمته... وهو ما حدث بعد شهور قليلة... فهل هناك ما هو أوضح من كلام وزير الداخلية المسؤول والمطلع على خفايا وخلفيات الأمور وهو من صميم الكتلة الوطنية...؟ لكنه رجل دولة وحيادي تهمه مصلحة الوطن لا مصلحة زعامات اللاذقية لاسيما أعضاء حزبه فيها أو في العاصمة.

وسنتذكر هنا أنه منذ ذلك التاريخ أو أكثر بقليل كان سلمان المرشد قيد الإقامة الإجبارية في دمشق مع أنه نائب ويتمتع بالحصانة، كما سبق القول.

عند المرشد

نعود إلى السياف الذي يذكر بأنه استجاب لاقتراح المحافظ بزيارة المرشد، وقصد إلى الجوبة لزيارته مصطحباً معه مجتبى القواص من موظفي إدارة الريجي وكان مقرباً من سلمان آنذاك «وذهب معنا المقدم بهجت النادري» ويصف الحراسة المرشدية على الطريق العام: «وما أن تسلقنا قرية الجوبة من واديها حتى فاجأنا سلمان المرشد وأقبل نحوي وعانقني مرحباً بي ثم قدم لي وجهة نظرة قائلاً: بالأمس بينما كان زعماء المدينة يتسكعون على أبواب المندوبية بحثاً عن المنافع كان سلمان معتقلاً يقطع المسافة بين اللاذقية والرقة سيراً على الأقدام وتحت السياط «أثبتنا هذا الحديث بكامله في مكان آخر من هذا الكتاب - راجع المبحث الأول من الفصل الخامس من الباب الأول-.

وبعد جدال وأخذ ورد، وعد سلمان بإلغاء كافة التدابير المتخذة، وإعادة الرجال من الخنادق إلى الحقول بعد استرداد أسلحتهم على أن يتم ذلك خلال مدة لا تتعدى الأسبوع. وما أن رويت للمحافظ ما جرى بالتفصيل حتى طفح وجهه بالبشر «ممزوجاً بالشك».

بعد يومين اتصل بي المحافظ هاتفياً قائلاً: لقد نفذ صاحبنا بعض ما وعد به ولم أعد أشك بأنه قد لا ينفذ وعده... وبعد ذلك عادت الأمور إلى طبيعتها في الجبل وزالت الغمامة السوداء التي خيمت على جو المدينة.

الأصداء في المدينة

ويوضح السياف في مذكراته كيف تلقى زعماء المدينة هذه الخطوات بمنتهى السلبية ويذكر كيف زاره رشاد رويحة * «مهاجماً بعنف سلوكي ومعلناً نقمته عليّ في حال إصراري على سلوك هذا الطريق، كذلك كان هناك من لم يرق لهم إعادة المرشد إلى التقرب من الحكم، وهم الذين طالبوا به «حياً أو ميتاً». وقد بدؤوا حملة من الدس لدى حكام دمشق ضد مسيرة التوحيد، وهكذا عادت من جديد لتخيم على الأفق الغمامة السوداء نفسها فمررت بفترة كاد اليأس يتسرب إلى نفسي.

استقالة المحافظ رسلان

يتابع السياف: طلبني المحافظ رسلان وقال لي: هل علمت ماذا فعل صاحبك؟ وكان يعني رئيس الوزراء سعد الله الجابري وتلا علي نص برقية حادة أرسلها له، وبعد ذلك أخبرني بأنه قرر ترك منصبه كمحافظ والعودة لممارسة مهامه النيابية في مجلس النواب، وأنه سيسلم شؤون المحافظة إلى النائب العام رشيد حميدان ريثما يعين محافظ أصيل مكانه. ثم غادر المدينة إلى بلدته حمص ورافقته إلى هناك مع عدد من الأصدقاء.

دور زعامات المدينة

هنا يعود السياف إلى الحديث عن اللاذقية وأحوالها في ظل المحافظ بالوكالة فيقول بكل صراحة أن الروح السلبية القديمة عادت إلى المنطقة «وأخذ زعماء المدينة يسلكون نفس الطريق التي تعودوها، تجاه الجبل، فراحوا يطالبون مجدداً على لسان صحفهم بالقبض على سلمان المرشد وجماعته للمثول أمام القضاء تمهيداً لتصفيتهم، وبذلك انقطع سلمان عن النزول إلى المدينة معتصماً بمناطقه الجبلية، وعاد جو الاضطراب والقلق يسود المنطقة ساحلاً وجبلاً وفقدت الثقة بإمكان متابعة الطريق على الأسس التي اتفقت عليها مع السيد رسلان».

---

* رشاد رويحة من زعامات مدينة اللاذقية سابقاً، اتهم شقيقه فيما بعد على عهد الشيشكلي بمؤامرة الاغتيال التي تعرض لها الشيشكلي عام ١٩٥٢ وحكم عليه مع آخرين ثم أخلي سبيلهم (احمد الشرياتي الوزير السابق وجماعة كتائب الفداء العربي - جورج حبش وهاني الهندي وجهاد ضاحي..).

مبادرة رئيس الحكومة

هل كانت صادقة؟

ثم يحدثنا السياف عن مقابلته لرئيس الوزراء سعد الله الجابري بناء على استدعائه لدمشق لهذه الغاية. وبعد نقاش مع الجابري حول الأوضاع في الجبل وقضية المرشد ودور أهل المدينة قال له الجابري عنهم: «لا تسأل عنهم، يقطع عمرهم لقد دللتهم فرنسا أكثر من اللازم بشكل ما عدنا نعرف كيف بدنا نرضيهم»؟ وانتصب الجابري واقفاً وصاح بصوت مرتفع فيه من الألم والمرارة: «أنا بصفتي رئيس وزراء وبصفتي سعد الله الجابري أقسم بشرفي أن أصدر عفواً عن سلمان وزوجة سلمان وأبناء سلمان وكل من يمت بصلة إلى سلمان بعد انتهاء دورة المجلس النيابي وحصول الحكومة على سلطة إصدار المراسيم التشريعية».

يقول السياف : بعد ذلك عدت إلى اللاذقية واستدعيت فاتح بن سلمان المرشد فحضر لمقابلتي وعلائم الاضطراب بادية على وجهه كانعكاس لإشاعات المدينة ضد الجبل وغموض موقف الحكومة منها، فنقلت إليه ما جرى بيني وبين الجابري فتكشفت أسارير وجهه وحل الأمل في نفسه محل القنوط، ووعد بأن ينقل انطباعاته إلى والده، ويعمل على إبعاده عن الشك الذي غمر نفسه من موقف الحكومة.

لقاء مثمر مع سلمان في تلارو

يقول السياف:

جاءني رسول من سلمان يستزيدني إيضاحاً عن لقائي برئيس الوزراء الجابري ومدى استطاعته التحرر من ضغط زعماء المدينة في توجيه سياسة الحكم بعيداً عن مصالحهم الخاصة، فآثرت الاجتماع به مباشرة، وقد تم الاجتماع بيننا في قرية «تلارو» حيث استطعت بشيء من الصعوبة إدخال الثقة إلى نفسه. وانفض اجتماعنا وهو يردد قوله: «ابعد ما استطعت حكام دمشق عن التأثر بآراء زعماء المدينة» الذين بدؤوا يهاجمون خطة الجابري في إصدار العفو[1].

---

(١) مذكرات السياف في كتاب باروت صفحة ١٤٨.

وهنا يستعرض السياف ما جرى من تسويات بين المرشد وبين خصومه والذين أفسدهم عبد القادر شريتح وحرضهم ضده وكيف وصل السياف معهم – بوساطة مجتبى القواص – إلى ما يشبه الحلول الجيدة فقد وعد سلمان أن يقبل بأي حل نقترحه وبوجود المحامي اسبر يازجي محامي إدارة الحصر وكذلك التاجر عطا الله صوايا. فأعلن المرشد بقوله: «تصرف بجميع ما أملك تصرفك بمالك». فأجبته: «يا أبا فاتح إن ما دخل على هؤلاء الفلاحين منك ثمناً لأراضيهم إن هو إلا هبة من أب لأبنائه وأن جميع ما سجل على اسمك من عقاراتهم سيعود لأصحابه... فأجابني عليك تنظيم صكوك بما تريد وعليَّ التوقيع».

وبناء على ذلك أجرى اسبر يازجي تنظيم الصك القانوني المطلوب وتعهد سلمان بتسجيلها خلال شهر، وفي حال نكوصه يدفع ١٠٠ ألف ليرة سورية•.

اعتراض شريتح

زارني – يقول السياف – في اليوم التالي عبد القادر شريتح مستفسراً عن صحة الخبر فشرحت له الوضع وأطلعته على الصكوك قائلاً: أليس هذا كل ما تصبون إليه؟ وكدت أصعق لهول الموقف عندما قال: ليس هذا ما نريد. إنهم جميعاً ذئاب ويجب القضاء عليهم ونحن خلقنا هذا المشكل فمن أين جئت أنت لتصفيته؟ نحن نقاوم هذا الاتفاق ولن نترك مجالاً لتحقيق أهدافك»[٢].

تأييد واسع للحل

ولقي هذا الحل ترحيباً كبيراً من جميع رجالات المدينة والجبل من سنة وشيعة ومسيحيين، فمنير العباس يقول: «إن جميع حكام دمشق يمثلون السلطان عبد الحميد لتحطيم جميع مراكز القوى التي يمكن أن تشكل خطراً على كيانهم وأنهم عزفوا عن الأسلوب الديموقراطي في الحكم» بينما قال إبراهيم الكنج: «إن سلبية

• كان على المحامي اسبر ان يشير بلزوم تنفيذ الصك في اليوم التالي مباشرة وليس الانتظار لمدة شهر طالما ان المرشد كان موافقاً وكذلك الفلاحون الآخرون.

(٢) المصدر السابق.

الحكومة بتأثير من زعماء المدينة ليست موجهة ضد سلمان وحده بل أنها ستتحول إلى تجريدة تشن على العلويين جميعاً، اما المسيحيون فكانوا يتظاهرون بالعطف على المرشد في المطلق فيما عدا زعاماتهم المحلية ».

شريتح يؤلب الفلاحين البسطاء

على أن شريتح نجح على ما يبدو في تأليب الفلاحين البسطاء ضد الاتفاق كما يحدثنا عن ذلك السياف في مذكراته حيث عاد هؤلاء وطالبوه باستعادة الصك معلنين تخليهم عن الاتفاق مستجيبين لشريتح «بحجة إنني مجرد موظف يمكن نقله في أي وقت كان وإنه لا قيمة لي بعد ذلك وليس هناك من صفة تمنحني حق التنفيذ بالقوة».

وأعدت الشيك الموقع من سلمان بعد أن أمسى وحيد الطرف. ثم التزمت بيتي وقد تكشفت لي حقيقة النفس الشعبية المجردة بأنها بريئة متأثرة بدعايات المغرضين المستغلين وإنما في حيرة من الإقدام أو الإحجام.

اجتماع سلمان بالمحافظ بالوكالة حميدان

حدثني المحافظ بالوكالة رشيد حميدان بأن الطريق التي نسلكها لحل المشكلة تتسم بطابع إداري وسياسي دون أخذ القانون بعين الاعتبار، واقترح المحافظ التوسط لعقد اجتماع يضمه إلى سلمان متعهداً بأن لا يمسه أحد بسوء.

قمت بالمساعي اللازمة وحصلت من قائد الدرك محمد علي عزمت على قسم بشرفه العسكري أن يلزم نفسه بما التزم به المحافظ. وأرسلت إلى سلمان من ينقل إليه ما جرى الاتفاق عليه، وفي الموعد المحدد تم اللقاء بين حميدان وسلمان. فكان المحافظ يحاول أن يضفي على ما توصلت إليه من اتفاق صفة قرار قضائي وبتغريمه كمتهم يغرم، فثار سلمان قائلاً: «لقد تنازلت لأحمد، وفوضته بأن يتصرف بجميع ما أملك لمصلحة من دفعهم عبد القادر شريتح لخصومتي، راضياً مختاراً كأب وزعيم يهب، ولكنني لا أدفع قرشاً واحداً كمجرم يغرم.. وافترقا دون الوصول إلى أي اتفاق».

مبادرة وطنية من المرشد

ضد مؤتمر «نقورو»

يقول السياف بأن المرشد أرسل يستشيره في مؤتمر تداعى لعقده زعماء المنطقة من علويين وسنيين في قرية «نقورو»[٣] مظهرين مساوئ أجهزة الحكم المحلي التي تسيطر عليها شريحة كتلوية سابقة يقف على رأسها عبد القادر شريتح ووضعوا مذكرة بهذا الخصوص رفعوها إلى رئيس الجمهورية شكري القوتلي، مع قرار بتوزيعها على أعضاء وفود الدول العربية التي ستشترك في أول مهرجان للجلاء * ، وكان من موقعي البرقية سنة وعلويين: إبراهيم الكنج وعزيز هواش وماجد صفية المحامي المعروف وسعيد درويش نائب «تل كلخ» ومحمد جنيد ومنير العباس وعلي الكنج والشريف عبد الله وإبراهيم صالح نائب بانياس سابقاً ونوري الحجي نائب الحفة، وعبد الله المحمودي مفتي اللاذقية ومحمد الفاضل المحامي الكبير والوزير لاحقاً[٤].

يقول السياف فاقترحت على المرشد إرسال برقية معاكسة لهذه الخطوة السلبية من الحكم ومؤيدة للوضع الاستقلالي وقد علمت فيما بعد أن وفود الدول العربية، فاتحوا الرئيس القوتلي في موضوع مذكرة «نقورو» التي وزعت عليهم مستغربين ما تضمنته من شكاوى تصم الحكم الوطني في بداية عهده الاستقلالي. فكان جواب الرئيس بأن موقعيها لا يمثلون سكان المنطقة بل أن الذي يمثلهم هو سلمان المرشد معتمداً البرقية المشار إليها...

---

(٣) «نقورو» قرية تتبع ناحية الفاخورة.

* يقصد مهرجان الجلاء الأول في ١٧ نيسان ١٩٤٦.

(٤) باروت مصدر سابق «شعاع قبل الفجر» ص ٢١٤.

نص برقية المرشد للقوتلي

وننشر فيما يلي نص البرقية المنوه بها والمرسلة للرئيس القوتلي بناء على اقتراح السياف:

جوبة البرغال في ١٩٤٦/٥/٦ .

صاحب الفخامة شكري بك القوتلي رئيس الجمهورية المعظم.

ظروف قاهرة حالت دون مثولي بين أيديكم لأشارككم الاغتباط بما نالت البلاد بفضل نضالها الدامي الجبار تحت قيادتكم، من استقلال كان وسيبقى دائماً الهدف الأسمى الذي نبتغيه في الحياة، إن الأجيال القادمة تتطلب منا عملاً متواصلاً وتضحيات مستمرة، أراها تدعوني لأجدد لفخامتكم عهدي السابق من أنني وأبنائي والشعب العلوي كلنا جنود نستميت في الدفاع عن وطننا العربي المقدس تحت زعامتكم، وقد أوفدت ولدي لينوب عني بالتعبير بما يعجز القلم عن تصويره من ارتباطنا الوثيق بالمثل العليا التي تدينون بها وكرستم حياتكم في سبيل تحقيقها.

وفقنا الله لما فيه خير البلاد .* سلمان المرشد

رواية محمد معروف

ومن التناقضات أن الضابط محمد معروف يورد في مذكراته «أيام عشتها» عن حديث جرى بينه وبين الشيشكلي حول المرشد في أوائل آب ١٩٤٦ بمناسبة عيد الجيش وكان الشيشكلي أحد كبار الضباط في اللاذقية آنذاك.

يذكر محمد معروف أنه تداول الحديث مع الشيشكلي حول الشائعات التي تدور بأن المرشد يحضرّ للقيام بثورة وعصيان، وأبدى محمد معروف استغرابه للشيشكلي من هذه القصة وأن المرشد كان حاضراً العرض العسكري في اللاذقية مع سائر الزعماء والوجهاء في المحافظة وأبدى له الشيشكلي استغرابه أيضاً مما يشاع.

---

* احمد السياف هو واضع نص البرقية طبعاً. بينما يذكر السياف نفسه أن فاتح المرشد شارك في احتفالات الجلاء بإقامة الزينات وإشعال النيران على رؤوس الجبال ابتهاجاً بجلاء الجيوش الأجنبية عن سورية.

نبحث عن الحقيقة وحدها

يدلنا هذا كله على ما أصبح يحاك حول المرشد من شائعات لتسميم الجو ضده تمهيداً لما حدث بعد ذلك بأربعة أشهر فقط من مداهمة واعتقال وإعدام. وسنلاحظ من خلال تسلسل الأحداث كيف حيكت المؤامرة ضد الرجل، وكان أطرافها كبار رجال الدولة وقادة الحزب الحاكم وزعامات اللاذقية وبدعم القيادات الأمنية المحلية، وكان للمال والرشوات الدور المساعد في تضييق الخناق على المرشد وأعوانه.

ونحن في هذا الكتاب لسنا في وارد التحيز لهذا الطرف ضد الآخر بل نهتم بالبحث عن الحقيقة وحدها والتي ظلت غائبة طوال السنوات المديدة السابقة (٦٢ عاماً). لذلك جعلنا للكتاب عنواناً هادفاً هو: «البحث عن الحقيقة».

لماذا حقدوا على المرشد؟

ونحن نستذكر هنا أن مواقف المرشد ودفاعه عن الفلاحين طرحت ضغائن زعماء المدينة لأنهم لم يقبلوا أن ينافسهم على الزعامة «فلاح فقير» بلا حسب ولا نسب. «هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن وجوده في الجبل حد من تسلطهم، وقلل من درجة اعتبارهم بنظر فلاحيهم فلم يعد بمقدورهم أن يتطاولوا على الفلاحين ويستغلوهم ويأكلوا تعبهم، ويستولوا على أملاكهم بنفوذهم كما كانوا يفعلون إبان العهد العثماني، فبلعوا السكين على مضض وآثروا الصمت والسكينة خوفاً من سطوة سلمان لأن أراضيهم تقع ضمن دائرة نفوذه، لكن بعد مشروع المعاهدة التي عقدتها الكتلة الوطنية مع الحكومة الفرنسية في ٩ أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٣٦ (ولم تنفذ) تنمروا وأظهروا كوامن أنفسهم فأمطروا الحكومة المركزية في دمشق بعشرات الكتب والعرائض التي تطالب بمحاكمة سلمان المرشد وإعدامه[٥] (وهو ما حصل لاحقاً).

❖ ❖ ❖

---

(٥) هاشم عثمان في كتابه «المحاكمات السياسية في سورية» نقلاً عن باروت صفحة ٢٤٣.

الفصل الثالث :

مبحث خاص

تحليل سياسي للأوضاع السائدة في المحافظة آنذاك شخصية المرشد وطراز تفكيره... وصفاته وسماته

لم يكن سلمان المرشد شخصاً عادياً فهو ذو فطنة وكان يأنف بطبعه من الأوضاع العشائرية السائدة في الجبل، ومدى هيمنة رؤساء بعض العشائر إن لم يكن كلها على أبناء العشيرة واستغلالهم لها وامتناعهم عن إجراء أية إصلاحات لاسيما من ناحية فتح المدارس وشق الطرق والعناية الصحية وغير ذلك.

لقد حسبها المرشد من كل الوجوه والاحتمالات ووجد أن من مصلحته ومصلحة دعوته وطموحه الشخصي أن تكون له عشيرته الخاصة المستقلة يقدم لها الدعم والمعونة وتدين له ولدعوته بالولاء لحد الاستشهاد وهو ما حصل وسبق شرحه... وحتى من بعد قيام العشيرة الجديدة انتقى من بين أبنائها نخبة جعل منها «فرقة فدائية» تكلف بأمن العشيرة وزعيمها الروحي والعشائري، على أنه وضع لها خطاً ومنهجاً تنظيمياً لا تحيد عنه أو تلقى العقاب والطرد وهو عدم الاعتداء على الآخرين لاسيما من ناحية استغلال السلطة للتفرد بأعمال شاذة*.

---

* اصدر المرشد قراراً ينظم سلوك فدائييه فرض فيه خمسة وعشرين جلدة وخمسة وعشرين ليرة سورية إذا اعتدى الفدائي على احد خارج الأصول وفرض على كل من يقيم دعوى على افراد الفدائية ولم يثبتها غرامة بين ٢٥ - ٥٠ ليرة سورية وإذا كان احد أفراد الشعب اعتدى على احد افراد الفدائية يكلف هذا الفرد مراجعة القيادة بموجب ضبط فيجاب طلبه بالتحقيق وتفرض العقوبة على قدر الفعل. إنه تنظيم ملفت ويدل على حصافة ورجاحة عقل المرشد وحتى لا يجلب عداء الآخرين له ولجماعته جراء تصرفات رعناء قد يرتكبها رجاله . ومع ذلك نرى أنه ليس مستحباً او مشروعاً إحداث قوة مسلحة توازي أو تنافس قوات الدولة، وقد تنبه المرشد إلى هذه الناحية مبكراً وبادر إلى حل «الفداي» مع استقلال البلاد تأكيداً لدعمه السلطة الوطنية .

وطنية المرشد وبعد نظره

شخصية سلمان المرشد لم تكن عادية كما نلاحظ، وقد تفرد بالسلطة في منطقته وما حولها وامتد نفوذه إلى ما هو أبعد مما أثار الخواطر واستنهض الخصوم واستثار سلطات الدولة لا سيما بعد ما شهدوه من تطور في مناطقه من شق الطرق، وفتح المدارس ورفع أشكال العسف عن أبناء العشيرة واستخلاص حقوق فلاحيها وغير ذلك.

كما اشتهر عن المرشد مبادرته الوطنية عندما نزل إلى الثكنات واتصل بالجنود العلويين الذين كانوا في الجيش الفرنسي «جيش الشرق» وطلب إليهم الالتحاق بالقوات الوطنية الناشئة على ضمانته بأن لا يتعرضوا لأية مساءلة أو سوء وكان ذلك بطلب وإلحاح من شكري القوتلي ورئيس وزرائه بعد أن رفض الجنود كل الضمانات التي قدمها زعماء عشائرهم.

في مواجهة الإقطاع

خاض المرشد منذ بدايته معركته ضد الإقطاع السياسي – العقاري وأقدم على استخلاص مزرعة «سطامو» من قبضة وحيازة آل شريتح أصحاب النفوذ الإقطاعي الكبير في المحافظة ومن يماثلهم في مناطق أخرى على مستوى سورية كلها .

ويمكن اعتبار حركة المرشد هذه – من وجهة نظر محض تاريخية – أول تحرك طبقي فلاحي ضد الإقطاع. وكان يدرك خطورة ما أقدم عليه ومدركاً لحجم وقوة خصومه من الإقطاعيين وأبرزهم آل شريتيح المدعومين من نظام الحكم البورجوازي المتحالف مع الإقطاع في سورية لاسيما أركان حزب الكتلة الوطنية منذ مرحلة التأسيس في العشرينات والثلاثينات وعلى رأسهم جميل مردم بك وسعد الله الجابري قطبا الكتلة وركناها الأساس. وقد تنبه المرشد لهذا الوضع المعقد فأصبح يعيد حساباته ويتخذ أحياناً مواقف مرنة استجابة لمقترحات المحافظ بالوكالة القاضي حميدان من ناحية قبول التحكيم القضائي.



الباب الرابع

قراءة كاملة لحكاية المرشد مع خصومه لاسيما آل شريتح

كيف بدأت وتطورت الأحداث وما هو موقف الحكومة آنذاك؟

قضية المرشد تصبح محوراً لمداخلات السياسة المحلية والدولية

❖ ❖ ❖

في مطالعتنا لمذكرات المرحوم/أحمد نهاد السياف «أبو نضال» رحمه الله نكتشف من خلالها كيف ولماذا تطورت الأمور وساءت العلاقات أكثر وأكثر ما بين سلمان المرشد وبين زعامات المحافظة من سنيين وعلويين ومسيحيين لاسيما عائلات المدينة وأبرزها آل شريتح أصحاب الأملاك الزراعية والنفوذ السياسي في مدينة اللاذقية وبدعم مباشر من الحكومة المركزية في دمشق وكانت معقودة اللواء لحزب «الكتلة الوطنية».

وسيترافق القلم هنا مع ما ذكره الباحث محمد جمال باروت في تقديمه وتحقيقه لمذكرات السياف، فهو يرى أنه لابد من العودة إلى زمن سرد السياف لتعقيد ما أسماه «قضية الصراع ما بين المرشد وبين زعماء المدينة» المعتمدين من الحكومة المركزية بدمشق في إشارة من الباحث إلى أهم نقطة أو عقدة في ذلك الصراع الذي لم يأخذ أبعاده المأساوية وينتهي بمأساة المرشد لو لم تنقلب الحكومة إلى طرف «متحالف» مع طرف دون آخر أو منحاز. وهذا يصيب مهمة الدولة ووظيفتها في الصميم، فالدولة هي لكل المواطنين سواء بسواء تمثلها حكومة تسهر على أمنهم وتصون صحتهم وأموالهم وأملاكهم وأعراضهم وتنشئة أجيالهم، ولا تنحاز إلى جانب دون آخر في أية منازعات أو خلافات عامة أو فردية، وتملك الدولة مؤسسات أمنية وقضائية وإدارية وغيرها تنوب عنها تحت إشراف وقيادة حكومة مركزية توجهها في أدائها لوظائفها ومهامها المطلوبة. وما أن تخل الحكومة – أية حكومة – بحيادها وبكفاءتها في قيادة الدولة أو الحكم فإنها تتسبب في زعزعة الاستقرار العام، فتتعرض الدولة نفسها جراء ذلك لنوع من الفوضى واهتزاز الثقة العامة، أي أن الدولة تفقد أهم ميزاتها وهي ثقة المواطنين بها، كما تتشوه صورتها لدى الدول الأخرى، وهنا تقوى المعارضة المتربصة بها فتشتد وطأتها وتنجح أحياناً في استقطاب الرأي العام على طريق إسقاطها وربما تتطور الأمور بعد الإسقاط لمحاسبتها أو محاكمتها.

في سورية وقعت الكتلة الوطنية في دورة حكمها الأولى بين ١٩٣٦ – ١٩٣٩ بزعامة هاشم الأتاسي وأركانها جميل مردم رئيس الوزراء وصحبه... وقعت في أزمة حكم وانتهت إلى فشل مريع أدى إلى سقوطها في صيف ١٩٣٩ وعودة الانتداب لتسلم دفة الأمور من جديد والتملص من عقد مشروع المعاهدة الثنائية بين سورية وفرنسا .

ثم عاد الكادر الكتلوي للحكم نتيجة انتخابات عامة جرت في آب ١٩٤٣ نجحت فيها قوائم الكتلة بزعامة شكري القوتلي هذه المرة وكان من أعوانه نفس القدامى من زعامات الثلاثينات وكانت الساحة خالية أمامهم بعد اغتيال المعارض الكبير لحكمهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في تموز ١٩٤٠ .

المعارضة الشعبية والانقلاب العسكري

وعندما انحاز حكم الكتلة ضد المرشد عام ١٩٤٦ أي بعد مرور ثلاث سنوات على وجودهم في الحكم كانت البلاد قد بدأت تضج من جورهم وسوء أدائهم بدليل المظاهرات الطلابية والشعبية التي بدأت تواجههم بقيادة الزعامات السياسية الصاعدة: رشدي الكيخيا وناظم القدسي وعبد الرحمن الكيالي وأكرم الحوراني ورئيف الملقي وغيرهم.

وبعد أقل من ثلاث سنوات على قضية المرشد سقط حكم الكتلة على يد الجيش والقوات المسلحة بزعامة حسني الزعيم «الانقلاب الأول» وتسببوا في جر البلاد إلى مرحلة الديكتاتوريات العسكرية البائدة. وكان ذلك نتيجة تململ الشعب وانتفاضاته على شكل مظاهرات وإضرابات عارمة دفعت الحكومة لاستخدام الجيش ضد الشعب وتسليمه مسؤولية حفظ الأمن مما اضطر جميل مردم لمغادرة البلاد نهائياً، وبعد شهور قليلة وقع الانقلاب في نهاية آذار ١٩٤٩ .

دور مذكرات السياف

ويمكن اعتبار انحياز الحكم ضد المرشد في قضية محض محلية وتعبئة الدرك وقوى الأمن للقضاء عليه على مستوى العاصمة دليلاً على التخبط ومحاولة

ابتزاز المواطنين وإرهابهم ككل بمثل تلك الإجراءات الأمنية، مع التذكير هنا بأن النائب سلمان المرشد أعلن عن مسايرته يومذاك للحكومة وقبوله بالتسويات الإدارية والقضائية مع خصومه على الرغم من أنه اتخذ بعض الاستعدادات خشية مداهمة خصومه لمواقعه بتشجيع السلطة، ثم تطورت الأحداث نحو الأسوأ كما سنرى.

السياف يكشف الحقائق

هكذا بدأت الأمور في حقائقها التاريخية على نحو ما تفرد السياف رحمه الله بكشفها وهو الشاهد العدل على أحداثها، وكان طرفاً فاعلاً فيها، مشاركاً ومطلعاً على خفاياها، ولا مصلحة شخصية له في جعلها جزءاً من مذكراته التي ما كان لها أن تُعرف أو تنشر لولا ما بذله الباحث الأستاذ جمال باروت من جهد شخصي في تتبعها وإظهارها للناس. وهاهو هذا الكتاب يقدم جهداً مماثلاً بهذا الخصوص، وليس لمؤلفه أية مصلحة شخصية في إظهاره للناس إلا دفاعاً عن الحقيقة، انطلاقاً من أن المرشدية وقضية المرشد وكما رسموها باتت تحتاج للتصحيح في صورتها وفي حقيقتها لا لمصلحة المرشد وأهله وعشيرته وما أصابهم من ظلم فحسب بل لردم المظان التي خلقوها في أذهان ومشاعر الناس كذباً وبهتاناً، ونحن يهمنا جداً تعميق الوحدة الوطنية بين أبناء شعبنا وإزالة الهواجس التي اصطنعوها وسهروا على ترسيخها لتنقلب لاحقاً إلى هوة تفرق بين أهل الوطن... وها نحن نساهم بردمها وهذا عمل وطني جليل يعبر عنه هذا الكتاب.

والآن كيف بدأت وتطورت الأحداث كما يقدمها لنا الباحث باروت؟

يقول باروت:

لا بدّ من القول إنه ما كادت حكومة سعد الله الجابري تتشكل في العام ١٩٤٣، حتى تحرك خصوم المرشد الذين كان على رأسهم زعامات آل شريتح لتصفية الحساب مع استيلائه على مزرعتهم الخصبة في «سطامو». من هنا لم يكن مفارقةً في هذا السياق أن يتصدر سامي شريتح نفسه أحد ملاك سطامو في ١٢ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٤٣ عقد اجتماع لبعض العلويين من خصوم المرشد في قضاء

الحفة، ونقل شكواهم إلى رئيس الجمهورية شكري القوتلي مباشرةً من دون أن يتم إعارة أي انتباه للمحافظ شوكت العباس الذي كان يعيش على مستوى السلطة أيامه الأخيرة[١] . وعَكَسَ ذلك قراءة آل شريتح لتبدل موازين القوى والسلطة من زعامات الريف إلى زعامات المدينة، وتوجيه سياسات الحكومة بما يتسق معها على المستوى المحلي، ولا سيما أن مشكلة المرشد مع رئيس الحكومة الجديد سعد الله الجابري مختلطةً بمشكلةٍ شخصيةٍ – سياسيةٍ معقدةٍ تعود إلى طريقة إنذار المرشد لشقيقه إحسان الجابري في مغادرة المحافظة في العام ١٩٣٩ ، مع أن تقويم سعد الله الجابري لشقيقه كان بالغ السوء إلى درجة أنه كان يقول: «ليت السفينة التي حملته إلى سورية غرقت، وخلّصتنا من بلائه».

ولقد استثمرت جبهة شريتح في اللاذقية الصفات الفردية لسعد الله الجابري في «العصبية المفرطة وحب التسلط»[٢] . في إطار مصالحها المغلفة وطنياً، فما أن أقال الجابري محافظ اللاذقية شوكت العباس، وكلّف بدلاً منه في ٧ آب/ أغسطس ١٩٤٣ الشخصية الأريستوقراطية الأمير مصطفى الشهابي، حتى كلَّفه وفق التقارير الفرنسية بمهمةٍ لها صفة الأولوية وهي «تصفية عناصر الإدارة الموالية لشوكت العباس»[٣] .

مرحلة الشهابي المعادية للمرشد

أستقبل الشهابي بشكلٍ حافلٍ في اللاذقية، وكان شوكت العباس المحافظ السابق نفسه من الناحية البروتوكولية على الأقل في مقدمة مستقبليه وطلب من الموظفين العمل «بإرشادات المحافظ الجديد»، في حين قال الشهابي توهجاً بالتفاؤلية في تحقيق الاستقلال في سياق الوعود الفرنسية – البريطانية: إن «فرنسا وحلفاءنا كما تعلمون لا يضنون علينا بالاستقلال، وقد أعلنوه وضمنوه وسنمشي

(١) الهواش – مصدر سابق ص ٣٢٨ نقلاً عن باروت .

(٢) عبد الرحمن الكيالي في كتابه «المراحل» ص ٥٣٣ .

(٣) محمد الهواش – مصدر سابق .

قدماً إلى أن نبلغ في مدة وجيزة ما نصبو إليه من حرية وسيادة تامة» وشكر الشهابي «الملاكين اللذين يحفان بي عن يميني ويساري» وهما المندوب الفرنسي الكولونيل ديزيسار والضابط ديتشبرن ضابط الارتباط البريطاني *.

لكن مهمة المحافظ الخاصة تضمنت في التفاصيل حكماً معالجة نفوذ المرشد، بحكم أنه قد استفاد من الصراع بين زعامة العباس الخياطية التي كانت على رأس المحافظة وبين زعامة آل الكنج الحدّادية التي ترأست مديرية الداخلية في تدعيم قوة عشيرته بين العشائر العلوية، وتحالف بحكم الصراع التاريخي بينه وبين آل الكنج منذ أن بدأت دعوته مع آل العباس. كانت هذه المهمة متناقضةً بقدرٍ معينٍ مع طبيعة الشهابي الأريستوقراطية المثقفة، وكان لفشله فيها من خلال إدارته السيئة لعملية توجيه خصوم سلمان للهجوم على الجوبة في شباط /فبراير ١٩٤٥ دور في سحبه من محافظة اللاذقية.

وإبان محاكمة المرشد لاحقاً كشف الشهابي نفسه عن ذلك بشكل عام، فقدّم إلى المجلس العدلي شهادة خاصة زعم فيها أنه منذ أن تولى محافظة اللاذقية قد رأى أن بؤرة جبل اللاذقية لا تستأصل إلا بالقوة، وأنه نصح المحافظ عادل العظمة باستئصال تلك البؤرة التي حاول القضاء عليها خلال عام ونصف من مهمته، وأنه يمكن استئصالها الآن من دون مخاطر «لأن النجاح مضمون» **.

التحامل العلني

تمَّ تعيين مظهر باشا رسلان في ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٥ محافظاً بديلاً من الشهابي، وكلّف بمعالجة قضايا الخلاف بين المرشد وزعماء المدينة. خلال هذه الفترة كان المرشد نائباً في المجلس النيابي عن قضاء الحفة، والذي انتخب مجدّداً كممثلٍ له في مجلس نواب العام ١٩٤٣ الذي دشّن عودة العهد الكتلوي. ولكنه تعرض منذ الأيام

* هل نلاحظ هذا التزلف الرخيص من المحافظ لرجال الاحتلال؟

** الشهابي ينطلق في أقواله وتحامله بتأثير الجو الذي كان مشحوناً ضد المرشد وبتأثير أهل السلطة وزعامات المحافظة لاسيما آل شريتح.

الأولى إلى مضايقات «غليظة» بدأت في أواخر العام ١٩٤٣، بوضعه في بيته المستأجر في حي الروضة بدمشق قرب البرلمان «تحت رقابة بوليسية مشدّدة»، على الرغم من أنه حاول لتهدئة المشاعر البريطانية – الحكومية ضده أن ينسج علاقة ثقة مع فارس الخوري رئيس المجلس النيابي «الذي حاول تقريب وجهات النظر بينه وبين البريطانيين». ولكن درجة «المراقبة» كانت قاسيةً ومشدّدةً إلى درجة أن رجال «التحري» قد لحقوا بالمرشد حتى داخل حرَم المجلس النيابي، ومحاولة إخراجه منه، وهو ما أثار غضب رئيس المجلس الخوري الذي طردهم إلى الخارج. وربما لم يدُر في خلد الخوري أن رجال «التحري» ينفذون أوامر رئيس الوزراء سعد الله الجابري، الذي ردّ الصاع صاعين، «وأمر الضابطة بمنع دخول المرشد إلى المجلس مع أنه عضو طبيعيٌ فيه»[4].

وبغض النظر عن خصوصية التقارير الفرنسية الاستخبارية حول ذلك، فإن جميع المصادر والمعطيات تجمع على أن حكومة الجابري قد وضعت المرشد تحت نوع من الإقامة الجبرية بدمشق، ولكن من دون أن تتمكن دوماً من الحيلولة بينه وبين المشاركة في جلسات المجلس.

المرشد يطالب بضم الحفة لحلب

ويبدو أن المرشد قد سار في خطوةٍ أكثر وضوحاً على مستوى الرسالة التي يريد أن يوجهها، فتملص من الرقابة، وتقدم إلى المجلس النيابي باقتراح مشتركٍ مع أقرب حلفائه نوري الحجة نائب الحفة بطلب «إلحاق قضاء الحفة بمحافظة حلب أولاً لعلاقات ذلك القضاء التجارية والاقتصادية بها، وثانياً لتقارب الحدود والسكان مع بعضهم البعض»[5]، بما يعنيه ذلك من أنه ليس متمسكاً بكيانية محافظة منطقة العلويين كما كانت تسمى حتى العام ١٩٤٥ رسمياً. وقد يبدو ذلك موقفاً براغماتياً

---

(٤) الهواش – مصدر سابق ص ٣٤٠.

(٥) نقلاً عن مدونات محاضر جلسات مجلس النواب – الجريدة الرسمية العدد ٢٥ تاريخ ٢٢ حزيران /يونيو ١٩٤٤ – ص ١٧٨.

(عملياً) راكمته تجربة المنافي واستقطابات القوة والنفوذ والسلطة تميز المرشد بالتقاط حسه لمحاولة قطع الطريق على خصومه، بقدر ما يستند إلى حقيقة أنه وإن تكلّم باسم العلويين فإنه لم يعتبر نفسه علوياً قط بالمعنى العلوي السائد لدى العلويين. وقد اختار إزاء قوة أعدائه المتربصين به في زعامة اللاذقية المتمحورة حول آل شريتح بالنسبة إلى مواقع القوة والنفوذ أن يمتصَّ نقمة رئيس الحكومة بجعله الحكم المفوّض في القضايا المثارة ضده. على طريقة القبول بلعبة «أنت الخصم والحكم». ولقد حققت هذه المبادرة البراغماتية فعلها حين شكّل الجابري لجنةً خاصةً للنظر في هذه القضايا والبتّ فيها. وعلى الرغم من التعقيد السياسي للقضايا المثارة ضد المرشد، فإن الجابري في إطار طبيعته البسيكولوجية الكثيفة نفسياً التي تتميز بتغير الأهواء والاتجاهات – على حد توصيف عبد الرحمن الكيالي – كان جاداً في مرحلةٍ معينةٍ في الظاهر على الأقل في ضوء مبادرة سلمان بتفويضه على المستوى الشخصي لتسوية هذه القضية. وهذا ما فهمه منه مظهر باشا رسلان حين تمَ تعيينه محافظاً للاذقية، وسار في تسوية قضايا الخلاف بهذه الروح.

كانت الحكومة السورية تخوض يومئذٍ معركةً مصيريةً بين اعتمادها الأعظم إن لم يكن التام على البريطانيين وبين مطامع الفرنسيين بعقد معاهدةٍ أو اتفاقياتٍ تضمن لهم النفوذ الاستعماري باسم تعاوني مهذَّبٍ. وفي حين أن سجلّها شديد السوء والاستئثار الفئوي والجهوي والاقتصادي بالسلطة فإنها لعبت هذا الهامش بشكل جيد لمصلحة الاستقلال السوري في استثمار تحقيق الجلاء.

في قضية المرشد الأكثر سخونة وحضوراً في تلك الأيام، سارت جبهة شريتح المدينية في شروط النفوذ البريطاني الجديد والمدعمة بالخصوم الألداء للمرشد من بعض الزعامات العلوية، وفي المنشقين عنه في بعض قرى عشيرته ولاسيما منها معقله في جوبة برغال لأسباب شتى في خطوة حاسمة، وهي خطوة تفجير أحداث ٢ – ٣ شباط /فبراير ١٩٤٥ باستدعاء أم فاتح من قبل الدرك للتحقيق، وإصرار الدرك على جلبها، ووفق تقرير فرنسي خاص بالحادثة «عندئذ توجه (رئيس مخفر الدرك في

الحفة) إلى منزل حسن عبود * وعاد برفقة بعض الرجال الذين تعرضوا لأم فاتح بالشتيمة، فقابلهم رجالها بالرصاص وشتتوهم. ومن هنا بدأت المشكلة»[6]، إذ تمّ رداً على الهجوم على بيت أم فاتح خلال أربعة أيام تهديم بيوت المهاجمين من أنصار حسن عبود في الجوبة وحرقها، مما اضطرهم للجوء إلى العشائر العلوية الأخرى المنافسة، وهي على وجه محدد معظم بيوت الكلبية، بينما انقسمت عشيرة النواصرة المجاورة للكلبية بين تامر سويدان المؤيد لسلمان والزعيم المضاد له، واستنفرت بعض أفخاذ عشائر الحدادين. وحاول الدرك الهجوم، ولكن وفق التقارير الفرنسية أصدر المندوب الفرنسي في اللاذقية تعليمات إلى قائد مفرزة العمليات بالتوجه إلى جوبة برغال وتحديد نطاق أمان حولها يحظر على الدرك السوري تجاوزه[7].

دور شريتح وتسييس المشكلة

بالنسبة إلى جبهة شريتح وزعماء المدينة فإن ذلك أتاح رفع مئات الدعاوى على أم فاتح وأبو فاتح كانت عائلة شريتح تمولها بالكامل وتتولى متابعة تنفيذها، وللرواية المرشدية حول ذلك[8] ما تؤكده بشكلٍ ما أوراق السيأف. ولكن المشكلة تخطت حدود المشكلة التقليدية إلى مشكلةٍ سياسيةٍ كيانيةٍ في بلدٍ يسير حثيثاً لتحقيق استقلاله التام. إذ تدخل الفرنسيون في المشكلة بدعوى أن حفظ النظام لمّا يزل مناطاً بهم، وتمثلت غايتهم في استخدام ذلك كوسيلة ضغطٍ على الحكومة للقبول بإبرام اتفاقيات التعاون مع فرنسا (النفوذ)، فنشروا قواتهم في المنطقة وأعلنوا أنهم مسؤولون عن حفظ الأمن فيها، وهو ما أطلق صفارة الإنذار بالنسبة إلى الحكم الوطني، وكانت أحداث الجوبة في شباط /فبراير ١٩٤٥ هي الذريعة. يبقى السؤال من الذي دعا القوات الفرنسية إلى التدخل في أحداث الجوبة؟

---

* حسن عبود من قدامى مريدي المرشد ثم انقلب إلى الد الأعداء وقد اتينا على ذكره في صفحات سابقة.

(٦) الهواش مصدر سابق ص ٣٨٨ — ٣٩٠.

(٧) الهواش ص ٣٥٢ — ٣٥٣.

(٨) نور المضي المرشد «لمحة خاطفة على الحركة المرشدية» ص ٨٠ — ٨١ نقلاً عن باروت.

هناك غموضٌ شديدٌ محرجٌ في المصادر الوطنية والرسمية السورية حول ذلك، فلقد كان التدخل الفرنسي في أحداث الجوبة، ونذر تحولها إلى مطاحنات عشائرية بين عشائر الرشاونة والرسالنة وقسم من نواصرة الكلبية وبين عشيرة سلمان، على غرار المطاحنات التي حدثت قبل شهورٍ ما بين ثلاثة آلاف من عشائر البقارة والعشائر الأخرى في محافظة الجزيرة أحد أبرز محاور سجالات المجلس النيابي وأخطرها على الإطلاق في ذلك المنعرج من التاريخ السوري الذي كان محوره الصراع حول استلام الجيش، ورفض المعاهدات الثلاث التي تريدها فرنسا . ففي جلسة التاسع من نيسان /أبريل ١٩٤٥ أي بعد حوالي شهرين من أحداث الجوبة، قدّم إبراهيم صالح ناصر نائب بانياس تقريراً عن الحوادث التي وقعت في محافظة اللاذقية، وعن مطالب العلويين أحيل إلى رئاسة الوزراء، في حين أثار نجيب الريس في كلمته أمام مجلس النواب ما يلي: هل من استقلال هذه البلاد أن تتدخل فرنسا في شؤون الأمن العام الداخلية؟ هل تذكرون بلاغاً قالت فيه فرنسا أنها المسؤولة عن حفظ الأمن في داخل البلاد، فهل لا يعد تدخل جيوش دولةٍ أجنبيةٍ في منطقة كمنطقة اللاذقية باسم الأمن العام مخلاً باستقلال البلاد؟ وهل يتفق هذا العمل الذي يجرح كرامة الأمة في الصميم مع بيان الحكومة السابقة من أنها هي وحدها المسؤولة عن الأمن العام؟ فإذا كانت هي وحدها المسؤولة كيف تفسح المجال لدولةٍ أجنبيةٍ أن تتدخل بجيوشها وبقوتها وباسم الأمن العام، وفي داخل الوطن في منطقةٍ هي من صميمه[٩] .

التخوف من الاستغلال الفرنسي

كانت المخاوف من التدخل الفرنسي في أحداث الجوبة قد امتزجت يومئذٍ مع نشوب أزمة «الاستبدال» في القوات الفرنسية، إذ ستحط بارجة فرنسية تنقل حوالي ٩٠٠ جندي سنغالي في ميناء بيروت، وقد منعتها السلطات اللبنانية من النزول، بينما أكد الفرنسيون أن الجنود على البارجة غير مسلحين وأنه سيوازنهم استبدال

(٩) الجريدة الرسمية العدد ٢٦، تاريخ ٢٣ أيار /مايو ١٩٤٥ .

جنودٍ آخرين بهم، «فخف التوتر في الحال» على حد تعبير جميل مردم بك وزير الخارجية ووزير الدفاع.

وكان جميل مردم الوزير الوحيد من أعضاء الحكومة الذي علّق على أحداث اللاذقية بقوله: «إن ما حدث في اللاذقية منذ أربعة أشهر كان بمثابة اعتداءٍ صريح على سيادة البلاد واستقلالها، وما كان يجوز بوجهٍ من الوجوه إرسال جنودٍ إلى تلك المنطقة بحجّة صيانة الأمن، لأن حفظ الأمن في داخل البلاد من خصائص الحكومة السورية وحدها وليس لأحدٍ أن يتدخل في هذا الأمر أبداً»[١٠].

تمّ على خلفية ذلك مناقشة اقتراح القانون المقدم من النائب أكرم الحوراني تحت اسم «حماية الاستقلال ووحدة الوطن» وإقراره بعد تعديل بعض عباراته. ولكن ما يلاحظ في جميع مداولات المجلس وكذلك جواب مردم بك، ومناقشات مشروع قانون «حماية الاستقلال»، في ضوء مقارنتها البعيدة بتبرئة المحكمة للمرشد من تهمة «الخيانة العظمى» وطلب استقدام «قوات فرنسية إلى الجوبة»، فضلاً عن مذكرات خالد العظم وأوراق جميل مردم بك، أنه ليس واضحاً فيها من طلب هذه القوات، فمن خلال كلام الريس الذي ورد فيه «إفساح المجال» ورد مردَم: «ما كان يجوز بوجهٍ من الوجوه إرسال جنود إلى تلك المنطقة بحجة صيانة الأمن» والمقصود هنا بالطبع «الجنود الفرنسيون» لأن الجيش لم يكن قد سلّم بعد إلى سورية، نلمح على نحوٍ ما تورط الحكومة بهذا الاستقدام، لكننا نقرأ في الوثائق الفرنسية وفي يوميات ٧ شباط/ فبراير ١٩٤٥ ما يلي: «توجه الكولونيل عبد الغني القضماني (قائد الدرك) إلى بيروت برفقة الميجور بورتير Porter ليطلب من الكولونيل Coghil كوهيل أسلحةً أوتوماتيكيةً ومدرعاتٍ بحجة مواجهة القلاقل في منطقة العلويين»، وما كان ممكناً للقائد العام للدرك السوري الذي يخضع لسيادة الحكومة السورية أن يتوجه بذلك من دون موافقة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الداخلية.

---

(١٠) عن الجريدة الرسمية العدد ٣٢ – ٣٣ تاريخ ١٦ تموز /يوليو ١٩٤٥ .

ما هو وضع المرشد آنذاك؟

وحسب باروت، كان المرشد مقيماً إبان أحداث الجوبة في دمشق إقامةً جبريةً، وتقول الرواية المرشدية ما يلي: «لم تكتف الحكومة بإرسال قواتها إلى مشارف الجوبة بعد الحادثة لضعف ثقتها بقواتها آنذاك، فطلبت من جيش الحلفاء أن يرسل قواتٍ إلى الجوبة للمحافظة على الأمن كي توقف جماعة سلمان من التمادي على حد زعمهم، وجماعة سلمان لم تقترف أيّ جريمةٍ بل دافعت عن عائلة زعيمها من رجالٍ برابرةٍ أعماهم الإقطاعيون بوعود الجاه والمال، ولم يكن بنيّتهم أن يحاربوا أحداً. وفعلاً قامت بعض القوات الفرنسية يرافقها ضباط بريطانيون باحتلال الجوبة. أما سلمان فما إن سمع في دمشق بصعود هذه القوات الأجنبية إلى الجوبة حتى سارع إلى رئيس الجمهورية، وطلب منه رسمياً إنزال هذه القوات، وقد تمّ سحبها لاحقاً، وقال له بالحرف الواحد «من طلب جيشاً أجنبياً عليه أن يسحبه»[١١].

يبدو أن الحكومة السورية لم تتبصر عواقب «التورط» غير المعلن باستدعاء قوات فرنسية لانجاد حملة مصطفى الشهابي محافظ اللاذقية فيما سماه الشهابي لاحقاً بـ «محاولته استئصال تلك البؤرة»، إذ برّر الكونت أوستروروغ في محادثاته الداخلية مع مردم بك في ٥ شباط /فبراير ١٩٤٥ أي بعد يومين من أحداث الجوبة تمسك فرنسا بمسؤولية الحفاظ على الأمن، بذريعة منع خصوم المرشد المدعومين من عشائر أخرى من اجتياح الجوبة، في حين أن مردم بك الذي يفترض جوابه معرفته بواقع المشكلة، و«تورط» الحكومة على نحوٍ ما بطلب قواتٍ فرنسيةٍ قد حاول أن ينزع هذه الذريعة من الكونت، مؤكداً على «أنه بمجرد تنفيذ انسحاب القوات الفرنسية، فإنه سيذهب بنفسه على رأس بعثةٍ لحلّ المشكلة مع سلمان المرشد»[١٢].

---

(١١) نور المضيء المرشد مصدر سابق ص ٨٠ - ٨١ نقلاً عن باروت.

(١٢) سلمى مردم بك «أوراق جميل مردم بك» ص ٤٠٠.

ظهور السيأف

بعيد شهور من أحداث الجوبة وصل أحمد السيأف إلى المنطقة، وطلب منه رئيس الحكومة سعد الله الجابري تسوية قضايا الخلاف تمهيداً لإصدار عفوٍ عامٍ عن المرشد وكل من يلوذ به. أثيرت في المجلس العدلي قضية أحداث الجوبة تحت اسم «حوادث الفاخورة» ومن خلال سطور ما نشر جدّد المرشد اتهام الحكومة باستدعاء القوات الفرنسية، لكن كان من «الطبيعي» أن ينكر قائد الدرك محمد علي عزمت ذلك مع أنه أكد أن المرشد كان في دمشق حين وقعت أحداث الجوبة أو أحداث الفاخورة، ونفى في شهادته تهمة «الخيانة العظمى» عنه[١٣].

وهكذا وحسب ما أثبتناه من وقائع تستند إلى أدق وأصدق الوثائق فإن من حاول الاستعانة بالقوات الفرنسية لضبط الأمن في محافظة اللاذقية كان الحكومة السورية رسمياً وليس سلمان المرشد أو غيره وبالاستناد إلى المداولات التي جرت في مجلس النواب وأتينا على ذكرها.



(١٣) جريدة الإرشاد تاريخ ٢ ك ١ /ديسمبر ١٩٤٦ خلال محاكمة المرشد من ارشيف هاشم عثمان.

الباب الخامس

كيف تطورت الأمور نحو الأسوأ؟

الفصل الأول :

هل كانت الحكومة جادة بإنهاء الخلافات
بين المرشد وخصومه؟

- لجنة تحكيمية لحل الخلاف .
- ذروة الأزمة وموقف فاتح والقبول بالتحكيم .
- موافقة المرشد على المصالحة بوثيقة موقعة .

الفصل الثاني :

كيف تسلسلت الأحداث نحو المأساة المرشدية وأين هي الحقيقة؟

- التوجه نحو الجوبة بتكليف من المحافظ .
- لقاء السياف الأخير مع المرشد .
- فاتح ونور أمانة في عنقك .
- هل حنث الجابري بيمينه؟

الفصل الثالث :

الصدام المسلح وسقوط قتلى

من الضباط وصف الضباط والأفراد

- لابد من الجابري في دمشق

- المفاجأة الفاجعة .

- زهو المحافظ .

- أين هي الحقيقة؟

- مدى مسؤولية العسلي بالأحداث الدامية؟

الفصل الرابع :

شهادة محمد معروف كضابط مطلع ومراقب

- لماذا قتل المرشد زوجته؟

وما هي أسبابه السياسية لا الشخصية؟

❖ ❖ ❖

الفصل الأول :

هل كانت الحكومة جادة بإنهاء الخلاف بين المرشد وخصومه؟

انتهت مهمة محافظ اللاذقية بالوكالة القاضي رشيد حميدان واختارت الحكومة وجهاً وطنياً آخر كان ضابطاً عثمانياً قديماً من جماعة «العربية الفتاة» عمل مديراً عاماً للداخلية في العهد الوطني الأول عام ١٩٣٦ – ١٩٣٩ آخذاً على عاتقه إنهاء قضية سلمان المرشد بل أوفد خصيصاً لهذه الغاية. وبعد انتهاء مهمته في اللاذقية أصبح محافظاً لمدينة حلب ثم وزير دولة في حكومة هاشم الأتاسي عام ١٩٤٩ ... هو عادل العظمة.

يقول السياف: اتصل بي هاتفياً عادل العظمة المحافظ الجديد وخاطبني قائلاً: «حملني دولة الرئيس سعد الله الجابري رسالة شفوية لكم أرى من الأفضل أن نجتمع مساء، والتقينا في المساء حيث قال لي: «أمرني دولته بأن أضع كافة إمكانياتي في سبيل ما اتفقتما عليه بالنسبة إلى سلمان» فأطلعته على جميع الأمور لاسيما سلبية زعماء المدينة، ومختلف العقبات التي وضعوها في طريقنا الإيجابية، مكرراً له نصائح مظهر رسلان تاركاً له متابعة الطريق».

لجنة تحكيمية لحل الخلاف

يقول السياف: استمرت الاتصالات بيني وبين المحافظ العظمة ولكن على الصعيد الرسمي فكان يطلعني على الأسلوب الذي قرر انتهاجه تجاوباً مع رغبات أهل المدينة وهو تشكيل لجنة تحكيمية يكون لقراراتها صفة الإلزام لتحقيق ما تم

الاتفاق عليه مع سلمان على تحقيقه ولكن بشكل قضائي مشابه مع ما أعلنه القاضي رشيد حميدان، فكان جوابي أن تمنيت له التوفيق.

نستنتج هنا بأنه ما كان لحكومة مركزية أن تبدي مثل هذا الاهتمام وفي أعلى المستويات لقضية مماثلة في أية محافظة أخرى. لكن نفوذ عبد القادر شريتح وحجمه في حزب الكتلة الوطنية الحاكم ومتانة علاقاته مع أهل الحكم على المستوى الشخصي كان له الدور الأول في اهتمام الحكم المباشر وفي أعلى مستوياته في قضية المرشد أو قضية الخلاف بين المرشد وآل شريتح الذين كانوا في حلف مكين مع جميع الزعامات المحلية العلوية والسنية والمسيحية على مستوى المحافظة الواسعة الأرجاء والمتصلة بزعامات حمص وحماة وإقطاعييها وكبار النواب وغيرهم، وكذلك دعم قوى الأمن الداخلي «الدرك» لهم على مستوى المحافظة والمركز وهي القوى التي كانت في قبضة وزير الداخلية «صبري العسلي» خلال أحداث الجوبة.

كانت قوى الانتداب ما تزال موجودة، وكان المرشد حريصاً طوال حياته السياسية وزعامته المحلية على الموازنة بين علاقاته الشخصية مع قادة الانتداب المحليين كزعيم عشيرة ونائباً وبين انتمائه الوطني، ورغم اشتداد ضغوط الدولة عليه فإنه لم يلجأ إلى الفرنسيين لمساعدته وهو الموقف الذي تمسك به طوال حياته ولم ينكره عليه حتى خصومه، وبرأته المحكمة لاحقاً من أية تهمة تمس الجانب الوطني من سلوكه ومشاعره.

هل كانت شكوك السياف في محلها؟

السؤال : هل تحركت آلية الدولة والحكم في اتجاه بوصلة خصوم المرشد؟ جاء في صفحة «١٦٠» من مذكرات السياف – نقلاً عن الأستاذ باروت– حيث نقرأ قوله رحمه الله:

«لابد لي من الإشارة هنا إلى ما اعترى نفسي من شك في هذا الرجل عادل العظمة، وعدم اطمئناني إليه، رغم معسول القول الذي يخاطبني به لأنه نقيض

مظهر رسلان * ولذلك اتخذت منه موقف التحفظ والحذر شاعراً بأن مزاحمي سلمان في المدينة قد هيمنوا عليه ولن يستطيع الإفلات منهم» ** .

هذا رأي السياف بالمحافظ العظمة، ولنقرأ رأي أحد أزلام زعامات المدينة بالعظمة وهو «جورج دكر» مؤلف كتاب «مدعي الألوهية في القرن العشرين» الذي قال في صفحة ٧٥ من كتابه:

«لقد تعشق الشعب عادل بك العظمة وأخذوا بما تحلى به من الصفات الإدارية اللازمة للحاكم العادل... ورأى أولو الأمر أن هذه المنطقة تحتاج إلى إصلاح وضبط تامين ونثروا كنانتها وعجموا عيدانها فوجدوا السيد العظمة أصلبها عوداً فقالوا له: دونك اللاذقية فجاء ودرس فقرر فنفذ فانتصر» *** .

ذروة الأزمة وموقف فاتح

والقبول بالتحكيم

يقول السياف: فابتعدت جاهداً عن الخوض في هذا الموضوع – موضوع المرشد – تاركاً لعبث العابثين أن يكمل دوره بتهديم ما أبقاه التاريخ قائماً في كياننا. آسفين لجهل حكام دمشق حقيقة الوضع في المنطقة وخطورة الموقف، وما يمكن أن يترتب عليه من نتائج مستقبلاً.

ويتابع: أخذ الوضع يتطور بشكل قاتم ومستمر مما جعل سلمان وأتباعه ينكفؤون في جبالهم كما انكفأت أنا في مكتبي وبيتي. ولكن عادل العظمة قطع عليّ ذلك عندما

---

* لكم كان هذا السياف طيب القلب سليم النية يأخذ بظواهر الأمور احياناً لأن المرحلة التي جاء بها مظهر رسلان محافظاً للاذقية هي غير ظروف العظمة، وكان مظهر رسلان النائب في مجلس النواب هو اول من طالب لاحقاً برفع الحصانة النيابية عن النائب سلمان المرشد ووضع بنفسه مشروع القرار بذلك.

** سنلاحظ دائماً في كتابات السياف حذره وتخوفه من «زعامات المدينة» وسيطرتهم على المحافظ وقلب الحقائق لديه وانتقال هذا التأثير الى العاصمة دمشق.

*** هذا المؤلف كان من موظفي محافظة اللاذقية المركزيين قبض المال بعد المال ليضع كتابه الطافح بالتحامل والأكاذيب والحقد على الرجل.

زارني في مكتبي ليطلب إليّ وساطتي مع فاتح لإقناعه بالعمل على إقناع أبيه بقبول مبدأ التحكيم لإصدار قرارات العفو. وسايرت طلب المحافظ باستدعاء فاتح لمقابلتي.

لبى فاتح طلبي وحضر لمقابلتي فشرحت له كناقل لخبر ما حدثني به المحافظ العظمة، وطلبه إليّ التوسط بإقناعك للعمل على أخذ موافقة أبيك كطرف في الخلاف على قبول التحكيم.. استغرب فاتح وارتسمت على ثغره ابتسامة الأسف والسخرية قائلاً: ماذا يريدون؟ ماذا تريد دمشق؟ ماذا يريد العظمة بعد أن وضع والدي كل ما يملك تحت تصرفك في سبيل إنهاء الخلاف.

وبرغم ذلك وبإصرار مني حملته على أخذ موافقة والده على تشكيل اللجنة «التي عملت بعيداً عني، وبتوجيهات أجهلها لحل الخلاف».

ثم عاد إليّ ليشرح لي ما يغمر سكان الجبل وأبيه بشكل خاص من شك في الاتجاه الذي يسير إليه المحافظ، فأقنعته بالتمسك بالصبر وعدم إفساح المجال أمام أي انتكاسة في الوضع. فرد عليّ: «أهذا هو عهد سعد الله وقسم الشرف؟».

قلت له: «لا تدخل الشك إلى نفسك. إنها زوبعة في المدينة اصطنعها زعامتها، ولا أتصور أنها تستطيع السيطرة على عقول حكام دمشق، وأكدت بشيء من الجزم ضرورة التمسك بأهداب الصبر حتى اللحظة الأخيرة».

موافقة المرشد بوثيقة موقعة

يتابع السياف:

ذهب فاتح وعاد بعد أيام ليطلعني على رسالة وقعها والده ليحملها هو إلى المحافظ، معلنين فيها قبولهم بجميع الحلول التي اقترحتها اللجنة التحكيمية، وعن كامل استعدادهم لتنفيذها تفادياً لكل المضاعفات.

هنا يثير السياف ناحية جديرة بالاهتمام وتدل على أنه بدأ يشعر بتحامل المحافظ وأسلوب مناوراته فيشير على فاتح ضرورة تسليم الرسالة عن طريق «الكاتب

بالعدل» معلناً بأن العظمة «على استعداد لإغفالها وإنكارها إذا ما اقتضت خطته ذلك». وقد علمت فيما بعد أن فاتح سلمها مباشرة إلى المحافظ، وقد أشرت إليها في شهادتي في المجلس العدلي فيما بعد»... يقصد خلال محاكمة المرشد أمام المجلس العدلي في اللاذقية بعد القبض عليه ومحاكمته، وكان خطأ فادحاً من فاتح عدم تسليمها عن طريق الكاتب بالعدل حسب وجهة نظر السياف. وأحسب أن سبب هذا الخطأ كون فاتح كان صغير السن «١٩ عاماً».



الفصل الثاني :

كيف تسلسلت الأحداث نحو المأساة المرشدية؟ وأين هي الحقيقة؟...

بعد ذلك يحدثنا السياف عن الخطوات اللاحقة فيقول:

اتصل بي العظمة هاتفياً، وبلهجة فيها الكثير من المراوغة دعاني إلى الاجتماع به في مكتبه، حيث التقيت عنده بقائد الدرك العام الزعيم هرانت * . استقبلني المحافظ بابتسامة خبيثة حاول جاهداً أن يضع فيها كل وسائل الإغراء.

تلقيت استقباله هذا بكل حذر وتحفظ، وراح يشرح لي أن الخطة المتفق عليها مع سلمان هي نفسها التي توصلت إليها اللجنة التحكيمية ولكن بشكل رسمي يضفي على شكليات العفو صبغة قانونية، وأنهم وفقاً لما كنت قد هيأت من ظروف فيما سبق، بدعوة كافة الفرقاء المعنيين في الخلاف والمسؤولين في الحكومة إلى حفلة غداء يوم الجمعة في قرية «الجوبة» يتم فيها الصلح وتأخذ بعدها اللجنة التحكيمية صفة القضية المقضية، حيث يصار بعدها إلى إصدار قرارات العفو التي تم الاتفاق عليها مع سعد الله الجابري.

---

* ما كان ليتواجد القائد العام للدرك في المحافظة في تلك المرحلة الخطرة إلا لوضع اللمسات الأخيرة للخطة الحكومية المقررة بمداهمة «الجوبة»، أي مداهمة المرشد في عقر داره وما كان صعباً على سلطات المحافظة في السابق أصبح سهلاً على يد الحكومة المركزية نفسها، وهاهو القائد المركزي للدرك يهيمن على الأمور عسكرياً. وليس هناك من يقوى على الحكومة عادة. والزعيم هرانت كان من أقوى القادة الذين تسلموا سلاح الدرك وهو سوري من أصول أرمنية.

التوجه نحو الجوية بتكليف من المحافظ

يقول السياف: وقد رجاني المحافظ ونحن في يوم أربعاء أن أتوجه إلى الجوبة للحفاظ على جو سلمان هادئاً وإبعاده عن كل ما يسيء إلى العلاقات الإيجابية التي نعمل على تحقيقها، وتفادياً لكل احتمال نتيجة انعكاس شائعات مغرضة على نفس سلمان.

هذا ما ذكره السياف بالنسبة للحالة المتأزمة آنذاك، ونحن لا نستطيع أن نحكم ما إذا كان ذلك لكسب الوقت أم أن المحافظ كان فعلاً ينفذ تعليمات الحكومة بإنهاء الأمور سلمياً ومهمتنا هنا هي البحث عن الحقيقة وبشيء من الحياد، لكن السياف وهو شاهد ممتاز على ذلك العصر يعود ليشكك هو نفسه بالمحافظ فيقول: حاولت التملص من ذلك، ولكنهما معاً هو والزعيم «هرانت» ألحّا عليّ متوسلين بزعم أن كل شيء قد انتهى، وقد وصلنا المرحلة الأخيرة، وأن المصلحة العامة تقتضي ألا أتأخر عن إتمام آخر مرحلة في الطريق الوعرة التي عملت لها، وأرهقني كثيراً... ويختم السياف بالقول مشككاً: «على أني لم أثق بحديثه ولكني لم أجزم بخداعه».

لقد تركنا السياف في وضع محير فهو لا يثق بحديث المحافظ لكنه لا يجزم بمسألة أنه كان يخدعه.

اللقاء الأخير مع المرشد

يتابع السياف روايته وكيف توجه إلى الجوبة للقاء المرشد ويحدثنا عن الفرق بين زيارته السابقة للجوبة وهذه الزيارة وهاهو يقول:

«اتجهت إلى الجوبة وكانت الطريق هذه المرة خلافاً لما كانت عليه في المرة الأولى، فمراكز الدرك اعترضت سيارتنا أكثر من مرة، وعند مفرق قرية المهالبة رأيت سيارات مصفحة وقد سلطت علينا أنوارها الكاشفة».

هنا يجعلنا السياف في صميم الأجواء المحيطة آنذاك، فهاهي القوات العسكرية «الدرك» تحيط بمنطقة الجوبة، وهاهو القائد العام للدرك نفسه وقد

جاء من دمشق إلى اللاذقية خصيصاً للإشراف على الوضع الأمني والتوثق من تنفيذ الخطط العسكرية الموضوعة من قبل الحكومة في أعلى مستوياتها.

ويتابع: «أنا اليوم غيري بالأمس، أما الآن فالسيارة تصعد بنا جبل الجوبة، وفي كل دورة من عجلاتها أشعر بانخفاض ضغطي. وصلت إلى سلمان وقد اتخذ مقره فوق الصخور المطلة على الوادي وبجانبه بعض رجاله يرقبون نور سيارتنا، وما إن نزلت منها حتى أقبل نحوي مرحباً، إن يديه لم تنقلا لي هذه المرة ذلك التيار الحروري الذي كان ينعكس على مشاعري ثقة وإيماناً، إن عينيه وقد كانتا تشعان بشراً وثقة بي انعكستا شكاً وخيبة أمل في مستقبل جميل كزعيم في القلوب لا في الكهوف، بسبب الأغراض التي أخطأت سبيلها هدفاً وطريقاً في بناء استقلالنا وأمتنا».

هذا ما كتبه السياف للتاريخ ونحن هنا لا نستطيع تجاوز مشاعره وتعليقاته الصادقة وهو الشاهد التاريخي الصادق ومدى تشككه في نوايا المحافظ وأعوانه، أو إبداء استغرابه من كثافة القوات العسكرية المحيطة، بينما كان المحافظ والزعيم هرانت يؤكدان على انتهاء الأزمة وأن قرارات العفو على الطريق بينما أجواء التوتر وكثافة الإجراءات العسكرية لا تدل على نوايا سلمية أو أن قرارات العفو على الطريق فعلاً.

يتابع السياف عن لقائه بالمرشد: استقر بنا المقام وتكلمت إليه كناقل خبر اصطنع الثقة والاطمئنان من أن الذين سلمتهم دمشق مقاليد الأمور في اللاذقية سيكونون في ضيافته مع الأطراف المعنية في الخلاف لتناول طعام الغذاء على مائدته يوم الجمعة - بعد غد -.

شكوك المرشد وتزايد مخاوفه

صمت المرشد صمتاً رهيباً – حسب السياف – تنهد وأرسل بنظره بعيداً في الأفق ثم قال: «وهل أنت قانع بما جئتني به يا أبا نضال كعادتك؟ وهل لا يزال في نفسك بقية من أمل وثقة في هؤلاء؟».

وتابع سلمان :

أما أنا فمع شكي بكل ما يزعمون، فقد أرسلت إلى عادل العظمة رسالة – كما أطلعك فاتح – أعلنت فيها استعدادي لتنفيذ جميع القرارات تفادياً لكل ما يحاول المغرضون خلقه من مشاكل تُبعد ما بيني وبين الحكومة، وأنا على استعداد لاستقبالهم مفضلاً – كما نصحتني – السير إيجابياً حتى النهاية مهما كانت التضحيات.

يتابع السياف في مذكراته قائلاً: افترقت عن المرشد لننام بعد تناول الطعام، وفجأة طرق الباب وكان ذلك مفاجأة لي: من الطارق؟ فرد صوت يقول: افتح أنا أبو فاتح.

وفتحت الباب.. كان يحمل قنديلاً بيده، دخل علي قائلاً: يا أبا نضال أعتقد بأنك قد خدعت منذ اليوم الأول، ولكنك عملت بمزيد من الإيمان لتحقيق رسالة أيقنت أنها في مصلحة أمتنا، إن الدعوة والغداء واجتماع يوم الجمعة كلها ظروف غامضة تختلف مع واقع الأمر.

وهنا يقدم المرشد ما توصل إليه من قناعات حول مخاوفه من المحافظ بالاستناد إلى وقائع ملموسة بدأ باستعراضها أولاً بأول.. وهاهو يتابع قائلاً:

وقد أخذ المحافظ العظمة يرسل خصومي من الدراوسة مسلحين* يطوقون الجوبة. كذلك وردتني أخبار تشير إلى أن كتائب من الجيش والدرك أخذت تتجه نحو الجوبة من الغرب والشرق** فلم هذه التدابير؟ وهل هي لاستقبال عادل العظمة بالرياحين والأزاهير محمولة على السيارات المصفحة؟

---

* يقصد هنا بكلامه جماعة علي بدور زعيم عشيرة الدراوسة ومقدمها والاسم نسبة إلى جبل دريوس.

** معلومات المرشد كانت صحيحة مائة بالمائة حيث حركوا قوات الجيش في المنطقة وكانت تحت إمرة اديب الشيشكلي في حينه وحسب مذكرات محمد معروف.

فاتح ونور أمانة في عنقك

ثم يتابع السياف قائلاً:

وما أن استيقظت صباحاً على نية العودة إلى اللاذقية حتى جاءتني «أم فاتح» وبيدها طفلها الصغير «نور» • لتخاطبني لأول مرة قائلة: «ياأبو نضال لقد سرنا معك بكل إخلاص وإيمان، لكني لا أعلم ماذا يخبئ لنا القدر؟ إن فاتح ونور أمانة في عنقك».

هل حنث الجابري بيمينه؟

هنا يعود السياف ليستعرض في خواطره كل الشريط المرشدي ومنذ أصبح طرفاً في أحداثه. فيتذكر عندما كان في دمشق قبل فترة ومعه صديقه «علي الحياني» وكيف قصد لزيارة رئيس الوزراء سعد الله الجابري عندما نهض واقفاً في قاعة مجلس وزرائه وقد رفع ساعده الأيمن قائلاً: من دون طلب من أحد طبعاً:

بصفتي رئيس وزراء، وبصفتي سعد الله الجابري.. أقسم بشرفي أن أصدر عفواً عن سلمان المرشد وزوجة سلمان وأبناء سلمان وكل ذي صلة بسلمان وقضية سلمان.

ثم يقارن السياف بين قسم الكولونيل «فوان» يوم أقسم للزعيم إبراهيم هنانو عندما دعاه وهو زعيم ثورة الشمال لاجتماع يعقد في قرية «كورين» مع الجنرال «غوابو» وكيف خاطب الكولونيل الجنرال وهو رئيسه عندما راودته فكرة الاحتفاظ بهنانو كأسير حرب: «سيدي الجنرال لقد أقسمت بشرف فرنسا ألا يمسه سوء ونحن ملزمون بما تعهدت به... هل هذا صحيح؟» وعاد هنانو معززاً مكرماً».

• المقصود بالطفل هو نور المضيء المرشد اصغر الأبناء من مواليد ١٩٤٤ نفي مع أهله إلى محافظة الحسكة وهو ابن سنتين وسجن في سجن القلعة لاحقاً وهو ابن ١٧ عاماً ثم انتقل معهم إلى سجن المزة العسكري وبقي تحت الإقامة الجبرية حتى عام ١٩٧٠ ومع ذلك استطاع أن يتعلم ويتابع دراساته العليا بمشقة. وأصدر مؤخراً كتابه الجامع «لمحات حول المرشدية».

ويتساءل السياف بحرقة وأسى مخاطباً نفسه: «هل يمكن لسعد الله الجابري وهو تلميذ «هنانو» وخليفته أن ينكل بما أقسم عليه؟... هل يمكن أن يكون سعد الله أقل شأناً من ذلك الكولونيل الفرنسي؟».

يتابع السياف: «وأنا غارق في هذه المقارنات، رأيت السيارة تقف أمام بيتي في اللاذقية دون أن أشعر في الطريق (وأنا عائد من زيارة سلمان المرشد في الجوبة) إلا بذلك الطريق الضيق الذي حواني مع شبح سعد الله الجابري في سيارتي[1]».



(١) شعاع قبل الفجر «جمال باروت» - مصدر سابق – ص ١٦٦.

الفصل الثالث :

الصدام المسلح وسقوط قتلى من الدرك والأفراد والقبض على المرشد ومقتل أم فاتح ...

هنا يفاجئنا السياف بما حصل في اليوم الثاني أي يوم الخميس مباشرة، وها هو يتصل بالمحافظ عادل العظمة عقب وصوله عائداً من «الجوبة» وكان الجواب أنه غير موجود لا في اللاذقية ولا في مصيفه، «ولم أعثر له على أثر... مما زاد في شكوكي بسلوكه، ثم اتصلت بمحمد علي عزمت* قائد درك المحافظة وشرحت له كل ما صادفته وسمعته وأظهرت له حيرتي من تلك التدابير وعدم انسجامها مع وعود المحافظ العظمة»، فسكت وبعد تفكير أجابني: «إن ذلك وفقاً للخطة المرسومة».

وعبثاً حاولت الاستيضاح أكثر من ذلك، فأنزلت الهاتف مما رشح قناعتي في سلوك الحكم الطريق الوعرة التي ستنعكس سلباً على الحكم ذاته.. ولو في المستقبل البعيد».

لابد من الجابري في دمشق

هنا كبرت شكوك السياف واستنتج بأن الحل هو في العاصمة دمشق وعلى أعلى المستويات، وتذكر اليمين الذي حلفه الجابري بالعفو عن المرشد، فاصطحب النائب العام فؤاد جبارة إلى دمشق عن طريق حلب لاصطحاب علي الحياني معه

---

* تولى عزمت قيادة الدرك السوري بعد فترة خلفاً للزعيم هرانت وهو ضابط موصوف بالشجاعة والاستقامة من اصول جركسية .

للاتصال برئيس الوزراء وطرح الأمور لديه وتذكيره بالقسم الذي سمعه معه الحياني نفسه... لكن الأحداث كانت تتسارع بشكل غريب كما سنرى.

وما أن وصل الحياني إلى الفندق في حلب - حسب السياف - وشرحنا له الموقف حتى انكمشت أساريره واتجه فوراً إلى الهاتف ليتصل بدمشق مع سعد الله الجابري، وإذ لم يتمكن من ذلك، اتصل فؤاد جبارة إلى جانبنا بابن عمه حسن جبارة الوزير، معلناً له بأننا سنصل مساء غد الجمعة لمقابلة سعد الله طالباً إليه تهيئة الموعد قبل وصولنا.

يقول: قضينا السهرة على شرفة الفندق في حلب نستعرض الوضع من مختلف زواياه، وافترقنا منتصف الليل على أن نلتقي عصر الجمعة للاتجاه إلى الفندق.

المفاجأة الفاجعة

يتابع السياف رحمه الله:

بينما أنا وفؤاد جبارة ننتظر الحياني، إذ به يدخل علينا وقد تبدل وجهه وابتسامة ثغره كصفرة الموت وتكشيرة الألم، وليفاجئنا بقوله: «سبق السيف العذل» طقّت في الجبل، وقتل سلمان زوجته أم فاتح وألقي القبض على سلمان ولجأ فاتح إلى الجبل.

صمت رهيب يعلونا كصمت اللا حياة... ووجهت كلامي للحياني: «أهذا هو سعد الله؟ أين سعد الله؟ وأين عهد الشرف؟ وعاودنا الصمت.. واتفقنا على أن دمشق لم تعد لنا هدفاً، فلنعد إلى اللاذقية لنرى ما يجري على مسرحها من أحداث».

زهو المحافظ

عدت وفؤاد جبارة النائب العام مع فجر الصباح - أي صباح السبت - واتجهت مباشرة إلى مكتب المحافظ لأراه وقد علاه الزهو وارتفع إلى مرتبة «ديوبيس» أي رب الأرباب حيث تمكن من سلمان (نتيجة استسلامه) وراح يشرح

لي زاعماً أن إطلاق النار ابتدأ من قبل سلمان، وانا لم أشأ أن أناقشه الموضوع وقد أصبح في نظري طرفاً سلبياً فيه».

علينا أن نلاحظ قول السياف بأن المحافظ تمكن من سلمان «نتيجة» استسلامه وهذه ملاحظة هامة جداً لأنه لو لم يستسلم طواعية لما كان للمحافظ أو غيره أن يتمكن منه، وحسب الضابط محمد معروف بأن المرشد لو شاء المقاومة «لما تمكنت الحكومة منه ولما استطاع الجيش السوري أن يحقق عليه انتصاراً بأقل من ثلاثة أشهر».



قراءة وتحليل للأحداث

أين هي الحقيقة وكيف وقع الصدام المسلح؟

نحن لنا رأي في موضوع تلك المعركة ومصائر أطرافها طالما نكتب أشياء للتاريخ ونبحث عن الحقيقة في هذا الكتاب الذي عنوانه في الأصل «البحث عن الحقيقة».

وسنجد أنه لا يكفي ضبط الأقوال وتناقل الكتابات والاستشهاد بالمصادر وحدها. إذ لنا رأينا في هذا كله. ونرى هنا بأن المرشد نفسه كان حريصاً على تحاشي الصدام مع رجال الحملة، لا لشيء بل لأنه أدرك بأن هذه الحملة غير مسبوقة من حيث قوتها وتعدادها، وهي حملة مسلحة جاءت نتيجة قرار سياسي في العاصمة نفسها وعلى أعلى مستويات الحكم وليس نتيجة قرار إداري أو أمني محلي صادر عن المحافظ، وبالتالي كان على رأس الحملة قائد الدرك العام بنفسه وليس قائد درك المحافظة. وبمداخلة القائد المحلي للجيش الوطني المقدم أديب الشيشكلي ممثلاً بمرؤوسه الملازم الأول محمد معروف، ولم يكن قد مضى على تأسيس الجيش سوى عدة أشهر فقط. ولقد أوضح المرشد لصديقه السياف هذه الأمور —على نحو ما رواه للسياف من مخاوف في آخر لقاء بينهما يوم أول أمس الخميس— وكان يعي أبعاد المسألة، وبالتالي قرر عدم المقاومة على أية صورة حتى لا تكون نتيجة معركة بهذا الحجم على حسابه طبعاً وهو الرجل المتمرس وصاحب التجربة الطويلة في تلك المحافظة الشائكة... على أن المهم من وجهة نظره أيضاً — وهي صائبة — أن لا تكون المعركة على حساب عشيرته أي لحساب خصومه وتحقيق مآربهم والتنفيث عن أحقادهم بدعم الدولة وقواتها المسلحة.

المرشد لم يكن في وارد المقاومة المسلحة

لا شك بأن الرجل لم يعد في وارد مقاومة الحملة أبداً، انطلاقاً من أنه كان حاد الذكاء، واسع الحيلة، كثير الفطنة يعرف متى عليه أن يُقدم ومتى يحجم؟

ونحن نبني أحكامنا واستنتاجاتنا هذه على قراءة جيدة لحياة هذا الرجل الفطن الذكي الحذق وهو ما أثبته منذ درج على دروب الحياة. ولم يكن يترك لخصمه فرصة أية مبادرة ضده.

يبقى علينا التوضيح بأن هذه التصورات تعبر عن وجهة نظري كمؤلف، وقد تكون غير صحيحة كلها أو بعضها وقد تكون لأنها مبنية على استنتاج شخصي، لكن من المهم القول أن هذا الكتاب لا يؤرخ لمغامر أو صاحب دور محدود بل لرجل كبير لعب دوراً هاماً عريضاً، وتناولت سيرته جهات دولية وإقليمية عديدة وتتناقل الأجيال هذه السيرة، ولقد صدرت عنه كتب ومؤلفات لا حصر لها وبمختلف اللغات، وسيكون كتابنا هذا أوفرها حظاً من المصداقية وسلامة التحليل والاستنتاج وبالاستناد إلى مصادر وروايات ووثائق تاريخية هامة أتينا على ذكرها في الكتاب. وهاهو المحافظ العظمة نفسه يقول في برقية رسمية أرسلها لوزير الداخلية صبري العسلي بتاريخ ٦ أيلول /سبتمبر ١٩٤٦ نجد فيها ما يثبت وجهة نظرنا:

«كان لإرسال قوة إلى قلعة المهالبة وإنذار المرشد واقتناعه لعزمنا على الضرب أكبر الأثر في تراجعه».

فهو يستنتج كمحافظ بأن الرجل لم يعد في وارد المقاومة وانه تراجع «أكبر الأثر في تراجعه»، ولكن عندما حدث تبادل إطلاق النار المفتعل فإن المحافظ حسب أن المرشد نفسه عمد إلى المقاومة ولذلك قال المحافظ للسياف مبرراً الهجوم على القرية: «إن إطلاق النار ابتدأ من قبل سلمان».

ولكن كيف وقعت المعركة؟

إن جميع المرويات والمدونات المتعلقة بذلك اليوم المشؤوم تشير إلى نية المرشد وقراره بعدم المقاومة. تقول تلك المرويات أن الظروف كانت تقضي بإجراء مفاوضة مباشرة مع سلمان المرشد لوضع حد لحالة التوتر القائمة فأوعز المحافظ العظمة إلى

قائد الدرك عزمت أن يتوجه إلى مقر سلمان وزوده بالتعليمات اللازمة، فأوعز العقيد عزمت بإعلام سلمان بعزمه هذا ليكون على بينة منه ولكي لا يحمل ذهابه على غير محمل فرحب سلمان بذلك معلناً عن سروره بلقاء القائد واستعداده لاستقباله وتنفيذ جميع مقررات اللجنة واستجاب لاقتراح المحافظ بدعوة الضباط لتناول الطعام على مائدته يوم غد الجمعة وأرسل إلى اللاذقية من يبتاع له لوازم الوليمة.

هل هناك فئة ثالثة؟

من المؤكد أن طرفاً ثالثاً أو فئة ثالثة كانت تتربص الأمور لاسيما شريتح وأعوانه في السلطة في مستوى الدولة والحكم، ربما وزير الداخلية على ما أشيع. وهذه الفئة كانت تراقب الأمور ووضعت في حسابها مداهمة المرشد في عقر داره لأنه بعد أن ذكر المحافظ بأن الزعيم هرنت أعلمه عدم بقاء ضرورة لإرسال نجدة باعتبار عدم تطور الأمور إلى صدام مسلح «وأن المرشد قد رضخ لقرارنا».

هناك شخصية وزير الداخلية الصاعد صبري العسلي وعلاقته المتينة مع عبد القادر شريتح وبعض الزعامات الأخرى أيضاً — وحالات النهب المنظم لدور المرشد وثرواته المنقولة فيما بعد، وإلى أين نقلت في دمشق وهناك أسماء بذاتها تلقفت المنهوبات الثمينة من السجاد والمقتنيات، وهي أمور معروفة لطالما تناقلها الناس في حينه ليس يهمنا الآن الخوض فيها بل يكفي التلميح.

وكان ملفتاً أن نجد قائد الدرك العام هرنت نفسه يرسل فجأة برقية لاحقة بتاريخ ٨ أيلول اي قبل المعركة بخمسة أيام على شكل تقرير يطلب فيها إرسال مائة دركي على وجه السرعة «إن الحالة تستدعي إرسال مائة دركي على وجه السرعة».

والسؤال هو كيف ولماذا غير الزعيم هرنت موقفه؟ وهل كان ذلك بناء على أوامر جديدة وردت إليه من وزير الداخلية رئيسه المباشر؟ وكان للمحافظ موقفاً آخر كما رأينا.

لابد أن الطرف الثالث كان ينشد وصول قوة مضاعفة لفتح المعركة بعد اختلاقه الذريعة التي تحققت بعد توافد قوات الدرك وإطلاقها النار مباشرة بشكل عدواني مما اضطر جماعة المرشد للرد على النيران بالمثل وهذا حق مشروع مما أدى لسقوط عدد من القتلى والجرحى بين الطرفين الأمر الذي استغلته قوات الدولة المصفحة في هجومها على سلمان ونرى بأن اليد الثالثة لابد كان لها دور في إطلاق النار وقد شهد أحد الجرحى من الدرك في التحقيق أن الرصاصة أتته من الخلف لا من الناس المسلحين الذين كانوا أمامه. ولم يثبت في التحقيق أو المحاكمة وجود أحد من أبناء المرشد ولا هو نفسه في الساحة أثناء المعركة.

وسنلاحظ أيضاً أنه بتاريخ ١٠ أيلول أي قبل ثلاثة أيام من المعركة الدامية ومن تكليف السياف بالتوسط مع المرشد يرسل المحافظ برقية للوزير العسلي * جاء فيها: «أرسلنا إيجاباً لبرقية قائد الدرك العام حملة مؤلفة من مائتي جندي جركسي، وهي بطريقها إلى جبلة، وكوكبة من الفرسان الدروز ليتمركزوا في قرية الشطحة غرب الغاب تحوطاً للطوارئ موجهين نظركم إلى الأسس المتفق عليها فيما بين رئيس الوزراء وبينكم بحضور الرئيس الأعلى (يعني الرئيس شكري القوتلي) فيرجى التقيد بكل ما اتفق عليه وإعلامنا بما يجد عندكم» ** .

لو حاولنا تحليل هذه البرقية لاستنتجنا بأن المحافظ كان يشير إلى اتفاق جرى في أعلى مستوى «رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية»... فما الذي اتفقوا عليه؟.

---

* تولى صبري العسلي عدة وزارات لاحقاً ثم أصبح رئيساً للوزراء بعد سقوط الشيشكلي في شباط ١٩٥٤ وتولى رئاسة الوزارة أكثر من مرة ليصبح نائب رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر في بدايات حكم الوحدة — ثم اعتزل وتوفي عام ١٩٧٧ وهو من زعامات الحزب الوطني أنصار القوتلي.

** كان في عداد الجيش السوري الحديث الذي كان آنذاك موروثاً من «جيش الشرق» على عهد الانتداب. كان في عداده قوة من الجراكسة يقودها الجنرال «كوليه» وهي من أقوى صنوف الجيش آنذاك وكذلك قوة من الفرسان الدروز. «والدة صبري العسلي جركسية».

مدى مسؤولية العسلي في الأحداث؟

فهل تفرد العسلي بقرار آخر كان في نيته تنفيذه طالما ان القوات تابعة له، ورئيسها الميداني العقيد الجركسي محمد علي عزمت؟ وسنلاحظ بأن المحافظ نفسه كان مستغرباً طلب الزعيم هرانت هذه القوى الكبرى المضاعفة، وربما توجس المحافظ من شيء ما فنجده يذكر الوزير ويرجوه التقيد بما اتفق عليه.

«إن المحافظ نفسه وفي برقيته لوزير الداخلية المشار إليها يقول: لقد أعلمنا الزعيم هرانت عدم بقاء ضرورة لإرسال نجدة».

ماذا نستنتج من ذلك بعيداً عن التحليلات العاطفية المجردة التي يقدمها لنا المرحوم السياف؟... نحن نستنتج حالتين:

١ – إن دولة الاستقلال الوطني لم تعد في وارد القبول بزعامة المرشد وعلى النحو الذي كانت عليه قبل الاستقلال والجلاء. فهي في صدد تحجيمه محلياً، واختارته دون سائر الزعامات المماثلة على مستوى الجبل والساحل وفي عمق البلاد أيضاً، لترسيخ هيبتها وفرض إرادتها وكان هو «الكبش» المطلوب القضاء عليه وليس أقل من ذلك... الكبش القوي المراس أو الزعامة الكبيرة.

٢ – إن سلمان المرشد نفسه – وهو الذكي الفطن – أدرك ما حدث من تبدلات في البلاد لاسيما بعد لقائه لرئيس الوزراء سعد الله الجابري على نحو ما حدثنا به السياف حيث فوجئ المرشد بنبرة الجابري الحادة، وإجراءاته غير المعتادة بحقه وهو النائب صاحب الحصانة، وكيف جعله في إقامة إجبارية بدمشق، وكيف قبل من جانبه بهذا الوضع وانحنى للعاصفة كنوع من المرونة وتجنب الصدام وكان بإمكانه أن يرفض هذه الإجراءات علناً كنائب وكزعيم مهاب... لكنه خشي أن يصبح هذا الرفض على حسابه لا لحسابه.

إنه رجل يتحرك بحسابات دقيقة ومرسومة تدل على ذكاء مفرط تجعله يضرب وبقوة وقسوة عندما تدعو الحاجة، أو أنه يتحرك بمرونة ونعومة ودبلوماسية

عندما تدعو الحاجة أيضاً، لذلك هو سلمان المرشد، ولذلك دخل التاريخ من أوسع أبوابه... ولذلك نحن نبحث بعمق في تاريخه وفي حقيقة ما جرى؟

يضاف إلى ذلك أن المحافظ العظمة أرسل برقية – هي الرابعة – في سلسلة برقياته موجهة إلى وزير الداخلية صبري العسلي يعلمه فيها بما يلي:

«بعد اتخاذ التدابير اللازمة «لتسوية» قضية سلمان المرشد وفق الحلول التي أبلغتها إليكم برقياً، رأيت أن أبحث الأمر مع الرجال الوطنيين في المدينة، ومع من يلوذ بهم من الوجوه العلويين حذراً من اللغط والتشويش عند تنفيذ هذه التدابير، وقمت حتى الآن ببعض المباحثات الموفقة، وإني عازم في هذين اليومين على إجراء مباحثات أخرى وهذا ما يدعوني إلى تأجيل التنفيذ إلى ما بعد الاثنين المقبل، كما أني أرى في عدم البدء بالتنفيذ إلا عند ورود المبلغ المخصص للتعويض لأنه عنصر أساسي من عناصر التسوية. وقد علمت بأن فاتح قصد دمشق لملاحقة مرسوم وقف التتبعات التي اقترحت استصدارها، فخوفاً من صدور المرسوم قبل تنفيذ الحلول المتفق عليها، مما قد يفسد خطتنا، أرجو إرجاء إصداره إلى أن يردكم مني إشعار برقي بذلك».

فما هي هذه التدابير؟

إذا عدنا لما ذكره السياف في الصفحات ١٥٩ – ١٦٠ – ١٦١ من مذكراته فسنجد بأن المحافظ عوّل على الأخذ بمبدأ التحكيم لإنهاء الخلاف بين المرشد وخصومه، على أن السياف بقي مصراً في مذكراته على التشكيك بنوايا المحافظ وأن الجابري حنث بيمينه.

يبدو أن المحافظ عندما أبلغ «الرجال الوطنيين» ومن يلوذ بهم من الوجوه العلويين فقد فهم هؤلاء أو استنتجوا بأن المسألة تسير نحو الحل وفي إطار من الإجراءات الأمنية المشددة، وهذا ما لا يرضون به لأن المطلوب محلياً وبزعامة آل شريتح وأشباههم من الرجال الوطنيين في المدينة، وكذلك «من يلوذ بهم» من الوجوه

العا... علينا ملاحظة جملة «ومن يلوذ بهم»... المطلوب هو القضاء كلياً على المرشد حسب هؤلاء ولكن بيد الحكومة وستؤكد برقية المحافظ نفسها على أن النية متجهة إلى التحكيم، وكان المرشد قد أبدى استعداده لدفع التعويضات وفي حال نكوله يكون ملزماً بدفع مبلغ ما يزيد على مائة ألف ليرة سورية «ص ١٤٨ من مذكرات السياف»[٢].

الطرف الثالث يستغل الحادث

ولكن ما الذي حدث أو طرأ لتنقلب الأمور رأساً على عقب؟ فمن هو المسؤول الذي لعب لعبته وأوعز بالهجوم على الجوبة مع أن النوايا الظاهرة كانت متجهة لمحاصرة المرشد ودفعه لتقديم التنازلات بموجب «التسوية» المزعومة، ولقد قدمنا أدلة عديدة على ذلك ، لكن الطرف الثالث المتربص نجح في إشعال المنطقة للوصول إلى ما انتهت إليه الأمور من مآسٍ وفواجع على نحو ما قدمناه وبالأدلة والوثائق في هذا الكتاب.

أجل كان هناك طرف ثالث يريد أن يلعب لعبته وجعل الأمور تتجه نحو التصفية والعنف حسب رغبة زعامات المدينة، والتعامل مع القضية بالسلاح فجاءت الظروف من خلال تبادل إطلاق النار لتقدم لهم الحل المسلح عن أقرب طريق وكانت القوات الضاربة في أتم جاهزية على الأرض ولم يكن السلاح متكافئاً بالمرة بين الطرفين. والطرف الآخر هو قوات الحكومة نفسها المدرعة والكثيفة.

وهاهو سلمان المرشد يقدم لهم نفسه مستسلماً طواعية فتحقق للطرف الثالث هدفه وهو القبض على المرشد والقضاء عليه نهائياً حسب خطط زعامات المدينة ورغبتهم القديمة وتجاوز عملية التسوية المقررة والسير قدماً نحو التحقيق والمحاكمة والإعدام.

---

(٢) شعاع قبل الفجر – باروت (مصدر سابق).

المرشد يفتدي أهله وعشيرته بنفسه

لقد أدرك المرشد بعد لقائه الأخير مع السياف نوايا الحكومة وما تضمره من سوء تجاهه واستنتج بأنها لن تقبل بأقل من القضاء عليه وتلتقي بذلك مع رغبة زعماء المدينة الذين لم يخفوا نواياهم، وبذلك أفسدوا أجواء المصالحة.

على أن المرشد كان ما يزال يؤثر التمسك بحسن النية حتى اللحظة الأخيرة، وصارح السياف بأحاسيسه هذه وبمخاوفه من نوايا السلطة لكنه مع ذلك قرر أن يسلم نفسه ليفوت الفرصة على الجميع لاسيما الحكومة بالقضاء على عشيرته ... فقتل زوجته ثم سلم نفسه.

وهناك من يقول ومن وجهة نظر تتصل بالمرشد كإمام في قومه كان لابد أن يحول دون القضاء على دعوته وعلى عشيرته وأهله وأبنائه فافتداهم بنفسه عندما اتخذ قراره بالاستسلام، أما وقد سلم نفسه فقد أنقذ عشيرته من أيدي أعدائه وبطشهم تاركاً للأيام لتثبت صحة قراره وصوابية خياره... وبهذا يكون هو الذي انتصر.

وعندما نعود ونستعرض مواقف وتصريحات الخصوم وعلى رأسهم عبد القادر شريتح نجدهم يصرون على تصفية الرجل ونجحوا في ذلك وعلى يد الدولة بتصفيته واضطهاد أولاده وشيعته وتبعهم في ذلك التابعون من أهل الحكم حتى جعلوا «المرشدية» حالة خطرة لا تعالج إلا بمواصلة عزلها عما حولها وحتى لا تقوم لأولاده قائمة ويرثونه ويحلون محله. ولقد حدث العكس تماماً في مراحل لاحقة حيث صمد هؤلاء أمام النكبة وواجهوها بمزيد من التمسك بالعقيدة والصبر على الأذى وعدم مواجهة إجراءات الدولة بالعنف وإعطاءها الذرائع .

من هو الطرف الثالث؟

فمن هو الطرف الرسمي الثالث الذي أكثرنا من الحديث عنه؟ لقد تسرب آنذاك اسم صبري العسلي وزير الداخلية على أنه كان وراء القرار السري دون جميع المسؤولين بمهاجمة الجوبة واعتقال المرشد أو تصفيته إذا توفرت الظروف، وقد

توفرت لهم جراء تبادل إطلاق النار الذي افتعلوه كذريعة للهجوم وسقوط الضحايا من الطرفين ... وأما عن المنهوبات الثمينة لاسيما من السجاد وإلى أية دور نقلت في دمشق فهذه مسألة عفا عليها الزمن وما نريد النبش فيها – كما سبق القول – .

ويبقى العسلي من أهم رجالات الدولة الكبار وأحد رجالات ذلك العهد، ولا يمكن أن يتفرد لوحده باتخاذ قرار التصفية تحت إلحاح وضغوط زعامات اللاذقية ساحلاً وجبلاً فقط... فلابد أنه أخذ موافقة ضمنية من الرئيس الأعلى أو هكذا أشيع بدليل عدم تخفيف الحكم من قبل الرئيس وإجراء الإعدام بينما كان يحرص على أن لا يوقع قراراً بإعدام أحد طوال فترة حكمه.

وأنا شخصياً أميل إلى تصديق ذلك، لأن البلاد كانت تقودها عصبة بورجوازية متعصبة دينياً ومتحالفة مع الإقطاع السياسي وكان من أبرز قادة هذا الإقطاع عبد القادر شريتح ورهطه.

هل هذا معقول؟

يوضح السياف في مذكراته في الصفحة «١٧١» ما دار من حوار بينه وبين رئيس الوزراء آنذاك «سعد الله الجابري» بعد القبض على المرشد تفوح منه رائحة إقليمية بغيضة ما كنت لأصدقها لولا أن السياف يرويها بشفافية وصدقية مذكراته.

يقول السياف: «وما إن دخلت عليه أي على الجابري» حتى افترّ ثغره عن ابتسامة عريضة ماكرة قائلاً: «حلبي ولَكْ حلبي مانّك شامي» ... لقد سايرنا سلمان حتى تمكنا منه فسايرنا أنت وسبّه معنا مثل ما عم نسبّه... لكنك تبقى حلبي، رحت بدك تدافع عن الأخلاق والشرف بشكل أحرجت فيه موقفنا .

وأجاب السياف حسب مذكراته.. «وهل هذا هو ما تم الاتفاق عليه يا دولة الرئيس؟ أهذا هو قسم الشرف بإصدار العفو؟».

قاطعني الرئيس قائلاً: «لقد أديت واجبك وانتهى، والآن إن وجودك في اللاذقية فيه كل الإحراج بالنسبة لنا». ... «انتهى السياف».

وحسب المعلومات جرى نقل السياف إلى خارج محافظة اللاذقية فوراً.



الفصل الرابع :

شهادة محمد معروف كضابط مطلع ومراقب؟

هنا علينا أن نعود إلى ضابط الجيش محمد معروف وكان ممن شهدوا الحدث يوم الهجوم على الجوبة وشاهداً عليه. وهو ضابط كفؤ أعطى للواقعة أبعادها السياسية والعسكرية التعبوية.

يقول محمد معروف في مذكراته بأنه كان في عداد قوة الجيش السوري في اللاذقية في مستوى «فوج» يقوده المقدم أديب الشيشكلي •، وعاد من إجازته في قريته القريبة ليجد الفوج في حالة استنفار. قال الشيشكلي بأنه وصله أمر من القيادة بالانتقال فوراً إلى قلعة «المهالبة» وعلينا الوصول إلى هناك قبل طلوع الفجر والتمركز وانتظار الأوامر.

يتابع: عند خروج الضباط من مكتبه سألته عن حقيقة الأمر فأجاب بأن سلمان المرشد يحضر للقيام بثورة وعصيان في «جوبة البرغال» وقد سبقنا الدرك مع مصفحاتهم إلى هناك، وأن رتلاً من الجيش سيهاجم المرشد عن طريق «شطحة» فأبديت استغرابي إذ أن سلمان المرشد وقبل ثلاثة أسابيع عندما قمنا بالعرض

• اصبح اديب الشيشكلي لاحقاً في نهاية عام ١٩٥٠ مسيطراً على الجيش والبلاد بعد أن شارك في الانقلاب على سامي الحناوي في ١٤ اب ١٩٤٩ والغى لاحقاً الحياة الدستورية في البلاد واسس حزب التحرير العربي، ورشح نفسه لرئاسة الجمهورية ونجح طبعاً واقام مجلس نواب إلى جانبه وفق نظام رئاسي ثم ثارت البلاد والجيش ضده واستقال وغادر البلاد في ٢٥ شباط ١٩٥٤. وعلى عهد الشيشكلي نفسه قام احد ضباطه «عبد الحق شحادة» باغتيال «مجيب» نجل سلمان المرشد الشاب بأمر من الشيشكلي نفسه . وذهب الشيشكلي اغتيالاً في الستينات في منفاه الطوعي في «البرازيل» على يد شاب درزي هناك «يوسف غزالي» انتقاماً لحملة الشيشكلي العسكرية على جبل العرب «السويداء» .

للقوات المتمركزة في اللاذقية بقيادة العقيد صلاح الدين خانكان، كان المرشد في جملة الذين حضروا العرض بين الزعماء والوجهاء في المحافظة. فأجابني الشيشكلي: نعم واستغرب ذلك. وصلنا قلعة المهالبة ونصبنا الخيام وانتظرنا الأوامر... لكن بعد تمركزنا طلبت من المقدم الشيشكلي بأن أستطلع الوضع فذهبت مع مصفحتين ووصلت حتى مدخل القرية «الجوبة».

لا وجود للعصيان والمقاومة

هنا يقول محمد معروف: «لم يكن هناك أي دليل على المقاومة والعصيان. استفسرت من الأهالي عن الموضوع فأجابوا: كان «الأفندي» وهم يعنون سلمان المرشد قد دعا قائد الدرك ومن في معيته إلى الغداء في منزله في جوبة برغال وكان معه بعض المصفحات. توقفت إحداها وكان بداخلها ضابط جركسي (ربما يقصد محمد علي عزمت قائد درك المحافظة) فتجمهر الناس حولها فأخذ الضابط يطلق النار عشوائياً. كان يريد افتعال الحادث افتعالاً* ، فأمرت أم فاتح، وهي زوجة المرشد، بعض أتباعها بالرد على النار، ولكن هذا الأمر أنهي فوراً بتدخل من سلمان المرشد نفسه حتى أنه لشدة غضبه أطلق النار على أم فاتح نفسها فقتلت على الفور وأوقف سلمان المرشد على أثر ذلك وسيق مخفوراً إلى اللاذقية».

يتابع محمد معروف قائلاً[٢]:

«أخبرت أديب الشيشكلي بما سمعت وقدرت وهذا ما يجعلني متأكداً من أن سلمان المرشد لو أراد المقاومة والعصيان حقاً – كما زعموا وهو رئيس عشيرتي «الدراوسة والمهالبة» وفي هذا الموقع الحصين لما استطاع الجيش السوري أن يحقق عليه انتصاراً بأقل من ثلاثة أشهر».

---

* هذا يؤكد استنتاجاتنا في صفحات سابقة من أن المرشد عول منذ البداية على تجنب المجابهة واتخاذ جانب المرونة، لكن الطرف الثالث صمم على المعركة الدامية واجتثاث الرجل . وهاهو محمد علي عزمت ينفذ اوامر الطرف الثالث .

(٢) النقيب محمد معروف في كتابه «ايام عشتها ١٩٤٩ – ١٩٦٩» عن دار الريس للكتب والنشر – بيروت

القائل المحلل هو ضابط عسكري متمرس ومن أهل المنطقة ولا يلقي الكلام على عواهنه ونلتقي معه في تحليلنا واستنتاجاتنا، وفي الحقيقة لو أن المرشد كان يضع في حسابه المقاومة لبادر هو نفسه إلى الاعتصام والمبادرة بإطلاق النار، وهو رجل أثبت دائماً أنه صاحب قرار وهذا يؤكد التحليل الذي قدمناه آنفاً.

ويروي الضابط محمد معروف في هذا المجال أيضاً مكملاً حديثه فيروي ما الذي حدث بعد المعركة وكان هناك قائلاً:

«تمركزنا في قرية الجوبة وكان منزل سلمان قد نهب بكامله - مع الأسف - كما أن الدرك قد عاثوا فساداً في القرية وفي القرى المجاورة، فنهبوا أو اعتدوا على كل شيء.

وكان لسلمان عدة زوجات منهن من بقيت في القرية، ومنهن من غادرت إلى أهلها، وكان لكل زوجة منزل خاص بها، وخوفاً من الاعتداء عليهن من قبل الدرك فكنت أحفر لهم قبوراً في العراء ينامون فيها ليلاً ونهاراً، وطلبت من الأهالي مراجعتي فوراً عندما يحصل عليهم اعتداء».

وإذن فإن سلمان المرشد لم يكن في وارد المقاومة واستسلم بهدوء وبدون مقاومة فور إطلاقه النار على زوجته.

وأنا هنا أميل للترجيح بأن المرشد قتل زوجته وضحى بها من أجل الحيلولة دون أن يصل خصومه إلى غرضهم في اجتياح منطقته والقضاء على عشيرته وأهله، وهناك وجهات نظر عديدة حول ذلك، ومن أهمها ما أورده الباحث جمال باروت من أنه قتل زوجته حتى لا تقع في أيدي الدرك وبحقها مئات الدعاوى. وفي الرواية المرشدية أنه بادر إلى قتل زوجته بعد أن تأكد من خسارة الجولة المسلحة وحتى لا تقع في أيدي قوات حاقدة موتورة لا تتورع عن إيذاء كرامتها وحرمتها الشخصية.

وجهات نظر

وكان أحسن وافضل تعليق قرأته حول ما جرى في الجوبة يوم ١٣ أيلول ١٩٤٦ ما ذكره الباحث الأستاذ محمد جمال باروت في صفحة ٢٦٠ من كتابه الفريد:

«وقد اعتمد المجلس العدلي (المجلس الذي حاكم المرشد) في سرد وقائع الحكم على الرواية الرسمية بشكل تام قالباً «وقائع الكمين الذي أعده المرشد للحكومة» أي أن الرجل الذي دوهمت قريته على يد قوات نظامية جرارة انقلب عندهم – أي في قرار الحكم – إلى رجل معتد داهم قوات الحكومة.

بينما يرى هاشم عثمان في بحث مستقل - وخلافاً لتحليلنا - أن سلمان المرشد لم يصمم في الحقيقة على أعمال الشقاوة، والحكومة أخذته بالغدر والحيلة، فقد أرسلت له يوم الخميس في ١٢ أيلول /سبتمبر أحمد السياف لينقل له رغبة المحافظ في تناول طعام الغذاء عنده مع اللجنة التي تشكلت لحل الخلاف وقائد الدرك، وفي الوقت نفسه كان المحافظ يحرك قوى الدرك سراً لتطويق سلمان وضربه بصورة مفاجئة، ورغب سلمان بهذه الخطوة وأخذ يستعد ويهيئ نفسه لمأدبة الغداء ولم يحس بالخديعة إلا في صباح يوم الجمعة».

وحسب باروت أيضاً بالاستناد إلى الرواية المرشدية: «بعد أن أطلقت القوة التي كان يفترض بها أن تكون قوة صغيرة مرافقة للضيوف الذين عزموا أنفسهم إلى بيت سلمان في الجوبة، النار على مستقبليها من عشائر سلمان، وتأكد الشك بنيتهم واصبح يقيناً، قرر سلمان الاستسلام ثم قتل أم فاتح كي لا تقع في أيدي رجال الدرك، ولما كان الانتحار محرماً دينياً بحيث لا تستطيع أم فاتح أن تقدم على الانتحار، لم يكن هناك مفر من أن يقتلها سلمان، فبحقها مئات الدعاوى التي آثارها عليها زعماء اللاذقية، وهو فضل أن يقتلها ويحاكم على ذلك ولا يسلمها لذئاب الدرك الذين كان إقطاعيو اللاذقية قد أوغروا صدورهم حقداً على سلمان •.

• بالاستناد إلى مراسلة الباحث باروت مع نور المضيء المرشد . وهذا استنتاج لا نستطيع تجاوزه بل تنبيته واحترامه في سياق الاستنتاجات العديدة التي اتينا على ذكرها .

الحياني يكشف الغطاء

وهناك واقعة هامة جديرة بالاهتمام وقد لا تستوفي أبحاثنا غاياتها ما لم نشر إليها ونثبتها بالنص تحت العنوان أعلاه حيث كشف النائب علي الحياني لأحمد نهاد السياف عن مؤامرة كانت مبيتة لاغتياله حسب ما جاء في مذاكرته[1].

يقول: في صبيحة أحد أيام الربيع وأنا أتنفس الصعداء مع زوجتي وأولادي في منتزه السبيل، أقبل نحوي علي الحياني، فانقلب الجو إلى استعادة لمراحل مأساة اللاذقية. فتنهد الحياني واندفع قائلاً: «الآن وقد انتهى سعد الله الجابري بوفاته، وانتهى سلمان، سأكاشفك الواقع. إنها خطة مدبرة قصد منها وضع أحمد في موقف الخطر. وعندما قاطعتُ الحكومة مستنكراً هذا التدبير أجابوني بأن الخطة يجب أن تنفذ وبكل كتمان.. إن أحمد لا يمكن أن يلزم الصمت فإن قُتل بقي السر مكتوماً، وتجاه ذلك سنكتب اسمه على أحد المصفحات ونخصص لأفراد عائلته رواتب شهرية ويصنف في عداد الشهداء.

عندها ثارت زوجتي في وجهه قائلة: «الله لا يوفقهم أيتآمرون على رفيق نضالهم»؟.. هنا توجهت له أنا باللوم على موقفه المتخاذل وقد وصل إلى كرسي النيابة عن طريقي على أن يكون صوتي الداوي في هذا المجلس. وإذ به وقد نكل بالعهد كما سبق ونكل بعهده سعد الله الجابري رئيس الوزارة.

عند ذلك كان الحياني أكثر صراحة بقوله: «الآن وقد أحرجتموني، وقد انتهى كل شيء أصارحكم بأنه لم يكن أمام الحكومة بد من تنفيذ تلك الخطة التي أصرت بريطانيا على تنفيذها.

اجبته: هل تريد إقناعي بأنهم معذورون في الخضوع لإرادة بريطانيا وهي التي جاءت بهم إلى كراسي الحكم حكاماً محكومين لا يحكمون •.

---

(١) شعاع قبل الفجر (مصدر سابق) ص ١٨٥.

• يقصد هنا طبعاً عن عودة الكتلة للحكم بناء على رغبة بريطانيا وضغطها على سلطات الانتداب صيف عام ١٩٤٣ إبان الحرب العالمية الثانية على نحو مجيء حزب الوفد للحكم في مصر قبل ذلك بناء على ضغط بريطاني على الملك (حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢).

ويتأكد ذلك أيضاً فيما جاء في مذكرات السياف ص ١٧٦ :

«رن جرس الهاتف فاتجه الحياني إلى غرفته وبعد انتهاء حديثه الهاتفي تنهد وقال لي: ناقل الكفر ليس بكافر. لقد طلب إلي أن أبلغك رسالة الحكومة، أنت غداً مطلوب للأداء بشهادتك لدى المجلس العدلي لقضية سلمان المرشد. إن العناصر الجرمية في الدعوى غير كافية لحكمه بالإعدام، وسلمان سيعدم سياسياً... بدهم يربوا فيه سلطان الأطرش وجبل الدروز والصحراء وشيوخها المعارضة فالحكومة تريد منك أن تدلي بشهادة تبرر حكم الإعدام، وبعدها بتحضر للشام وبتأخذ شيك على بياض بتملي فيه الرقم اللي بتريده وبتروح وزير مفوض للعاصمة التي بتريدها، وفي حالة عكسية أنت المسؤول عن حياتك وعن مستقبل عائلتك وأطفالك*».



* السياف استجاب للدعوة وادى الشهادة امام المجلس العدلي لكنه كان صادقاً وشجاعاً فدافع عن المرشد بما يملك من حقائق ومعلومات رافضاً إغراءات الحكومة.. وخاطبه المرشد بعد الإدلاء بشهادته صائحاً به: الله يحبي البطن اللي حملك.

رواية «نور المضيء» للحدث

بعد الذي كتبناه وناقشناه بالاستناد إلى أكثر من مصدر حول ملابسات الهجوم على جوبة البرغال والمعركة المسلحة والقبض على المرشد بعد مصرع زوجته نجد من المناسب واستكمالاً للبحث أن نعود لمصدر مرشدي له أهميته حول هذا الموضوع بالذات، وهانحن ننقل ما جاء في كتاب «لمحات حول المرشدية» بهذا الخصوص تحت عنوان «حادثة العزرا» عسى نعطي للحدث صورة أوفى وأوضح.

يقول نور المضيء في كتابه المذكور[٥]: «اتخذت حكومة القوتلي حادثة الجوبة ذريعة لتنال من سلمان، فقد طلبت الحكومة أن يعود أهالي الجوبة إلى قريتهم، ووافق سلمان على عودتهم وعلى إعطائهم تعويضاً كافياً عن كلّ ما حصل، على الرغم أنهم هم الذين باشروا الاعتداء وحاولوا إحراق بيت سلمان وقتل أهله هناك ولكن رجاله تصدّوا لهم فانهزم جماعة الجوبة أمامهم لا يلوون على شيء. ولكن العائلات المتنفّذة في اللاذقية حالت دون رجوع أهالي الجوبة إليها بنيّة إحداث صدامٍ بين سلمان والحكومة.

فعلى الرغم من موافقة سلمان على إرجاع أهالي الجوبة، وعلى الرغم أنه أعاد بناء ما تهدّم من بيوتهم أثناء المعركة، وأعلن عن استعداده لدفع كلّ غرامةٍ تحكم بها الدولة لهم، فقد أرسلت الحكومة في ١٩٤٦/٩/١٢ حملة من الدرك بقيادة محمد علي عزمت وهو ضابط سابق في الدرك الفرنسي (قبل التحاق الدرك بوزارة الداخلية) وقد شارك في قمع كثيرٍ من الثورات التي قامت ضدّ الفرنسيين، وقضى معظم خدمته في الجبل، فكان يعرف رؤساء العشائر المجاورين معرفةً وطيدة، والحملة كانت مؤلفة من عدة مصفحات إلى الجوبة يساندها الجيش وجلبت معها بعض رجال العشائر من مناطق قريبة للجوبة في محاولة كي لا تُعْتَبر هذه الحملة ضدّ عشائر الجبل بل ضدّ عشيرة سلمان فقط، والزعيم الوحيد في هذه المناطق الذي رفض طلب الحكومة إرسال بعض الرجال ليرافقوا القوة التي زحفت إلى الجوبة لقتال سلمان كان من

---

(٥) لمحات حول المرشدية نور المضيء المرشد ص ١١٣ .

القرداحة وهو علي سليمان الأسد • وكانت تربطه بسلمان صداقة متينة. وكان قد رفض سابقاً استقبال أيّ من الفارّين من أهل الجوبة حين فرّ بعضهم إلى القرداحة والنواصرة في بداية عام ١٩٤٥ بعد فشل محاولتهم إحراق حارة سلمان المرشد في الجوبة بتشجيع وتخطيط ودعم عائلات الإقطاع في اللاذقية.

وكان قد ادّعى المهاجمون أنهم ما جاءوا إلاّ للمصالحة بين رجال سلمان وجماعة الجوبة الذين أبوا أن يعودوا بإيعازٍ من زعماء اللاذقية المذكورين سابقاً إلى قريتهم رغم أنّ سلمان عرض عليهم كلّ تعويض يطلبونه وبواسطة الدولة وممثليها.

كان رجال سلمان قد اكتشفوا ما كان بنيّة الدرك المهاجمين طبعاً، لأنهم علموا عن قدوم المصفّحات التي رابطت قرب القلعة التي لا تبعد عن الجوبة أكثر من ١٠ كم وعن القوى العسكرية التي انتشرت على أطراف العشيرة في الغاب والجبل عكس ما كان رجال الحكومة المحليّة قد وعَدوا قبل يومين بقدومهم يوم ١٣ أيلول ليتناولوا الغداء مع أبي الفاتح ويحلّوا معاً مشكلة الجوبة حسب زعمهم فما كان يُخفى عن رجال أبي الفاتح نيّة غدر الحكومة بزعيمهم المحبوب. وتساءل الجميع: لماذا جاءت تلك القوة إن كانت الحكاية لا تعدو عن كونها غداء مصالحة؟!!.. وكانوا على استعداد أن يدافعوا عن زعيمهم إن لَزِم الأمر ولو أدّى بهم هذا العمل إلى الموت الأكيد، فوقف عشرات منهم مصطفّين صفّة استقبال على جبل العِزْرا المطلّ على حارة سلمان يوم ١٢ أيلول سنة ١٩٤٦، وذلك ليعلموا من القوّة الآتية سبب قدومها، وما أن رآهم رجال الدرك حتى باشروا بإطلاق النار عليهم حتى أنهم لم يأمروهم بتسليم أنفسهم لهم بل باشروا إطلاق النار فوراً بدون أي سؤال أو سبب. فبادلوهم بالمثل ودام تراشق النار مع القوّة المرسلة حوالي ثلاث ساعات، وكانوا قد استطاعوا إيقاف القوّة رغم تفاوت العدد والعدّة لولا أن يرسل لهم سلمان كي يوقفوا القتال عندما سمع به، رافضاً أن تفتك جماعة الدرك برجاله، فهو لم يهرب بل (سلّم نفسه لجلاّديه) وسلّم لهم أولاده أيضاً كلّ ذلك كي يحمي عشيرته من غضب حكومة الكتلة

• يقصد والد الرئيس الراحل القائد حافظ الأسد.

ربيبة الانتداب الفرنسي، وسارع إلى إطلاق النار على أم فاتح – قائدة الرجال عندما يكون أبو الفاتح غائباً – كي لا تقع بأيدي الدرك ولا يسمح الدين من جهة أخرى بالانتحار كي تقتل نفسها. وقيل أنها قالت له مرّةً ذلك اليوم: (سلمان اقتلني أحسن ما ياخدوني هنّي). لم يكن أمامه مفرٌ من هذا، كان يجب أن يحميها من الوقوع بأيدي السلطة وخاصّةً أنّه كان بحقّها مئات الدعاوى أقامها ضدّها جماعة الجوبة وزبانية احتكار الدخّان والإقطاعيون عندما كان سلمان منفيّاً في دمشق وصار العبء كلّه عليها، وصارت الدعاوى التي ابتكروها بحقّها لربما توازي الدعاوى التي أقيمت بحقّ سلمان نفسه، فقد جعل زعماء اللاذقية الناس في الجوبة وغيرها يبتكرون اتهامات من خيالهم كاستيلاء على أرض أو أي ممتلكات أو سرقة تافهة يتّهمون بها سلمان وأخيراً وضعوا اسم أم فاتح في هذه الدعاوى أيضاً. وكانوا سيحاكمونها بها جميعاً ويضعونها طبعاً في سجن النساء ولربّما ألحقوا بها من الأذى ما لا يُحتمل، فهل يترك سلمان صفيته وأمّ شعبه بأيدي هؤلاء الذئاب الكاسرة؟.

وقد أوضح ساجي المرشد (قدوة المرشديين) إلى كاتب غربي كيف ولماذا قتل سلمان زوجته هلالة أم فاتح بقوله:

«القول أنّ سلمان قَتلَ زوجته أمّ فاتح لأنها هي التي أمرت بالكمين، معلومة خاطئة. فأمّ فاتح لم تأمر بالكمين، ولكنّه وقد قرّر الاستسلام، قَتلها، لكي لا تقع في أيدي رجال الدرك.

ولمّا كان الانتحار محرّماً دينيّاً، بحيث لا تستطيع أمّ فاتح أن تُقْدِم على الانتحار، لم يكن مفرٌ من أن يقتلها سلمان».

نبذات من أقوال محمد الفاتح عن الحادثة نفسها:

«قام سلمان فرداً لا شبيه لسيرته، ولا يلحق بمواقفه الآخرون. فهو أبداً حجر الزاوية التي يتّكئ عليها الناس ولا يتّكئ على أحد. ورسمت مواقفه على أتباعه طابعاً مميّزاً عن الجميع، لا يبالون في المواقف العامة ما تثيره عليهم من نقمة الآخرين، وما يتعرضون له من عذاب وتضحيات.

وقد رفض سلمان طريق القتال منذ البداية هذا الطريق الذي كان يريده كثيرون في الجبل فيما عداه هو وزوجته أمّ فاتح.

وكان يجيب المتسائلين من رجاله بقوله: (هم يريدونني أنا وليس أنتم) فليس من خُلقه أن يدفع الناس للقتال عنه شخصياً، ولم يفهموا قوله لهم حتى النهاية عندما تبين كل شيء، لأنّ سلمان لم يكن يوماً حبيس نظرةٍ ضيقةٍ للأمور ولم تتأثر مواقفه يوماً بالخوف من السلطات المتعاقبة بدءاً من الفرنسيين لمّا جمع عشيرته كلّها بوحدةٍ لم تنفصم بعدها برغم سائر العهود وبرغم شتى أنواع الاضطهاد.

وكان تحضير كافة الصحف في البلاد في افتتاحياتها المستمرة قد جعل من مجرد تسليم سلمان نفسه نصراً للحكومة فقد كانوا يحاولون تصوير المعركة أنها معركته وحده.

سيرته لا تتأثر إلاّ بصدق الموقف، وصدق الموقف هذا الذي فرض تضحية راعي القوم بنفسه وأهله في سبيل قومه، فهو لا يمكن أن يدفع الناس للتضحية بأنفسهم ليدافعوا عنه شخصياً بل هو الذي وضع نفسه عنهم في كل أمر خلال حياته كلّها معهم».

سلمان يسلّم نفسه عن جماعته

يحدثنا محمد الفاتح :

«سمع سلمان صوت الرصاص من جبل العزرا المواجه للمرتفع الذي تقوم عليه حارته فنزل من البيت بثياب النوم (جلابيّة) ومشى إلى مرتفع صغير قدام الحارة اسمه (التغرا) يطلّ على جبل العزرا وهناك جلس على الأرض بين الصخور كعادته وجلس حوله بعض خاصته، وصار يتحرّز ومن معه عن هذا الحادث المفاجئ وكان الناس يتراكضون على الطريق القريبة من مجلسه وهدفهم مكان القتال لنجدة أقربائهم وكانوا لا يلتفتون لأبناء سلمان ومَنْ معهم الذين اعترضوا طريقهم وحاولوا منعهم عن اللحاق بالعزرا.

فجأة قال سلمان (خلصت) وقام من مجلسه وقد قرّر الحلّ الذي يوفّر القتل ويبقي على الناس ولا ينال سواه وعائلته. اتّجه إلى البيت الموجود فيه زوجته أمّ فاتح وتناول بندقيةً من أحدهم وأطلق عليها طلقةً واحدةً وكانت النهاية.

يصف الناس أول ما سمعوا نبأ موت أمّ فاتح بقولهم: شعرَ كلّ شخص منّا أن سلمان جرحه شخصياً جرحاً بليغاً لا شفاء له.

انفضّ الجميع من الحارة حاملين النبأ الأليم إلى سائر جهاتهم، وطار خبر مقتل أمّ فاتح إلى سائر قرى العشيرة، فانقلب الحماس عويلاً وكلمات النخوة بُكاءً مُرّاً يائساً. وأرسل سلمان إلى قائد القوّة القادمة أن يتوجّه إلى الجوبة وأنّه لن يلاقي مقاومةً في طريقه، فاتّجه إليها واثقاً أنّه بعد كلمة سلمان لن يلقى كمائنَ من معاقل الوادي تحت الجبل. وصلت القوّة قبل الغروب عصر ذلك اليوم الجمعة الثالث عشر من أيلول لتجد سلمان في الحارة وحيداً.

احتلّت القوة البيت وسكن فيه الضبّاط – ولم يغادروه بعدها أبداً بل أصبح فيما بعد مركزاً رسميّاً لهم – وأقامت مراكزها الدفاعيّة في الحارة والمرتفعات الملاصقة، وكانوا يخشون ارتداد رجال سلمان عليهم فلم يتوغّلوا خارج الجوبة، وكانت مواصلاتهم بين الجوبة واللاذقية قوافل تؤازرها المصفّحات على الطريق العامّ لا تبرحها.

وفي الحارة طلب قائد الحملة من سلمان المساعدة على جمع السلاح وتهدئة الحالة. وكان قسم من الرجال في الجبل القريب من الجوبة يتشاورون في كيفية الاستيلاء على الجوبة ليلاً مع وجود سلمان فيها عندما بدأت رسائل سلمان تَرِدُ إلى رجاله بتسليم السلاح، وفي خلال أسبوع واحد جمع سلمان السلاح كلّه وجرى تسليمه في الجوبة كلّ بندقيّة باسم صاحبها.

بدؤوا بإنزال أبناء سلمان بالمصفّحات مدّعين أنّ وجودهم في الجبل يثير الخواطر، وأنهم يفضلون إقامتهم في اللاذقية. وكانوا يأخذونهم رأساً على السجن.

وبعد أن أنهوا جمع السلاح أنزلوا سلمان إلى السجن، وبدأ سَوق الأهلين من سائر القرى إلى سجن اللاذقية، وقد ناف عدد من أنزلوا على الألف.

واستصدروا أمراً قضائياً بحجز سائر أملاك سلمان فتعذّر تدبير المال للمصاريف الضرورية كتوكيل محامٍ وما تقتضيه القضيّة من نفقات.

وكان أهالي الجوبة والدرك قد أتمّوا نهب الحارة وحُفرت البيوت بأمر قائد الحملة بحثاً عمّا قد يكون فيها من مال مخبوء. كما فتح تحقيقاً مع سائر من كانوا يعملون في الحارة، أدرك بنتيجته أنّ نفقات العشيرة التي كان يدفعها سلمان من ماله لم تبقِ شيئاً».

❖ ❖ ❖

الباب السادس

المحكمة والمحاكمة والحكم بالإعدام

الفصل الأول :

ولكن ماذا عن لائحة الاتهام؟

الفصل الثاني :

تبرير الحملات القمعية والإعلامية

الفصل الثالث :

المحكمة والمحاكمة وماذا دار فيها؟

الفصل الرابع :

لماذا لم يتهيب المرشد الإعدام؟

وماذا عن عقيدته الذاتية في الحياة والموت؟

◆ ◆ ◆

الفصل الأول :

ولكن ماذا عن لائحة الاتهام؟

بعد القبض على المرشد وانتهاء التحقيق صدر القرار الجنائي بإحالته إلى المحاكمة. وعندما نطلع على لائحة الاتهام سيبدو لنا التحامل بأجلى معانيه وقد صدر قرار الاتهام بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٨٩٦ تاريخ ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٤٦ المحال إلى المجلس العدلي الذي هو محكمة استثنائية ليحاكم أمامها وقد جاء في لائحة الاتهام تهماً جائرة لا تصدق فالرجل محال بتهمة محاولة قلب نظام الحكم والتآمر على سلامة الدولة... فهل هذا معقول؟ ونحن لا نجد في قرار الحكم أية إشارة لهذه التهم الجائرة المصطنعة المهولة التي تؤكد ما ذهبنا إليه من تحامل الحكومة وسلطاتها في المحافظة ضد هذا الرجل الشجاع الذي رفض أن يتظلم للمحكمة ويطلب الرأفة، بل تلقى الحكم بشجاعة أثارت مشاعر أعضاء المحكمة وكل الحضور كما سيأتي بيانه.

وتتلخص التهم الواردة في المرسوم الجمهوري بالآتي:

أ - جرائم تأليف عصابة من أشقياء مسلحين غايتها السلب والنهب والتآمر على سلامة الدولة وأمنها، والقيام بتسليح المتآمرين وتحريضهم على القتل ضد رجال الأمن ونهب أموال وأملاك الآهلين، والإغارة عليها، ووضع أنظمة وقوانين وتعيين قضاة وضباط فدائيين بقصد قلب نظام الحكم القائم والهجوم على مخافر الدرك* ونهب أسلحتهم وتخريب الطريق العام المؤدي إلى قرية جوبة البرغال لمنع

* المقصود هو «فداليو المرشد»، وقد تحدثنا عنهم في الكتاب بشكل مفصل وكانوا عبارة عن ميليشيا محلية لم تكن غايتها قلب نظام الحكم كما نعرف. ولم يكن المرشد صاحب برنامج سياسي.

رجال الدرك من الوصول إليها * واستعمال أسلحة حربية ورشاشات حصلوا عليها من حكومة أجنبية ضد رجال الأمن بقصد إثارة الفتن والاضطرابات وإحداث ثورة ضد الحكم وضد سلامة الدولة ** .

٢ – جرم الاشتباك مع رجال الدرك وصدهم ومنعهم من إجراء الوظيفة *** .

كان عدد الموقوفين ٥٩ شخصاً. اجري التحقيق معهم. ثم أحيلوا جميعاً إلى محكمة استثنائية ألفتها الحكومة خصيصاً لمحاكمتهم باسم «المجلس العدلي» وليس أمام محكمة الجنايات المكلفة رسمياً بأمثال هذه الجرائم، وعندما يجري تأليف محكمة استثنائية كهذه تكون جميع إجراءاتها وأحكامها وأصول المحاكمة فيها استثنائية. وهي لا تخضع في العادة لدرجات التسلسل القضائي المعتادة وتتبع الحكومة بشخص وزير العدل. وأحكامها مبرمة غير قابلة للطعن، جرى اقتباسها من المحكمة الاستثنائية التي ألفتها سلطات الانتداب لمحاكمة الزعيم إبراهيم هنانو في العشرينات من القرن الماضي، والمحكمة المماثلة التي أحدثت خصيصاً لمحاكمة قتلة الزعيم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر عام ١٩٤٠ والمحكمة العرفية التي أحدثت لمحاكمة قتلة القاضي عادل علواني في أوائل الخمسينات من القرن نفسه.

❖ ❖ ❖

---

* وقعت هذه الحوادث في سياق الحملة العسكرية ضد المرشد وليس لقلب نظام الحكم.

** هذه تهمة تتصل بالخيانة العظمى بينما بريء الرجل من تهمة كهذه، كما لم يحكم من قبل المحكمة بتهم إثارة الفتن والاضطرابات أو الثورة ضد سلامة الدولة، مما يدل على تحامل قرار الاتهام وحشوه بالتهم الكاذبة.

*** إن هذه التهمة هي الوحيدة التي ربما تنطبق على الواقع الذي حصل.

الفصل الثاني :

تبرير الحملات القمعية والإعلامية

ومن حيث النتيجة حكم على المرشد واثنين من أعوانه بالإعدام ليس على أساس قرار الاتهام المليء بالمغالطات وبالتحامل الشديد، ومحاولة قلب نظام الحكم... الخ بل اقتصرت الأحكام على جرائم عادية حسب ما ورد في المرسوم رقم ١١٥٨ الصادر عن رئيس الجمهورية والقاضي بتصديق الحكم، ولم تتضمن أية تهمة بالخيانة أو بالثورة على نظام الحكم وغيرها، وهي التهم التي حشي بها قرار الاتهام بغية تعبئة الرأي العام ضد الرجل ولتبرير الإجراءات القمعية الشاذة والتي تخطوا بها أحكام القانون العام من ناحية مداهمة «الجوبة» وترويع سكانها - حتى بعد الاستسلام - ونهب أموال المرشد وحاجيات أسرته والقبض على أولاده ومن يلوذ بهم ونفيهم خارج المحافظة لتبرير الحملة الإعلامية الضخمة التي تلت العملية ورافقت مراحل التحقيق والمحاكمة والحكم... كل ذلك في ظل حكم نيابي برلماني «ديمقراطي».

إن ما ورد في المرسوم الجمهوري رقم ١١٥٨ القاضي بتصديق الحكم يختلف في مضمونه عما ورد في المرسوم الجمهوري رقم ١٠١١ الذي يتضمن شرحاً للقضايا المسندة لسلمان المرشد وابنه فاتح ورفاقهما والمحالة إلى المجلس العدلي بالمرسوم رقم ٨٩٦ تاريخ ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٤٦ والمتضمنة المساس بسلامة الدولة وأمنها... الخ.

نفي المواطنين في وطنهم؟!..

على أن أغرب وأقسى ما حدث هو صدور قرارين عن وزير الداخلية صبري العسلي يقضيان بنفي أفراد عائلة المرشد والعديد من وجوه عشيرته إلى محافظتي الجزيرة والفرات (أي الحسكة ودير الزور) وبموجب هذين القرارين تم نفي ٢٨ شخصاً من عشيرة المرشد ٩ منهم إلى الحسكة – ٩ إلى الميادين – ١ إلى الرقة – ٩ إلى ديريك (المالكية).

يحمل قرار وزير الداخلية الأول رقم ٥٤٩ تاريخ ١٦ ك ١ /ديسمبر ١٩٤٦ أي يوم الإعدام والثاني الرقم ٥٥١ تاريخ ١٨ ك١ /ديسمبر ١٩٤٦ .

وهذا أنصع وأوضح دليل على القرارات الجائرة التي صاحبت قرار الحكم وتحت ظل الدستور وأحكامه التي لا تتيح اتخاذ إجراءات كهذه. وحتى الآن لم يتقدم آل المرشد وجماعتهم بدعاوى على الدولة للمطالبة بحقوقهم المهضومة وللتعويض عليهم جراء ما لقوه من عسف وخسائر مادية ومعنوية على هامش الحكم على أبيهم. فما هو ذنبهم ليحكموا بالنفي والتشرد عشرات السنين؟ ومن حقهم إقامة الدعوى على الحكومة الآن وهي حقوق ثابتة لا تسقط بمرور الزمن. بل ومن حقهم طلب إعادة المحاكمة وهذا حق قانوني وأدبي لا تنطبق عليه قاعدة السقوط بمرور الزمن لأنه يتعلق بحق المتضرر طلب إعادة المحاكمة جراء الخلل في الإجراءات.

نحن بلد فيه قانون وفيه دستور وفيه عدالة لا تموت ومن حق هؤلاء المطالبة بالتعويض وإعادة المحاكمة لأنه حقهم من وجهة نظر محض قانونية وإنسانية وستكون سابقة لحوادث كثيرة مماثلة.



الفصل الثالث :

وقائع المحاكمة ومجرياتها وماذا دار فيها؟

جرت محاكمة المرشد في دار الكتب الوطنية في اللاذقية وتألفت المحكمة من رئيس وأربعة أعضاء على الشكل التالي:

- فؤاد المحاسني رئيساً
- إبراهيم أبو حيدر عضواً
- مصطفى رحيباني عضواً
- نهاد القاسم عضواً*
- محمد علي بيضون عضواً

وتولى النيابة العامة الزعيم «العميد» في الدرك مصطفى حكمت العدوي وتولى مهام المستنطق العقيد عزت الساطي.

العضو الملازم : زهدي الإمام

العضو الملازم : خليل سكر

معاون النائب العام : عادل شعبان رشيد**

المستنطق المعاون : موفق نحلاوي

المستنطق المعاون : أحمد الراشد

---

* اصبح نهاد القاسم وزيراً للعدل في عهد الوحدة المصرية - السورية .

** اصبح عادل شعبان مستشاراً قضائياً لرئيس الجمهورية في مرحلة الرئيس الفريق محمد أمين الحافظ وعرفته في القصر عن قرب حيث كنت مديراً لمكتب الرئيس آنذاك .

بدأت أولى جلسات المحاكمة بتاريخ ٢٥ ت٢ /نوفمبر ١٩٤٦ وحين سأل رئيس المحكمة المرشد عن رأيه في الاتهامات المسندة إليه أجاب بأن التحقيق في الاستنطاق كان كيفياً . ثم تليت عليه إفادته واحدة واحدة فأنكر وصحح وأضاف وأنقص، ثم قال:

«أنا لا يهمني الشنق ولا الإعدام بل يهمني التهمة المنسوبة إليّ بأني عدو الاستقلال».

وقد تولى الدفاع عن المرشد ورفاقه المحاميان يوسف تقلا وبهيج تقي الدين، والأول سوري صاحب تاريخ سياسي معروف. وقد أثار في الجلسة الثانية للمحاكمة تعرض شهود الدفاع وتعرضه شخصياً لضغوطات ومضايقات وتهديدات السلطة معلناً أمام المحكمة أنه «لن ينسحب تحت هذا التأثير ويتابع المهمة الموكلة إليه قياماً بواجباتها ومهامها»* ... وهذا دليل آخر على تحامل السلطة.

شهد إلى جانب المرشد أحمد نهاد السياف والأمير عبد الله تامر قائمقام الحفة (من الأمراء الإسماعيليين) ومسؤول التحقيق من قبل الحكومة بأحداث الجوبة ولشهادته قيمتها.

أما العقيد محمد علي عزمت فقد أدلى بشهادة متميزة وجريئة دلت على اعتداده بنفسه وانسجامه مع الذات كضابط يحترم نفسه حيث قال: لقد بلغني بأن الكابتن الفرنسي بوسكيه ضابط الاستخبارات والمترجم خليل حبيشي قد ذهبا إلى الجوبة وقابلا سلمان، وحاولا أن يحرضاه على القيام بحركات ضد الحكومة المحلية وعلى مهاجمة اللاذقية فلم يفلحا.

وتابع في شهادته أن سلمان المرشد كان أخبرني أن القومندان ريساك قائد الحملة الفرنسية كلفه أن يهاجم اللاذقية ليتمكن الفرنسيون من ضربها، ولكن سلمان مرشد رفض ذلك أيضاً ...

---

* جريدة الإرشاد العدد ٧٣٧ تاريخ ١٩٤٦/١١/٢٨ نقلاً عن باروت ص ٢٧٠ .

وأشار العقيد عزمت في شهادته قائلاً: إنني ذهبت مرة مع الضباط الإنكليز ومرة لوحدي لزيارة سلمان مرشد وكان استقباله لي حسناً، ولما أرسلني المحافظ الحالي من أجل تكليف سلمان قبول قرارات اللجنة ذهبت واجتمعت معه في «عين جندل» وقد استقبلني أحسن استقبال ووافق معي على قبول قرارات اللجنة المتعلقة بالجوبة [*].

هذه شهادة ضابط أمني كبير فأين ما جاء في قرار الاتهام عن محاولة الاستيلاء على السلطة ورفضه مطالب الحكومة؟

ولوحظ بأن النائب العام أشار في مطالعته إلى ما يتناقض مع شهادة الضابط الكبير حيث أفاد: أن المرشد رفض يد الحكومة بلؤم ونذالة... بينما أكد أحمد نهاد السياف في شهادته أمام المحكمة أن سلمان قبل بكل شروط الحكومة بما في ذلك سحبه السلاح من رجاله ولم يرفض للحكومة طلباً».

وهناك أدلة وبراهين أثيرت آنذاك تشير إلى أن الإفادات انتزعت من المتهمين بالعنف والشدة، وبقيت آثار التعذيب ظاهرة على أجساد بعضهم ولم تقبل المحكمة بعرضهم على لجنة طبية.

الحصانة الدستورية

ولعل أغرب ما أثير أثناء المحاكمة عندما أعلن المحامي يوسف تقلا عن عدم شرعية المحاكمة بسبب كون موكله ما يزال عضواً في المجلس النيابي يتمتع بالحصانة الدستورية، وإزاء ذلك طلبت المحكمة من الحكومة رفع الحصانة عن المرشد، وفي ٧ ك ١ /ديسمبر ١٩٤٦ أي قبل تسعة أيام من تنفيذ الحكم شنقاً اجتمع المجلس النيابي واستمع إلى اقتراح كان قد أعلنه النائب مظهر رسلان برفع الحصانة عن عضو مجلس النواب عن قضاء الحفة سلمان المرشد. ورفعت الحصانة بالإجماع. ولكن تبين من خلال فحص عدد الأعضاء الذين حضروا الجلسة ٤٥ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً. أي أنها جلسة لم يكتمل فيها النصاب وانعقادها غير دستوري

* جريدة «الإرشاد» - مصدر سابق.

أي شرعي فهي أقل من النصف. كما أن إجراءات الملاحقة والتوقيف لشخص المرشد لم تكن قانونية كنائب، ورفع الحصانة جرى لاحقاً... فأين الدستور وأين احترام مبادئ الدستور؟

يرفض تخفيف الحكم

وأعلن المرشد عن شكره لهيئة المجلس كونها لم تتهمه بجريمة «الخيانة العظمى» لكنه رفض طلب تخفيف الحكم وقال إنه وقد برأته المحكمة من تهمة الخيانة العظمى فإنه لا يطلب الشفقة ولا يبالي بالإعدام»* .

كان موقفه هذا كله رجولة وعنفوان مستهيناً بكل شيء حتى الموت كونه سيموت وطنياً، وكان هذا هو همه الوحيد من خلال كل ما جرى من أحداث ومخاطر، كان يريد أن يورث أبناءه وعشيرته شيئاً معنوياً أدبياً وطنياً يعتزون به. وسبق له أن علق في بداية المحاكمة على القضايا المسندة إليه قائلاً:

«أنا لا يهمني الشنق ولا الاعدام بل يهمني التهمة المنسوبة إليّ بأني عدو الاستقلال».

ولقد تضمنت وصيته «أن يلف جسده بالعلم السوري المفدى».



* جريدة النذير الحلبية بتاريخ ١٢ ك ١ /ديسمبر ١٩٤٦ .

الفصل الرابع :

لماذا لم يتهيب المرشد الإعدام؟
وماذا عن عقيدته الذاتية في الحياة والموت؟

هنا نعود إلى الباحث الأستاذ باروت فنجده يعقب على موقف المرشد وعدم تهيبه من الإعدام فيقول:

ريما يجد عدم تهيب المرشد من الإعدام جذوره ليس في قضية الموقف فحسب بل وفي صلب فهمه الخلاصي للمذهبية «الغيبية» التي يعتبرها الدارسون إحدى المذهبيات العلوية الأربع، بينما تعتبر نفسها مستقلة عن تلك المذهبيات، وأن شيوخها مستقلون تاريخياً عن العلويين وإن عاشوا بينهم وهم آل البنا .

ماذا عن العقيدة الغيبية؟

وفي هذه العقيدة الغيبية كما ستفصلها أكثر الدعوة المرشدية التي انطلقت بعد إعدام المرشد يُعتبر الموت انتقالاً خلاصياً إلى حياة أخرى أسمى من الحياة على الأرض وخلاصاً من شرورها . ومن هنا يقيم المرشديون «حفلة» لميتهم تغنى فيها أشعار تصف الحياة الحقيقية كما تم تعليمها من قبل الإمام. وتقول التعزية «أحسن الله خلاصه» بينما يكون الجواب مجرد «شكراً».

سلم نفسه عنا

وفي التقليد المرشدي عن سلمان أنه «سلم نفسه عنا» وهو ما يعني بروز «النزعة الخلاصية» فيه... فقد فدى شعبه – عشيرته بتسليم نفسه إلى جلاديه.

الموقف الشجاع ولماذا لم يتهيب المرشد الموت؟

ويلاحظ كل متتبع لمجريات التحقيق والمحاكمة وظروفها وملابساتها أن الحكومة ممثلة بالمحكمة عجزت عن إلصاق تهمة الخيانة العظمى بالمرشد لتتخذ من ذلك ذريعة للحكم عليه بالإعدام بهذه التهمة وبموجب قانون «حماية الاستقلال» ولم تتمكن رغم كل ما بذلته من «شطارة» قانونية من إلصاق هذه التهمة الشائنة بالرجل لا لأنها غير صحيحة ولا تنطبق عليه فحسب، بل لأن الشهود من رجال السلطة والدرك لاسيما العقيد عزمت نفوا عنه تهمة كهذه وقدموا شهادات وأدلة تدل على العكس أي على وطنيته وإخلاصه لبلده. بل أن رئيس المجلس العدلي نفسه فؤاد محاسني نفى عنه القيام بثورة وعصيان مسلح وعصيان ضد الحكم على نحو ما ورد في قرار الاتهام وبالمرسوم الجمهوري. وهذه شهادة تعتبر صفعة على جبين الحكم القائم وإجراءاته الجائرة.

صحيح أن المحكمة برأته من تهم كهذه كان من شأنها الحط من كرامته ومدى انعكاسها على أسرته مستقبلاً، لكنها التفت عليه من ناحية ثانية عندما توقفت أمام أعمال جنائية يطالها القانون وتحكم عليه بموجبها بالإعدام لاسيما جناية قتله لزوجته والتسبب بمقتل آخرين كما ورد في قرار الحكم.

لم يطلب تخفيف الحكم

وسنلاحظ أنه حين سألته المحكمة إن كان يطلب الشفقة. وقف المرشد قبل أن يعلن رئيس المحكمة أي المجلس العدلي ختام المحاكمة ليعلن بأنه لا يطلبها من أحد ... أي الشفقة، وهذه شجاعة ذاتية في لحظة استثنائية.

مكانة المرشد لدى مريديه

«الزعيم الإمام»

إذاً بالنسبة إلى المرشديين يحتل سلمان المرشد لديهم «مكانة مرموقة فهو زعيم وإمام يحبونه ويقدسونه» بينما «القائم الموعود» عندهم هو مجيب الذي اعطي مرشدياً المعرفة الجديدة عن الله وهو صاحب الدعوة المرشدية في أهابها

العقائدي. وسنبحث في بعض نواحي وملامح العقيدة المرشدية وطقوسها المعلنة ومآل الأبناء ودورهم فيها لنضع حداً لما يشاع حولها من سلبيات وحتى نكون على معرفة بها، وهي في مجملها تخص معتنقيها وليس فيها ما يسيء للأديان أو لعقائد الناس كما لا تصطدم مع موجبات القانون العام، ولا تتضمن نهجاً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً فهي دعوة روحية خالصة.

ماذا عن مجيب المرشد واغتياله الغادر؟

ولد مجيب سلمان المرشد عام ١٩٣٠ في «جوبة برغال» ابوه سلمان وأمه هلالة، ونفي في أواخر عام ١٩٤٦ إلى الحسكة حيث أمضى في النفي حوالي ثلاث سنوات لكنه درس في الكلية اليسوعية ثم في الجامعة الأميركية ببيروت لاحقاً حيث نال شهادة «السفامور» في العلوم السياسية.

وعُرف أتباع المرشد باسم المرشديين واشتهروا بهذا الاسم بدءاً من إطلاق الدعوة في ٢٥ آب /أغسطس ١٩٥١، وأغتيل مجيب لاحقاً، حيث قام الضابط عبد الحق شحادة قائد الشرطة العسكرية على عهد الشيشكلي بقتله في ٢٧ ت ٢ /نوفمبر ١٩٥٢ في قرية «الصيِرّ» في منطقة الغاب ظناً من الشيشكلي أن قتله سيقضي على المرشدية * . وحوكم عبد الحق لاحقاً وحكم بالإعدام غيابياً في ١١ ت ٢ /نوفمبر ١٩٥٤ حسب رواية «باتريك سيل» في كتابه «الصراع على سورية» ص ١٩٤ وتوفي شحادة في القاهرة أواخر صيف ٢٠٠٧.

ويعتبر الخامس والعشرون من آب /أغسطس كل عام العيد الديني الوحيد لدى المرشديين واسمه «عبد الفرح بالله» ويستمر لمدة ثلاثة أيام ٢٥ — ٢٧ آب /أغسطس.

---

* علمت حسب استقصاءاتي بأن جثمان «مجيب المرشد» لم يسلم لأهله وتولت السلطات دفنه في مكان مجهول . وهو نفس ما فعلته السلطة سابقاً مع أبيه على نحو ما أوضحناه حول إعدامه ودفنه في صفحات قادمة .

وماذا عن شقيقه ساجي؟

هو ساجي بن سلمان المرشد والدته هلالة، ولد عام ١٩٣٢ في «جوبة برغال» نفي إلى مدينة دير الزور في أواخر العام ١٩٤٦ ودرس في اليسوعية ثم قطع دراسته في الجامعة الأميركية ببيروت التي انتسب إليها لاحقاً ليشرف على إعالة إخوته وعشيرته.

بعد اغتيال مجيب نهض شقيقه ساجي بما يعتبر لدى المرشديين بإمامية المرشديين واعتبر «معلم المعرفة الجديدة» التي أتى بها مجيب ورفض انتخاب الشيشكلي لرئاسة الجمهورية علناً وبشجاعة .

وكنتيجة لمحاربة المرشديين ودوام ملاحقتهم فقد زجوا به في سجن القلعة ثم في سجن المزة العسكري على عهد الانفصال مع أخويه محمد الفاتح ونور المضيء وظلوا قيد الإقامة الإجبارية حتى العام ١٩٧٠ وتوفي العام ١٩٩٨ من دون أن يوصي لأحد من بعده.

وبعد رحيل إمام المرشديين ساجي المرشد عام ١٩٩٨ لم يعد هناك أئمة للمرشديين ولا أي مرجعية دينية... فالإمام عندهم هو من يمثل رضوان الله على الأرض «قولاً وعملاً».

ويقتصر تسيير الطقس الديني المتعلق بالصلاة لكل من بلغ الرابعة عشرة من عمره ذكراً كان أم أنثى على ما يسمى «بالملقن» الذي يتم اختياره لا مركزياً من قبل المرشديين في محلة معينة يتواجدون فيها، مقابل أجر رمزي، ويقومون بعزله لا مركزياً عندما يستوجب الأمر ذلك.

ولكن ماذا عن فاتح المرشد؟

لقد تحدثنا عن فاتح كثيراً في سياق حياة والده، ومرّ اسمه في أكثر من مناسبة ولكن لم نشر إلى حياته بعد إعدام أبيه...

ولد فاتح المعروف باسم محمد الفاتح عام ١٩٢٦ في «جوبة برغال» هو الابن البكر لوالده سلمان المرشد ووالدته هلالة الشيخ محمود حسن، اعتمد عليه والده كمساعد له في شؤونه. وكان شاباً متعلماً، وتولى قيادة شباب عشيرته في احتفالات العيد الأول للاستقلال أو الجلاء بإشعال النيران على الجبال، وفي الاحتفال بأول عيد وطني للجيش السوري، ولعب رغم صغر سنه دوراً إيجابياً في قضية والده بما في ذلك حمله رسالة شخصية من الوالد نائب الحفة إلى رئيس الجمهورية شكري القوتلي.

درس الفاتح في مدارس اللاذقية وأكمل علومه في الكلية اليسوعية ببيروت. وكان في السنة الأولى من كلية الحقوق في هذه الكلية عندما ألقي القبض عليه مع العائلة حكم بالإعدام ثم خفض الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، وسجن في سجن القلعة بدمشق حتى العام ١٩٥٤، حيث رافق شقيقه ساجي إمام المرشدية كوكيل عنه، وبعد الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة أي في عهد الانفصال وضع مع شقيقيه ساجي ونور المضيء قيد الإقامة الجبرية حتى العام ١٩٧٠ وتوفي عام ٢٠٠٠.



الباب السابع

اسس الدعوة المرشدية وتعاليمها

واين نقف الآن، وما هي قراءتنا لها...؟

الفصل الأول :

المرتكزات الفكرية والعقيدية للمرشدية

- الدعوة للصلاة وتعليم النساء
- ولكن ماذا عن الربوبية؟
- المرشدية والعلوية

الفصل الثاني :

استمرار الإمامة المرشدية بعد غياب المؤسس؟

- دور ساجي ومجيب المرشد .
- نور المضيء المرشد .
- أضواء على المرشدية ومرتكزاتها الفكرية .
- رأي مجرد في الدعوة المرشدية .

❖ ❖ ❖

الفصل الأول :

المرتكزات الفكرية والعقيدية للحركة

ماذا عن دعوة ذلك الشاب الصاعد في العشرينات من القرن الماضي سلمان يونس المرشد التي أثارت القيادات الروحية العلوية وغيرها؟ يبدو أن صاحب الدعوة تجاوز فيها الكثير من التقاليد المتوارثة وداعياً لإلغائها. فقد أعلن عن الإبطال التدريجي للاعتقاد بالترائي والتمثيل الكوني لله، وكذلك «التقية» وأعلن عن عدم جواز توارث المشيخة، ومن أهم ما طالب بإلغائه تخصص بعض المشايخ بأعياد بذاتها، وإلغاء الثوب الديني المتميز، وأعلن أيضاً إلغاء قدسية عبد الرحمن بن ملجم، وأبطل تقديم الذبائح والقرابين عند المقامات الدينية، وكذلك أبطل الزيارات لهذه المقامات، وألغى الأعياد الموسمية غير الدينية وهي كثيرة، فضلاً عن أنه بشر وهو صبي بقرب ظهور المهدي ليخلص ويملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً.

وقد كتب العلاّمة محمد كرد علي الوزير السابق عضو المجمع العلمي العربي بدمشق عن المرشد في الثلاثينات في أحد أجزاء سلسلة كتابه الموسوعي ٦ أجزاء «خطط الشام» منوهاً بما أسماه «إدخال إصلاح المذهب العلوي» وما أسماه «تعاليم تدور حول روحانية الإمام علي بن أبي طالب في الألوهية... وتخطئة من يزعم وجوده في الشمس والقمر. وحسب «باروت» فإن الدعوة المرشدية تدعو للعودة إلى ما يمكن تسميته ينابيع المذهبية الغيبية التي لا تمثل الله حسب مفهومها عن نفسها بأي شيء في الكون وهي مذهبية قامت دعوة المرشد في مفهومها عن نفسها على تنقيتها من تأثيرات الدعوات الكلازية والحيدرية والشمالية «الشمسية».

الدعوة للصلاة وتعليم النساء

ويذكر كرد علي – الكردي الأصل الدمشقي المستعرب – بأن المرشد أوجب على أتباعه صوم رمضان، وأداء الصلوات الخمس بمواقيتها، ودعا لتعليم النساء.

ونذكر في هذا الصدد أن النائب الأسبق عبد اللطيف اليونس وهو قومي عربي وعلوي حدادي بامتياز، مثقف وبرلماني ناجح أمضى جزءاً من حياته في المهاجر الأميركية، نجده يذكر في مذكراته عن تعليم النساء بقوله:

«كان تعليم البنات يعتبر حتى في الجبل الجنوبي وهو الأكثر تطوراً من الجبل الأعلى والمتصل بالمدن وبحركة الهجرة نحو الأميركيتين «إجراماً وكفراً وخروجاً على تعاليم التقليد والدين»*.

وماذا عن الربوبية؟

يؤكد المرشديون لاسيما أبناء سلمان المرشد بأن سلمان لم يدع الناس أن يتخذوه رباً، «بل هو إمام وزعيم نقدسه ونحبه كثيراً فهو أسسنا وبشر بقيام المهدي، ونادى بقرب وفاء الله لوعده، وحضرّ أتباعه لهذا الوعد».

ويرى نور المضيء المرشد – حسب باروت – بأن حملة التشويه التي قامت بها الحكومة في حينه وحركتها قد أدت إلى توتير طائفي بغيض غير مسبوق، انطلى على العامة الذين أطلقوا تحت تأثير حملة التشويه اسم «رب العلويين» على سلمان، في حين أنه لم يدع أحداً إلى اتخاذه رباً، بل بشر بقرب ظهور المهدي أو القائم الذي يمثل رضوان الله قولاً وعملاً. وإطلاق التسمية على العلويين «رب العلويين» فيه إساءة مقصودة للعلويين ككل كما نلاحظ... وأصر على كلمة «مقصودة».

ويقول نور المضيء نقلاً عن باروت: «أن سلمان يمثل زعيماً وإماماً لعشيرته التي وحدها تحت رايته، وهي عشيرة بني غسان وليس زعيماً أو إماماً للعلويين...».

---

* وكان تعليم البنات في مجمل البلدان الإسلامية لاسيما العثمانية وكذلك العربية، وحتى في المدن السورية الكبرى فضلاً عن الأرياف كلها مرفوضاً وشبه محرم والجبل العلوي جزء منها طبعاً.

المرشدية عقيدة إسلامية
تحترم جميع المذاهب والأديان

ويتابع الباحث باروت نقلاً عن نور المضيء:

إن حملة التشويه والافتراء هذه هي من أسوأ ما تضمنته الحملة على سلمان، وخلّفت ندوباً مفجعة انتصر عليها المرشديون وتجاوزوها «في إطار عقيدتهم الإسلامية» التي رسخها ساجي بإحترام جميع المذاهب والأديان، ورفض التكفير باي شكل كان، فالله هو الديّان وليس البشر، كما أن الدخول في الدعوة والخروج منها كان وما يزال أمراً تحكمه حرية الفرد التامة كما تم مع كثيرين من دون أي تبعات، ونفي أي مرجعية دينية بعد غياب إمام المرشديين ساجي بن سلمان المرشد».

ونحن هنا نشير إلى أن هذه الفرية الباطلة «أي الربوبية» التي جرى نفيها وبطلانها على أكثر من صورة، بحيث لم يتطرق إليها قرار الاتهام نفسه، كما أن المرسوم الجمهوري رقم ٨٩٦ تاريخ ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٤٦ القاضي بتصديق إحالة المرشد إلى المجلس العدلي لم يشر إلى هذه القضية من قريب أو بعيد، لكنها استخدمت في عملية التعبئة والتحريض والاستعداء الإعلامي عن طريق الصحافة المغرضة خاصة لاسيما الرسمية منها قبل المحاكمة وأثناءها وبعدها طبعاً.

إن مؤلف هذا الكتاب يركز في أبحاثه وكتاباته على الحقائق وحدها ليس دفاعاً عن المرشد لمجرد الدفاع بل لإثبات الحقيقة التاريخية وحدها أيضاً، ودحض الافتراءات وأشكال التجني، وهذا من صميم الواجب.

❖ ❖ ❖

الفصل الثاني :

الإمامة المرشدية بعد غياب المؤسس

إنه لما لا شك فيه أبداً، أن الدعوة المرشدية كحركة دينية إسلامية هي حقيقة ماثلة وثابتة لم يعد يفيد أو يجوز الحذر منها كما لو أنها دعوة تتناقض مع الإسلام أو مع الدين الإسلامي بينما هناك دعوات تعصبية سلفية أخرى تصطدم مع نقاء ديننا الحنيف.

دور مجيب وساجي المرشد في الدعوة؟

وسنجد أنه بعد غياب سلمان المرشد استمرت الدعوة، وقد تولى إمامة المرشديين من بعده ابنه «مجيب» الذي أوضح الكثير عن الدعوة وحدد بُعدها الديني والاجتماعي، كما قدم الكثير من الإيضاحات والتفسيرات التي تعتبر اليوم جزءاً لا يتجزأ منها على الرغم من حياته القصيرة.

ويعتبر المرشديون «مجيب» صاحب الدعوة «المرشدية» فهو من أعطى المعرفة الجديدة وعرفوا بهذا الاسم بعد دعوته التي أطلقها في ٢٥ آب ١٩٥١ وبهذه اليوم يحتفل المرشديون كل عام بعيدهم الوحيد «عيد الفرح بالله» ويستمر حتى السابع والعشرين من آب – كما سبقت الإشارة -.

وقيل أنه بشر أتباعه بمقتله فرحاً بعودته إلى الملكوت. ثم خلفه شقيقه «ساجي» وقد أشار مجيب إلى أن ساجي هو الإمام ومعلم الدين بعده.

أعتقل ساجي في سجن القلعة – كما سبق القول – بدون محاكمة أو مجرد تهمة بذاتها، ثم أعتقل ثانية في سجن المزة على عهد الانفصال مع أخويه محمد الفاتح ونور المضيء، وظلوا قيد الإقامة الإجبارية حتى عام ١٩٧٠ وتوفي ساجي عام ١٩٩٨ عن ٦٦ عاماً من دون أن يوصي لأحد بالإمامة بعده[1].

---

(١) باروت مصدر سابق ص ٣٧٨ .

إيضاحات حول الدعوة

إن المرشدية تفصل بشكل عام بين الدين والدنيا، وهي دعوة دينية وليست حزباً سياسياً أو برنامجاً اقتصادياً أو نظاماً اجتماعياً منعزلاً عن بقية الناس – كما حدد ذلك ساجي المرشد -، وحرية الفرد مصانة في هذا المجال. إذ لا مانع من أن يتزوج المرشدي سواء كان رجلاً أو امرأة من يختار من أية طائفة أخرى، وليست بحزب سياسي، فحرية الإنسان المرشدي مصانة أيضاً في هذا الأمر. وليس هناك ما يحظر على المرشدي دخوله في أي حزب أو منظمة اجتماعية إيجابية لكن الشرط الوحيد ألا يخفي المرشدي عن المرشديين دخوله في المنظمة أو الجزب كما لا يخفي مرشديته أمام المنظمة أو الحزب، هي ليست حالة مالية، فليس فيها جباية مال ولا جمعية خيرية خاصة بالمرشديين، ولا يجمع المال لأجل أحد بل للمرء حرية التصرف الكاملة بهذه الأمور»[٢].

إن هذه الأفكار تحتاج إلى قراءة دراسية ونقاشات طويلة حولها، ونحن نكتفي هنا بعرضها على سبيل الاستدلال وفي نطاق آلية البحث فقط، وبتحفظ طبعاً مع التنويه بأنها ليست دعوة عامة بل هي محصورة بالمرشديين وحدهم فهم لا يدعون أحداً للانضمام إليهم ولا يبشرون بمذهبهم بل منفتحون على الجميع بشكل محترم ولائق.

ونشير هنا إلى أن الحركة المرشدية نظرت إلى إعدام زعيمها أو إمامها سلمان المرشد بأنه انتقال إلى حياة أخرى أسمى من الحياة على الأرض وخلاص من شرورها. ويقولون عن موته وإعدامه بأنه «سلم نفسه عنا» وهو ما تبرز فيه «النزعة الخلاصية» على حد قول محمد جمال باروت نقلاً عن نور المضيء... المرشد فدى شعبه أي عشيرته بتسليم نفسه إلى جلاديه فهو لديهم «زعيم وإمام يحبونه ويقدسونه» وهذا يعني أنه لو لم يسلم نفسه لما سلم أحد من أبناء عشيرته أمام

---

(٢) حوارات باروت مع نور المضيء المرشد.

التجريدة العسكرية الضخمة، ومع ذلك ورغم ذلك لم يَسَلَّمْ أحد من أبنائه وأتباعه من سيف الظلم الذي بقي ينالهم عشرات السنين، لكنهم صبروا وصابروا وتحملوا ولم يخرجوا أبداً على الدولة، كما لم يباشروا الأذى ضد أحد من حولهم، وبقوا مسالمين وانخرطوا في آلية المجتمع وتطوره كسائر أبناء شعبهم العربي في سورية، وهاهم يأخذون دورهم مزودين بالثقافة والعلم كأي مواطن آخر فيهم الطبيب والمهندس والمحامي والضابط والمدرس والموظف والحرفي وغيرهم.

المرشدية والعلوية

نحن نعرف بأن سلمان المرشد وعشيرته هم علويون من الناحية الاثنية أو من ناحية الانحدار التاريخي، ما في ذلك ريب، لكنهم يعتبرون أنفسهم مستقلين تمام الاستقلال عن العلويين من الناحية العشائرية على الأقل، وما اعرفه شخصياً أنه يصعب الفصل عملياً من الناحية الاجتماعية بين الطرفين أو الجانبين حيث هناك امتزاج تاريخي كامل وتشابك سكاني محلي وانتماء وطني متماثل وعادات وتقاليد اجتماعية واحدة سائدة، وأرى بأن «أهلنا العلويين» لابد أن يكونوا أكثر أبناء الوطن اهتماماً بالتعرف على المرشدية والمرشديين والإطلاع على حقيقتهم كما هي مدونة في هذا الكتاب الموثق .

ولقد تعرض الكتاب في أكثر من موضع لماهية العلاقة بين المرشد وبين طائفته والعشائر العلوية الأخرى، بحيث اتضحت الصورة وطبيعة العلاقات القائمة وكيف ولماذا آثر المرشد الاستقلالية بعشيرته الخاصة.



رأي مجرد في الدعوة المرشدية ورموزها

استعرضنا في هذا الفصل ماهيّة الدعوة المرشدية ومرتكزاتها الفكرية والروحية، ودور أبناء سلمان المرشد المكمل وكيف أن «ساجي» هو الإمام الذي علّم المرشدية وقدمها بشكل علني بعد مقتل «مجيب» وإنه ليس من بعده أية مرجعية دينية في المرشدية وأن مرجعية المرشدية الدينية الوحيدة هي الهداية التي علمها ساجي المرشد لأتباعه فقط.

ونحن لسنا معنيين هنا بتقييم مبادئ وأسس وتعاليم الدعوة المرشدية، فلكل شأنه ومعتقداته راض بها ومؤمن، لذلك تبقى مهمتنا الاكتفاء بالرواية أو بالقراءة مع الابتعاد عن الدخول في أية إشكالات تتعدى حدود وأهداف هذا الكتاب وهي الأمانة في التعاطي مع الحدث من وجهة نظر محض تاريخية ووطنية وإنسانية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن من يطلع على حقيقة هذه الدعوة وتعاليمها يجدها تتقيد بمعايير ذاتية لا تتعداها أبداً. فهي لا تصطدم مع عقائد الناس وأديانهم من حولها رغم تعدد مذاهب هذه الأديان ومدارسها الفكرية والروحية، وتتمسك بعدم التناقض مع معتقدات الناس مبنى ومعنى، وهذا هو ما يهم الآخرين، مما يستوجب التعامل مع المرشدية بنفس المنحى والسلوك. حتى عندما حاكموا سلمان المرشد لم يوجهوا إليه أية تهمة تتصل بأفكاره ومعتقداته كونهم لم يجدوا فيها مادة يطالها القانون. ونحن نعرف بأن جميع قوانين العالم تتصدى للدعوات الضارة والأفكار المضللة، وكذلك الأنشطة التي تتعارض مع مبادئ الأديان وتعاليمها. لذلك لم يحاكموا الرجل على أفكاره ودعواته، وأصبحوا يحاكمون أتباعه ويضطهدونهم بتهمة الانتماء إلى المرشدية وفقط بهذه التهمة حتى عام ١٩٧٠ وكانوا أشاعوا حولها الأكاذيب وأباحوا اضطهاد أهلها المنتمين إليها وتوارثت أنظمة الحكم المتعاقبة هذا التقليد الجائر على نحو ما أوضحه هذا الكتاب وبشكل موثق.

لقد جعلوا من اسم المرشد نقيضاً لكل ما تعارف عليه الناس من قيم دينية وأخلاقية، ولم يكن لهذا كله أي نصيب من الصحة. لاسيما تلك التهم الباطلة التي

ساقوها ضده وأشاعوها عنه لدى عامة الناس، ولقد ثبت لاحقاً عدم صحة تلك الفرية «الربوبية» وقد حرص خصومه التقليديون على التركيز عليها وهم من أصحاب الحظوة والنفوذ وبينهم من هو شريك في صنع القرار الرسمي.

وبلغ من شدة تأثير تلك الدعايات أن جميع الحكومات والأنظمة السياسية التي تتالت على الحكم في سورية وقعت تحت تأثير هذا الجو المحموم المشبع بالتعصب وتوارثت جميع الإجراءات والتوصيات الأمنية التي اتخذتها الدولة عام ١٩٤٦ في سياق محاكمة المرشد والحكم عليه، ولم يفكر أحد من هؤلاء بإجراء دراسة محايدة لهذه القضية التي أساءت إجراءاتها الظالمة ضد المرشد وأهله وعشيرته لسمعة البلد أكثر مما أساءت له ولأهله ولعشيرته.

إن رجلاً وأحداً شجاعاً ومسؤولاً وصاحب قرار أقدم على خطوة غير مسبوقة بتجميد الإجراءات الأمنية المتوارثة ضد آل المرشد وأهله وعشيرته بعد مراجعة وتحقيق دقيق طبعاً ... إنه الرئيس حافظ الأسد الذي لم يأخذ — رحمه الله — بالتركة الأمنية المتوارثة حول المرشد، فأطلق لهؤلاء الناس حريتهم كسائر المواطنين انطلاقاً من أن القانون ساهر في العادة ويتصدى لمن يخطئ أو ينحرف. لكن لم يسمع أحد في مدى قرابة أربعين عاماً انقضت على ذلك أن جماعة المرشد أو أهله ارتكب واحد منهم حتى مجرد مخالفة أمنية واحدة فكيف بجرم أمني؟ بينما قبعوا لمدة ٢٥ عاماً بين ١٩٤٦ — ١٩٧١ في ظل إجراءات أمنية مجحفة وظالمة تحملوها بجلد وصبر متابعين حياتهم المعتادة ولم يرموا الدولة ومؤسساتها بحجر، ولقد ذكرت عن ذلك وعن وجهة نظري الشخصية في هذا المجال في أكثر من موضع من الكتاب لا لشيء بل لإظهار الحقيقة في سياق البحث عنها ... أي عن الحقيقة التي يحمل هذا الكتاب اسمها، وأرجو لو أكون وفقت.

النجل نور المضيء

ولكن ماذا عن النجل نور المضيء؟

إن الأخ الشقيق لفاتح ومجيب وساجي هو نور المضيء ابن سلمان المرشد من ذات الأم «هلالة» ولد عام ١٩٤٤ في الغاب — مزرعة حارة الزيارة، وكان بالكاد بلغ

العامين من عمره عندما قتلت والدته وأعدم والده فنشأ يتيماً في كنف أشقائه وإخوته وأخواته حيث ذهب معهم للمنفى في الحسكة حسب معلوماتي بينما يشير جمال باروت في أكثر من موضع من كتابه أن النفي كان إلى دير الزور. وهذا لا يهم بل المهم أن نفي المواطن حتى القاصر الصغير اتخذ بحق هؤلاء الناس بدون وجه حق أو أي مستند قانوني.. مجرد قرارات إدارية تعسفية لا ديموقراطية وفي ظل حكم برلماني دستوري لطالما تغنوا به.

وعندما بلغ «نور المضيء» السابعة عشرة من العمر عادوا وسجنوه مع أشقائه وصحبهم في سجن القلعة بدمشق وفي سجن المزة العسكري، ووضع مع الآخرين في الإقامة الجبرية حتى عام ١٩٧٠ على أنه مما يلفت النظر هو متابعته دراسته وتعليمه بالاعتماد على نفسه وعلى يد مدرسين ومعلمين خصوصيين وعن طريق المراسلة أحياناً وعمل في أنشطة تجارية واجتماعية، ويمكن القول أنه لابد أن يكون أكثر الآخرين من إخوته وجماعته إحساساً بالظلم، لكنه على ما أسمع وحسب استقصاءاتي هو رجل مثقف ومتحرر لم تترك الحياة الصعبة التي عاشها ولا بشاعة السجون أية آثار سلبية على شخصيته تجعله حاقداً أو موتوراً، وهذا شيء مثير ونادر يستحق الإشادة به...

إن فتى تتفتح عيناه ومشاعره وهو يتيم الأبوين على ظلام السجون وأشباح العسكر ثم ينسى كل ذلك ويتجاوزه ثم ينشأ إنساناً سوياً قوياً متعلماً متماسكاً لما يعتبر شيئاً ملفتاً في عالم الإنسان. ويمكن اعتبار «نور المضيء» اليوم هو الشخص الأكثر تأثيراً في المرشديين لكنه ليس إماماً أو مرجعاً لهم، وقال عنه «ساجي» أنه معروف عنه «حسن الراي».

ولقد أجرى مؤلف الكتاب أكثر من اتصال هاتفي معه بغية تصويب بعض الأفكار والمعلومات زيادة في الحرص على صحتها وتوثيقها ولم يتحقق ذلك بالشكل المطلوب.



الباب الثامن

تنفيذ حكم الإعدام بالمرشد وملابساته

والسؤال: لماذا كان التنفيذ في دمشق؟...

الفصل الأول :

التعبئة النفسية العامة ضد المرشد لماذا؟

الفصل الثاني :

الحكومة وإعلامها الرسمي ضد المرشد

على المستويين الداخلي والخارجي

الفصل الثالث :

محاكمة سياسة أكثر مما هي جنائية

الفصل الرابع :

مبحث خاص :

أين أوراق ووثائق المحاكمة؟

من أخفاها ولماذا؟

الفصل الخامس :

تنفيذ الحكم ومجرياته

الفصل السادس :

آخر الكلام ... كلام لابد منه



الفصل الأول :

التعبئة النفسية العامة ضد المرشد لماذا؟

كانت سورية كلها تتابع باهتمام ما تناقلته الصحافة عن محاكمة «سلمان المرشد» نائب الحفة وأتباعه، كما تناقلت وكالات الأنباء العالمية وإذاعاتها أحداث المحاكمة والحكم، لأن المرشد وقضيته كانت منذ زمن طويل تثير الاهتمام المحلي والخارجي، ولقد رأينا كيف اهتمت باريس بقضيته وسنتذكر أنه عندما نفي للرقة جرى اتخاذ القرار بالنفي بناء على اجتماع عقد لدى المفوض السامي ببيروت.

وقد رأينا كيف أن سلطات الاحتلال الفرنسي – البريطاني كادت تصطدم مع بعضها في محافظة اللاذقية حول المرشد وكيفية التعاطي معه هناك حيث جعلوا منه وسيلة أو سبباً لتحرش هذه السلطات ببعضها لإثبات الوجود.

ومن حيث النتيجة فقد سخرت قضية المحاكمة للإساءة للرجل وسمعته، وجرت تعبئة نفسية عامة كان هدفها الإساءة إلى العلويين كافة، في المرحلة التي استهدفتهم كما استهدفت المواطنين الدروز وكيف جرى تأليب الفئات الشعبية ضد آل الأطرش وبتحريض لم يكن مخفياً من قبل حكومة الاستقلال على عهد القوتلي. ففي مدونات الباحث محمد جمال باروت ما يشير إلى هذا الموضوع بصراحة وهاهو يقول:

«كانت سياسة الحكومة السورية بعد انتخابات عام ١٩٤٣ موجهة بشكل رسمي منهجي لتحطيم زعامتي العلويين والأطارشة في جبل العرب «الدروز» اللتين تم اتهامهما بالانفصالية. ولكن الموقف من الزعامتين امتد فعلياً إلى موقف سلبي

من تمثيلهما في الحكومات الوطنية منذ العام ١٩٤٣ بعد أن كانوا ممثلين في حكومات حسن الحكيم وجميل الألشي وعطا الأيوبي خلال الفترة الواقعة بين دخول قوات الحلفاء إلى سورية بعد الحرب العالمية الثانية وتصفية حكم فيشي في سورية، وبين تشكيل حكومة سعد الله الجابري في العام ١٩٤٣ . وقد أبدى القوتلي موقفاً متصلباً تجاه تعيين أي درزي او علوي في الحكومة، في حين حرص على تمثيل الأقليات المسيحية».

ونتابع مع باروت :

«ويقول جميل مردم بك في أوراقه أن القوتلي رد على الوزير البريطاني «شون» بشأن تمثيل العلويين في الحكومة إلى أنه إلى أن يتوقف الفرنسيون عن الدسائس في جبال العلويين، فلا يمكن أن يفعل الكثير من أجلهم» بينما سلطان الأطرش لا يطلب منصباً له، مع أن موقف القوتلي من المرشد كان على ما يبدو وفق بعض المؤشرات أقل عدائية من موقفه من الأطارشة».

«وقد حاول القوتلي أن يستوعب منهم سلطان باشا الأطرش الذي رفض إغراءات الحكم ولم تكن لديه بالفعل أية أهمية للمناصب، وحافظ على نقده الشديد للحكومة في نوع من حركة كرامة لما قدمه الدروز في سبيل استقلال سورية ووحدتها، مع حرصه على الخط الاندماجي الوطني»[1] .

نستدل من ذلك على الجو المشحون آنذاك ضد العلويين بشكل عام وكان المرشد هو علوي بالضرورة في أذهان الناس على مستوى الداخل مشمولاً بهذا الشحن طبعاً. ولقد رأينا كيف أن سعد الله الجابري حاول وهو في زيارة لمصر تقديم الأموال

---

(١) باروت صفحة ٢٧٥ مع الإشارة إلى مصادره حول هذا الموضوع لاسيما شيبلر (انتفاضات جبل الدروز – حوران من العهد العثماني حتى دولة الاستقلال ١٨٥٠ – ١٩٤٩ المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت) أوراق جميل مردم بك ص ٣٩٣ - ٣٩٤- مع الإشارة هنا إلى أن سلطان باشا الأطرش هو القائد العام للثورة السورية ضد الانتداب الفرنسي ١٩٢٥ – ١٩٢٦.

للصحافة المصرية لتصطف ضد المرشد بدون وجه حق. وكذلك الكتب والنشرات التي صدرت ضده وأنفقت عليها الحكومة.

إن هذه التعبئة النفسية نجحت إلى حد كبير في تسميم الأفكار ضد الرجل لإظهاره على صورة شقي عبأ العصابات ضد الحكومة، وادعى الربوبية... الخ ثم جاءت قرارات نفي أولاده وأتباعه خارج المحافظة لتشتيتهم وللتمكين لأعدائه وخصومه من متابعة إجراءاتهم والانتقام منه ومن أهله بتلك الصورة الوحشية.

ونحن هنا لا نعمل لقلب المعادلة وتأجيج الخواطر والنفوس ضد هؤلاء الخصوم اليوم، على العكس نحن ندعو لتعميق التآخي بين أبناء الوطن انطلاقاً من أن ذلك الماضي الكالح السواد ذهب بلا رجعة، وما نكتبه لا يخرج عن دائرة استحضار التاريخ على حقيقته طالما نحن نستقصي عن الحقيقة التاريخية في زمنها أو نبحث عن الحقيقة حسب عنوان الكتاب وهو ما يلمسه كل من يطالع صفحاته... فالوحدة الوطنية هي الشعار، وتعميق هذه الوحدة هو الهدف الدائم على مستوى الوطن العربي السوري، وتبقى الوحدة القومية هي الأمل المرتجى لأبناء أمتنا العربية جمعاء مهما صعب طريقها أو تكاثر أعداؤها.



الفصل الثاني :

الحكومة وإعلامها الرسمي ضد المرشد على المستويين الداخلي والخارجي

لقد ثبت وبالأدلة والشواهد بأن حكومة الاستقلال بزعامة القوتلي ورهطه جعلت من قضية المرشد المحلية في محافظة اللاذقية قضية ذات بعد عربي أيضاً، فقد خططت سياسياً وإعلامياً لإلباسها أثواباً مبرقعة فيها تلاوين من السياسة ومن المروق الديني ومن التعامل مع الأجنبي إلى سائر التهم التي وجهت للمرشد حتى بعد إعدامه... ولكن لماذا؟ هل لتبرير الإجراءات الشديدة التي اتخذت بحقه وبما لا يتفق مع ما وجهت إليه من تهم بُرئ من معظمها أم لإرهاب الشعب ككل؟ أم ماذا؟

لذلك وبعد سنتين وثلاثة أشهر فقط من إعدام المرشد ومن ممارسات الحكم التعسفي آنذاك قام انقلاب الزعيم وهلل له الشعب وكَبّر بمظاهرات تأييد حاشدة لا ترحيباً بالحكم العسكري بل للخلاص من نظام حكم اتصف بالعسف وبالفوقية الطبقية والتعصب.

ونجد أن جورج دكر مثلاً وهو كاتب ومؤلف كان الأشد والأقسى على المرشد وذلك في كتابه «مدعي الألوهية في القرن العشرين» ويعتبر من أشد الكتب والنشرات والحملات الصحافية التي تناولت سلمان المرشد وبما يؤكد أنصاره ومريدوه أنها كانت عبارة عن مجموعة أكاذيب كان هدفها تضليل الرأي العام في محافظة اللاذقية وعلى مستوى البلاد ككل، وقف وراءها أصحاب السلطة من إداريين ودركيين

وبتحريض مكشوف وشبه علني من أصحاب النفوذ المحلي في المحافظة الذين تولوا تمويل تلك الحملات وتغذيتها بالأموال وكان يقف على رأسهم جميعاً المحافظ عادل العظمة وسعد الله الجابري رئيس الوزراء شخصياً... ونطالع في صحائف التاريخ المدون والمقروء عن تلك المرحلة أن مؤسسة الحكم عزمت بشكل نهائي على تصفية المرشد ليس اغتيالاً بل على يد القانون وباسم الشرعية تحت ضغط كبار رجال الإقطاع وأصحاب النفوذ وبنصيحة بريطانية وموافقة فرنسية وكلهم من أتباع الكتلة الوطنية الحاكمة ومداميك نفوذها في المحافظة ونجد لهم أشباهاً في معظم محافظات البلاد حيث كانت تسود سلطة الإقطاع والعشائرية لاسيما في حلب وحماة والجزيرة ودير الزور ومعرة النعمان خاصة.

حقيقة الأمور

هذا ما يقوله أهل سلمان المرشد ومناصروه الآن. وأنا شخصياً اعتقد كقارئ ومدون جيد لتاريخ بلدنا ومتابع، وكمسؤول أمني وإداري عملت سابقاً في محافظة اللاذقية وأريافها وكبعثي عريق ومثقف ماركسي طبعاً، أميل إلى الاعتقاد بأن ما يسوقه هؤلاء من معلومات يتطابق مع تاريخ تلك الحقبة ومأساة سلمان المرشد فيها، وسنجد وثائق كثيرة تدعم ما أشيع وما قيل أو دوِّن حول الظلم الذي تعرض له الرجل وأسرته وأهل بلده. ودورنا الآن هو إظهار ذلك الظلم ليس إلاَّ وسنجد المرشد نفسه يتحدى ويستفز هؤلاء الظلاَّم معتزاً بما آل إليه هو وعشيرته من قوة ومن تحرر وضعهما في خدمة الفلاح المستلبة حقوقه ومن أجل تحريره من ربقة الإقطاع. ولقد نجح في تحدياته واستعاد بعضاً من الأراضي المستلبة فهل المطالبة بمعاملة الفلاحين كمواطنين وليس كعبيد يعتبر استفزازاً للدولة وخروجاً على قوانينها؟

إنه لم يفعل أكثر من العزة والكرامة والمساواة لعشيرته ولجميع الفلاحين المستلبة حقوقهم من حوله، وكذلك العمال بالضرورة في تلك المرحلة التي تزامنت مع التحرك العمالي في العاصمة والمدن الأخرى وولادة قانون العمل في نفس العام ١٩٤٦.

دور الجابري

وحسب مدونات أحمد نهاد السياف نقلاً عن جمال باروت في كتابه «شعاع قبل الفجر» نجد سعد الله الجابري يعيد لخزينة الدولة قبيل وفاته مبلغ ١٥٠٠٠ ليرة سورية وهي ما تبقى معه من أصل ٧٥٠٠٠ ليرة سورية قبضها سلفة من خزينة الدولة ليوزعها على الصحافيين المصريين بغية إسكاتهم عن تناول قضية سلمان المرشد بالنقد والتحليل. وسنجد عباس محمود العقاد الكاتب المصري المعروف وكيف حمل على سلمان المرشد عقب إعدامه. فهل كانت كتابته مأجورة؟ لأن ما كتبه كأسلوب وكتحامل يدل على ذلك. وهل لم تعد لدى العقاد من مواضيع وشؤون وشجون على مستوى مصر والوطن العربي سوى قضية المرشد ليكتب عنها وبتحامل ملحوظ وهو الأديب الكبير؟

وإصدار كتابين عن المرشد

وكانت هناك مخصصات مستورة – كما هو اسمها الرسمي – تدرج في موازنة الدولة سوياً لتنفق بدون رقابة مالية. وقد أنفقت حكومة الجابري من هذه المخصصات السرية في مجال محاربة المرشد، وأخرجت كتابين عن الرجل ملئت بالأكاذيب وأشكال التحامل والتزييف، أولهما كتاب تولى إصداره «جورج دكر» صدر قبل شهر من بدء المحاكمة وتمهيداً لها، والمؤلف يهدي كتابه إلى «رجل العلم والإخلاص والعدل صاحب المعالي عادل بك العظمة محافظ اللاذقية الممتاز» وينشر صورة المحافظ في مقدمة الكتاب. كما وضع صورة «صاحب الدولة جميل مردم بك رئيس الوزارة السورية ووزير الداخلية حين صدور الكتاب» ومن المعلوم أن رئيس الوزارة السابق سعد الله الجابري كان هو رئيس الوزارة التي أشرفت على قضية المرشد ووضبتها. ولم يلبث أن توفي الجابري بتشمع الكبد بتاريخ حزيران ١٩٤٧ أي بعد مرور ستة أشهر على إعدام المرشد وكان ينوب عنه نائبه خالد العظم ثم خلفهما جميل مردم بك.

ويختم «دكر» كتابه بالآتي:

«ونرى لزاماً علينا ونحن نختم هذا الكتاب أن نسجل مرة ثانية ما يعرب عنه الرأي العام من شكر وثناء:

- لفخامة رئيس الجمهورية شكري بك القوتلي المعظم لموافقته على سياسة الحزم التي اتبعها محافظ اللاذقية، وعلى تنفيذ الحكم العادل «بالرب».
- لمعالي عادل بك العظمة محافظ اللاذقية.
- لسعادة العقيد محمد علي بك عزمت قائد لواء الدرك السوري الثالث.

وكان جورج دكر* من موظفي إدارة الداخلية في المحافظة ومحسوباً على علي الكنج مدير الداخلية السابق على عهد الدولة العلوية التي كانت تناصب المرشد العداء الشديد، وينتمي دكر إلى أسرة مسيحية لاذقانية بارزة. وحسب محمد الهواش فإن أسرة دكر كانت تلتصق شرائحها العليا التصاقاً تاماً بالمصالح الفرنسية وكان بينها اسحق بطرس دكر خريج «الجيني سيفيل بباريس» الذي تولى أعمال وأشغال شركة الالتزامات الفرنسية.

الكتاب الحكومي الثاني عن سلمان المرشد وضعه أحمد عيسى الفيل «المجلس العدلي أو الحكم على الرب المرشد» طبع في دمشق وكان يسمي نفسه «الصحافي الثائر»**. فكيف هو ثائر؟ بينما هو في خدمة النظام والتسمية الأصح «الصحافي الجائر».



* كتاب دكر وحسب مطالعتي له، كانت مواده وتحامله موضوعة بعناية من قبل أجهزة مختصة، وتعاون على وضعه أكثر من فريق عمل، لتبرير الحملة والإعدام.

** أحمد عيسى الفيل صحافي قديم أصله من مصياف – وعرفته شخصياً في الستينات من القرن الماضي عندما شغلت منصب مدير عام الأنباء عام ١٩٦٥ على عهد البعث طبعاً.

الفصل الثالث :

محاكمة سياسية أكثر مما هي جنائية

هناك إجماع على أن محاكمة سلمان المرشد كانت سياسية مائة بالمائة، وكان قرار الاتهام نفسه، وكذلك المراسيم الجمهورية التي صدرت بالتصديق تظهر القضية وكأنها سياسية وبموجب أوراق رسمية، لكن لم تثبت على الرجل أية تهمة مما أتى بها قرار الاتهام فلا هو ألف عصابات للاستيلاء على الحكم ولا أقدم على جرم الخيانة. ولقد بحثنا في ذلك كله وانتهت أمور المحاكمة للحكم على الرجل بالإعدام جنائياً... مجرد تهمة جنائية انحصرت بقتله لزوجته والتسبب بمقتل آخرين. «التسبب» وهي تهم ثبت وقوعها في جملة من الظروف التي كان لابد أن يطبق عليها أكثر من نص قانوني يوجب تخفيف الحكم، في موجبات القرار. حتى في حالة عدم التخفيف القانوني – القضائي كان لابد لرئيس الجمهورية من استبدال حكم الإعدام بالمؤبد وهو ما ينطبق على أي جرم جنائي بالقتل يقع في ظروف مشابهة... وهنا سنجد بأنه كان للسياسة دورها في مجريات المحاكمة، حيث صدر قرار الحكم وهو مشوب بالسياسة وكذلك مرسوم تصديق رئيس الجمهورية على الحكم لاحقاً، وجاء مرسوم التصديق هذا متجاوزاً جميع التهم السابقة التي وردت في مرسوم المصادقة على قرار الاتهام بترؤس عصابة من الأشقياء المسلحين ومحاولة قلب نظام الحكم... الخ. وكان تأليف المجلس العدلي بالأصل على شكل محكمة استثنائية أحكامها مبرمة لا تخضع لأي شكل من أشكال الطعن أمام محكمة النقض أو التمييز، وهذا دليل ساطع على أن الحكومة كانت تنوي الحكم عليه بالإعدام وتنفيذ الحكم وبالسرعة القصوى .

نص المرسوم المعاب بتصديق الحكم

مرسوم رقم ١١٥٨

ان رئيس الجمهورية السورية*

بناء على الحكم الصادر عن المجلس العدلي المنعقد باللاذقية بتاريخ ١٧ المحرم ١٣٦٦ هـ وفي ١٠ ك ١ /ديسمبر ١٩٤٦ م رقم أساس ١و٢ قرار بإعدام سلمان بن يونس من أهالي قرية جوبة برغال، وعلي سلمان سعيد من أهالي قرية القزمولية وحسن بن طراف المحمد من أهالي قرية ليفين التابعة قضاء الحفة من أعمال محافظة اللاذقية لارتكابهم جناية ترؤس عصابة من الأشقياء المسلحين غايتها ضبط أملاك جم غفير من الأهلين ونهبها والإغارة عليها، وقيامهم مع أفراد عصابتهم لصد رجال الدرك عن إدراكهم ولقبضهم بقوة السلاح مما أدى إلى قتل كل من محمود عديرة وصالح شرارة والدركي إبراهيم بغدادي أثناء قيامه بوظيفته قصداً بتاريخ ٢١ شباط ١٩٤٥ وقتل كل من الضابط الدركي جميل هلال والجندي الدركي طاهر مكناس قصداً** وجرح كل من القائد الدركي السيد صادق الداغستاني والملازم الدركي السيد حسن الخير والوكيل الضابط السيد هايل الجرمقاني والعريف السيد صبحي المارتيني، وعدنان الزين والدركيين السيدين عبد الكريم هارون وتيسير السباعي أثناء قيامهم بوظائفهم بتاريخ ١٩٤٦/٩/١٣ وقتل هلالة بنت محمود داوود بتاريخ ١٩٤٦/٩/١٣ قصداً من قبل زوجها المجرم الأول

---

* كانت الدولة تدعى «الجمهورية السورية» انذاك، ولعله من المفارقات العجيبة ان إطلاق تسمية «الجمهورية العربية السورية» جرى لأول مرة في عهد الانفصال عام ١٩٦١ .

** هل لاحظنا تبدل المواصفات الجرمية؟ ففي قرار الاتهام ترؤس عصابة للاستيلاء على الحكم، وفي مرسوم التصديق مجرد ترؤس عصابة من الأشقياء غايتها ضبط أملاك الأهلين وقتل اخرين . وهذا تناقض معيب في أوراق رسمية اتهامية .

سلمان مرشد، وقتل الدركي عبد القادر أورفلي أثناء قيامه بوظيفته قصداً* من قبل المجرمين علي بن سليمان سعيد وحسن بن طراف المحمد بتاريخ ٣ مايس /أيار ١٩٤٥ وذلك عملاً بأحكام المادتين ٦٢ و١٧٤ من قانون الجزاء، وبناء على المادتين ٦٢ و١٧٤ من قانون الجزاء.

وبناء على اقتراح وزير العدلية

يرسم ما يلي:

مادة ١ — ينفذ الحكم الصادر عن المجلس العدلي بتاريخ ١٧ المحرم ١٣٦٦ هـ وفي ١٠ ك ١ /ديسمبر ١٩٤٦ م رقم (١) أساس و(٢) قرار بإعدام المجرمين سلمان بن مرشد من أهالي قرية جوب برغال وعلي بن سلمان سعيد من أهالي قرية القزمولية وحسن طراف المحمد من أهالي قرية ليفين التابعة قضاء الحفة من أعمال محافظة اللاذقية.

مادة ٢ — يذاع هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه.

دمشق ٢١ المحرم ١٣٦٦ هـ و١٤/١٢/١٩٤٦ م

شكري القوتلي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

خالد العظم

• جريمة القتل القصد لا تؤدي بالضرورة للعقوبة بالإعدام حسب القانون الجنائي العام، ولم تكن قرارات المجلس العدلي خاضعة للتمييز أو النقض، لأنه لو كانت كذلك لأوجبت محكمة التمييز نقض الحكم لنصه بالإعدام، بينما مواصفات الجريمة لا توجب هذا الحكم الشديد حسب معلوماتي ودراساتي الحقوقية المتواضعة.

هناك ملاحظة هامة تستوجب الذكر وهي أنه لم يكن من ضرورة لصدور بيان مطول عن رئيس الجمهورية يتضمن التهم وحيثيات الحكم كمقدمة للمرسوم بل الاكتفاء بنص المرسوم ويبدأ عادة كالتالي:

المرسوم ١١٥٨

رئيس الجمهورية

بناء على الحكم الصادر عن المجلس العدلي المنعقد باللاذقية الخ

وبناء على اقتراح وزير العدلية

يرسم ما يلي : إلخ ...

وملاحظة ثانية أيضاً أنه ليس من المعتاد أو الأصول القول بإعدام المجرمين فلان وفلان في نص المرسوم الجمهوري بل الاكتفاء بالقول : بإعدام المحكومين فلان وفلان... لأن المرسوم الجمهوري تتقيد عباراته ونصوصه باعتبارات بذاتها.

لكن هنا كانوا يتقصدون تقديم المرسوم ببيان مطول على غير المعتاد وكذلك التقصد فيه بإطلاق صفة الإجرام على المعنيين زيادة في التعبئة النفسية.



الفصل الرابع :

مبحث خاص

أين أوراق ووثائق المحاكمة؟
من أخفاها ولماذا؟

يشير الأستاذ محمد جمال باروت إلى ناحية هامة جداً وهي فقدان أي أثر لأوراق ووثائق المحاكمة: «بل أن وثائق المحاكمة مفقودة لم يبق منها سوى نص الحكم المحفوظ فردياً وليس مؤسسياً في أي أرشيف قضائي أو رسمي»...

ويبقى السؤال هو هل يمكن لأحد أن يخفي إضبارة قضائية كهذه لو لم تكن مليئة بالمطاعن القانونية؟

ويشير باروت أيضاً إلى مقولة أحمد نهاد السياف بأن إعدام المرشد لم يكن له أية صلة بقضية «الخيانة العظمى» التي اتهمته حكومة سعد الله الجابري بها، وبرأته المحكمة نفسها منها، واعتبرها المرشد أهم شيء في كل الفصل الدرامي حين اعتبر في بدء المحاكمة أن ما يهمه فقط من التهم الموجهة إليه هو مسالة اتهامه بالخيانة العظمى وليس الاتهامات الأخرى، واعتبر في نهايتها أن المحكمة تستحق الشكر لأنها برأته من تلك التهمة، وبالتالي لا يطلب أي شفقة، بل يسير مطمئناً إلى المشنقة.

جوهر الصراع
كان على ملكية الأرض المغتصبة

يشير باروت هنا إلى أن السياف لم يعط أي وزن لذلك، فلقد كانت قناعته راسخة في أن جوهر الصراع هو ما بين إقطاعيي اللاذقية وزعمائها المحسوبين على العهد وبين المرشد، حيث قام إقطاعيو اللاذقية بتلبيسه بالخيانة العظمى

التي تبنتها الدولة بموجب مرسوم جمهوري جعل من المحاكمة سابقة لـ «محاكم الشعب» الثورية الاعتباطية اللاحقة التي تختنق فيها العدالة نفسها».

كان هذا رأي المرحوم السياف نؤيده فيه وأشار كتابنا هذا منذ البداية بأن مأساة المرشد كان محورها الصراع شبه الطبقي ضد الإقطاع.

التاريخ لا يعرف الصمت

ويتحدث باروت في موضع آخر محققاً ومعقباً على دور السياف وسرديته للحدث، فنجده يعطيها صفة الرواية... ولكن أية رواية؟ إنها الرواية التي تطرح التاريخ الآخر... «التاريخ الممنوع». وتأتي أهميتها العلمية كونها أول رواية حقلية داخلية مباشرة عن تلك التجربة «المغيبة والمطموسة» لأسباب شتى معقدة... إلى أن يخلص بالقول الهادف الصريح: أن التاريخ ليس سردية مكونة نهاية، بل هي سردية مستمرة في التكون، لأنه مهما صمت التاريخ لأسباب شتى فإن بعض القضايا، لابد أن يأتي يوم ويجهر فيه بصوت طليق بما يزحزح «السرديات الرسمية».

ويعني باروت بقوله البليغ الدلالة هنا بأن جميع بيانات الحكومة الرسمية ووثائقها قابلة للزحزحة أمام حقائق التاريخ والجهر بها. وهاهو يؤكد على ذلك بقول أكثر وضوحاً وبياناً ونؤيده فيه:

«ما تلعبه أوراق السياف هذه في جزء أساسي منها «هو نقل الصامت في التاريخ إلى موقع الناطق، وكذلك نقل منطقة الصمت في مدرسة التاريخ السوري الحديث إلى منطقة الصوت، ومواجهة الجميع بأن هناك تكوينات في سورية أخرى تسكت عنها مدرسة التاريخ السوري المهيمن.

ويشير الباحث باروت إلى ناحية ثانية ملفتة أيضاً في قراءته لمذكرات السياف المتعلقة بالمرشد وما حققه فيها ليجد أنها دعوة حوارية للإنصاف والعدالة في رحاب التاريخ المعقد المستمر – قبل الآن وبعده وفي المستقبل – وليستنتج أيضاً أنه من الطبيعي، بحكم الطمس، أن يتم هنا التركيز على ما يضيء وصفية المحكوم وليس الحاكم، والمُسَيْطَر عليه وليس المُسَيطِر، والضحية وليس الجلاد... فرواية الحاكم صائتة بينما رواية المحكوم صامتة.



الفصل الخامس :

تنفيذ الحكم بالإعدام ومجرياته

خلافاً لما نشر أو أذيع من قبل وسائل الإعلام عقب الإعدام، فإن المرشد لم يلتمس من رئاسة الجمهورية تخفيف الحكم أي تنزيل عقوبة الإعدام، على ما جرت العادة. ولقد رأينا كيف وقف في ساحة المحكمة ليعلن بشجاعة حين سأله رئيس المجلس العدلي إن كان يطلب تخفيض الحكم «مجرد التخفيض» أنه يرفض طلب تخفيف الحكم معلناً شكره للمحكمة لأنها لم تتهمه بجريمة الخيانة العظمى «وكان هذا هو همه الكبير» وطلب لف جسده بالعلم السوري المفدى... وسنلاحظ أنه لم يتعرض لأحد من خصومه أو من المسؤولين بأية عبارات أو حملات على أحد فقد كبر على محنته ولم ينزل إلى مواقع الإسفاف... وهذه شجاعة ذاتية وإباء شخصي يسجل له... فقد مضى رجلاً شجاعاً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى يتطابق مع صفاته. وحكموا على ابنه فاتح بالإعدام ثم خفضوا الحكم لخمسة عشر عاماً ومثلها نفي وحكموا على شقيقه سميع بالسجن لمدة عشر سنوات ومثلها نفي وخفض الحكم لخمسة وكان عمره ١٧ عاماً أي هو بمثابة حدث وحكم على آخرين بمدد متفاوتة من السجن والنفي نساء ورجالاً.

كيف جرت مراسم الإعدام؟

وها نحن ننشر هنا بما يشبه التفصيل حول ليلة تنفيذ الحكم ومجريات الأمور في مساء يوم الأحد في ١٠ ك ١ /ديسمبر ١٩٤٦ في سجن اللاذقية لتثبيت حدث الإعدام وهذا من ضرورات استكمال أحداث تلك المرحلة ومفرداتها التاريخية الفاجعة.

كانت الساعة تشير إلى الثامنة مساء من ذلك اليوم عندما جرى إعلام المحكومين بالتهيؤ للانتقال إلى دمشق، ولم يبلغوهم أن ساعة تنفيذ الحكم قد دنت وفي دمشق.

يبقى السؤال: لماذا في دمشق بالذات؟

والسؤال هنا: لماذا نفذ الحكم في دمشق، ولمَ لم ينفذ في اللاذقية حسب التقاليد القضائية من ناحية تنفيذ الأحكام في مكان المحكمة والمحاكمة وموقع السجن والاعتقال، ومع أنه ليس هناك من نص لا يجيز التنفيذ في مكان آخر لأسباب يعود تقديرها للسلطات المختصة، فإن قرار تنفيذ الحكم بالمرشد كان بدون شك شيئاً استثنائياً ولأسباب أمنية بالدرجة الأولى من ناحية التحسب لوقوع أية مضاعفات غير محسوبة أو متوقعة أمنياً. وهذا إجراء لا غبار عليه.

على أن المسألة هنا كانت تعود لأسباب أخرى أيضاً لعل أقلها إبراز وإظهار قوة الحكم وسيطرته على مستوى العاصمة والدولة ككل، وليس على مستوى اللاذقية فحسب... وحيث هناك في العاصمة رغبت الحكومة إبراز هويتها المذهبية وهيبتها السياسية على حساب الرجل الذي استقووا عليه بقوة الشرعية وإمكاناتها رغم أنه تمسك منذ البداية أن يبدو مواطناً مسالماً ومستجيباً لمقررات السلطة، مؤكداً أن تسلحه ومسلحيه كانا لحماية نفسه من خصومه المسلحين على تعددهم، وهذا شيء أثبتناه في هذا الكتاب بالاستناد إلى مصادر موثوقة وموثقة.

وسبق القول بأنه كانت للرجل حساباته التي أزعجت خصومه وحلفاؤهم في السلطة بسبب مطالبته بالمساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والمذهبية والطبقية.

أجل لقد تقصدت الحكومة آنذاك أن تنفذ الحكم في المرشد في دمشق وغادرت سيارة السجن المحروسة بشدة إلى دمشق وهي تحمل المحكومين إلى مصيرهم المحتوم تتقدمها سيارة القائد العام للدرك الزعيم «هرانت» وحرسه الخاص.

وفي حوالي الساعة الرابعة صباحاً أطل الركب على العاصمة وتوجه إلى إدارة الشرطة العامة وتقع إلى جوار سراي الحكومة غرباً* ونزل المحكومون إلى مبنى الإدارة حيث وضعوا في إحدى الغرف، وكان المبنى يعج بالمسؤولين. بدءاً من رئيس الوزراء بالوكالة خالد العظم ووزير الداخلية صبري العسلي وميخائيل اليان وزير الأشغال العامة وكبار ضباط الدرك والشرطة.

وكان حاضراً بالطبع رئيس المجلس العدلي فؤاد محاسني وعضو المجلس مصطفى رحيباني، والنائب العام الزعيم مصطفى حكمت العدوي، وغالب ميرزو مدير عام الشرطة، ومدير سجن القلعة العقيد عزت الساطي وآخرون.

وكان حاضراً أيضاً الشيخ علي أديب أحد كبار مشايخ الطائفة العلوية، الذي دخل على المحكومين مسلماً عليهم وأنبأهم بالنهاية، ثم حاول جاهداً ممارسة الطقوس الدينية المعتادة في أمثال هذه الحالة المحزنة (دون جدوى) ولم يتمكن من ذلك.

فماذا كان موقف المرشد ولماذا؟

لقد أجاب على سلام رجل الدين وحياه طبعاً مكتفياً بوصية واحدة وهو أن يلف جسده بالعلم السوري، وخلافاً لما أشيع عن تحميله للشيخ وصيته الأخيرة، علماً أن الوصية تملى خطياً في أمثال هذه الحالات وليس مشافهة.

واقترب منه فؤاد محاسني رئيس المحكمة مستوضحاً عن رغبته الأخيرة؟ وهنا سأل سلمان المرشد لمن ستسلم جثته؟ وقبل أن يتلقى الجواب نزع ساعة يده وسلمها لمحاسني وطلب منه تسليمها لابنه سميع لأنها كانت أصلاً له.

بعد ذلك حلت لحظة التوجه لتنفيذ الحكم في ساحة المرجة قرب «الفندق الأموي كما أسمه آنذاك» فندق «عمر الخيام» حالياً. وانتقل الجميع إلى هناك بسيارة الشرطة وبدت المشنقة منصوبة بحبالها الثلاثة وساحة المرجة محاطة بالحراسة كالمعتاد.

* تقع غرب مبنى وزارة الداخلية حالياً «سراي المرجة».

كانت الساعة تقارب الخامسة عندما ألبسوهم الثوب الأبيض وعلق على صدورهم نص الحكم ثم بدأ الموظف العدلي الكبير شاكر السباعي يتلو حيثيات الحكم ونص المرسوم الجمهوري ١١٥٨ بتصديق الحكم وتنفيذه.

وهنا خاطب المرشد الموجودين وكان على رأسهم صبري العسلي وزير الداخلية قائلاً:

أهكذا هو وعد الشرف لديكم يا أبو شجاع؟ يا حيف... وهنا حاول العسلي الإجابة ومضغ بضع كلمات غير مفهومة. علماً أن حضور وزير الداخلية مراسم الإعدام لم تكن له سابقة حتى في بلدان العالم الأخرى. إذ هناك تعليمات دائمة تنص على حضور رئيس وأعضاء اللجنة القضائية المكلفة بالإشراف على تنفيذ الحكم.

هنا يقوم الدليل الدامغ على أن الحكومة كانت طرفاً ضد الرجل، وحضورها يدل على ذلك أيضاً، وأرغب في التعليق أيضاً بأنه جرى العرف على عدم حضور رئيس المحكمة التي تتولى الحكم أو أي من أعضائها عملية الإعدام، لأن هذا الحضور يشكل إرهاباً نفسياً للمحكوم، ومع ذلك نجد رئيس المحكمة المحاسني حاضراً. ولم يطلب المرشد شيئاً من الهيئة المكلفة بالتنفيذ.

وهنا تقدم منه الشيخ علي ديب وسأله إذا كان يريد أن يقول شيئاً أو يتلقى منه كلاماً (على ما هو مألوف في أمثال هذه الحالات) فكان جوابه الرفض ثم أسكته عندما حاول أن يخفف عنه.

تدخين السيجارة

على أن الرجل تقدم من جلاديه بطلب واحد فقط هو تدخين سيكارة قبل التنفيذ. فقد هان عنده كل شيء، حتى الحياة، وطلب مجرد تدخين سيكارة وهذا منتهى رباطة الجأش فكيف لرجل أن يقوم بلف سيكارة بكل هدوء ويدخنها حتى آخرها والمشنقة منتصبة أمامه تنذره بالموت القريب؟

لبوا طلبه طبعاً وبذلك اثبت ولآخر لحظة عن رجولته ومتانة أعصابه وزهده بالدنيا من حوله حيث أمسك بالسيكارة – على ما نقله الحضور الذين شهدوا

الإعدام – ودخنها بهدوء والكل من حوله صامت ساكن، وبدا كما لو أنه لم يكن على وشك الموت. ثم هب واقفاً واتجه صوب المشنقة وكذلك صحبه... وبعد لحظات انتهى كل شيء.

جدير بالذكر وعلى ما رواه البعض من أن المرشد رغب لو يتم تنفيذ الحكم فيه وفي صحبه بالإعدام بالرصاص، ولم يجب هذا الطلب، على أنه رفض هو وصحبه أن تغطى وجوههم لحظة الإعدام. وهو إجراء غير ملزم إلا في حالة الإعدام رمياً بالرصاص.

وفي تمام الساعة التاسعة أنزلت الجثث الثلاث ونقلت إلى المستشفى الوطني لإجراء الفحص الطبي المعتاد. ثم بعد ذلك أجريت عليها مراسم الدفن المعتادة ولفت بالأكفان وجرت عليها الصلاة المعتادة «صلاة الجنازة» ثم نقلت إلى جبل قاسيون حيث ووريت التراب بالمراسم المعتادة أيضاً. وهذا من صميم التعليمات الرسمية في أمثال هذه الحالات تشرف على تنفيذها اللجنة القضائية المولجة بتنفيذ حكم الإعدام.

لقد أخفوا القبر ومكانه

طبعاً كان الدفن في قاسيون جبل دمشق بموجب قرار سياسي ليبقى جثمان الرجل ومدفنه مجهولاً وبعيداً عن موطنه. وكان هذا إمعاناً في الظلم ودليلاً عليه.

لقد مات الجميع الحكام والمحكومون، ولم يبق قائماً ماثلاً سوى هذا الوطن أدامه الله ومتعه بالمنعة والوحدة والصمود عربياً شامخاً أبدياً.

يبقى القول أن الدولة وبمشورة آل شريتح والرهط الإقطاعي اجتثت آل المرشد وأقاربهم وأهلهم من بلدة «جوبة برغال» بعد نهب بيت المرشد ومقتنياته من الأموال المنقولة، ولا أعلم كيف جرى التصرف بأملاكهم هناك، لأنه لا يوجد اليوم أي مرشدي واحد في البلدة ولا أسرة المرشد، حيث لا يقيم أحد منهم فيها. وإقامتهم حالياً في مدينة حمص وفي الغاب وفي بلدات عديدة أخرى ينتشرون فيها. ومن

جانبهم – كما علمت – سامحوا الجميع وهم على علاقة طيبة مع الجميع وكان نزاع المرشد في الأساس مع خصومه التقليديين وليس مع عامة الناس، راجياً أن يكون بحثي عن الحقيقة استوفى الحقيقة التاريخية المطلوبة وحقق هدفه الذي يحمله اسمه «البحث عن الحقيقة».



الفصل السادس :

آخر الكلام
... كلام لا بد منه

هنا علينا أن نحلل الأشياء بعد كل الذي كتبناه واستعرضناه، حول سلمان المرشد، ووضعه العشائري وما بلغه من قوة ونفوذ على جميع المستويات متجاوزين كل ما كتبه الوطني الراحل أحمد نهاد السياف في مذكراته وما قدمه من معلومات مشكورة .

إن محافظة اللاذقية وحتى يومنا هذا بالكاد تحللت من الرواسب القديمة وما توارثه شعبها ساحلاً وجبلاً من أفكار ومعتقدات كانت ما تزال تسكن في وجدان أبنائها وهذا كله بتأثير عزلة قاهرة كادت تصبح أزلية لولا خلاص البلاد من عسف الحكم العثماني في مدى خمسة قرون تقريباً وجور الانتداب الفرنسي وريث العثمانيين لمدة ربع قرن، الذي زاد في تقطيع أوصال المنطقة ولخبطة توازناتها .

انا شخصياً تواجدت في المحافظة بعد عشر سنوات من مرحلة المرشد وعاينت ما تعرض له جماعة المرشد من ظلم واضطهاد وكانت الآثار النفسية والأسى ماتزال مقروءة هناك بعد القرارات التي صدرت باجتثاث المرشد والمرشدية وفق خطة متقنة جرى حبكها بتأنٍ شديد منذ اللحظة التي بدأت فيها تباشير القوة الذاتية للحكم الوطني الذي كانت بنيته في الأساس بورجوازية عشائرية إقطاعية مدعمة بأشد معاني التعصب الديني والمذهبي السائد في الداخل وسبق الحديث عن ذلك.

ولكن هل نجحت هذه الخطة وهل استطاعت من حيث النتيجة طمس الحقيقة؟

كان الحكم الوطني أو بعض أطرافه – حسب تحليلنا في صفحات سابقة - يرغب في تعميق جذوره في أرض البلاد وهو بالكاد تخلص من حكم الانتداب، فكان لابد له من كبش سمين يشبع نهمه للسلطة والظهور بمظهر القوة السياسية والعسكرية فكان الكبش الذي أرادوا ذبحه هو سلمان المرشد الذي أحسن الظن فسلمهم نفسه بنية حسنة ... على أنه بقي للمرشد حيزاً ودوراً وذكرى لا تغيب رغم ما بذلوه من جهد لطمسها.

إن هذا الرجل الأسطورة ما كان ليسيطر وتكبر أحجامه لو لم تكن الظروف من حوله مواتية منذ مولده وحتى يفاعته وشبابه. ففي تلك المراحل كانت الشجاعة وقوة الشخصية والفطنة والذكاء وسعة الحيلة هي معيار التفوق، ولو لم يكن سلمان المرشد يملك هذه السمات والصفات لما استطاع أن يطوي كل الزعامات وكل القيادات العشائرية المتوارثة... من أصحاب القوة والنفوذ العشائري والسياسي التي وقفت حياله مضطرة على الحياد من حيث بدا لهم المرشد الشاب إنساناً متواضعاً لا يريد بهم شراً بل مجرد زعيم عشيرة «صغيرة متواضعة أحدثها لنفسه» وبدأ ينهض بها بشكل متسارع بحيث أصبحت قوية مرهوبة الجانب، وعكف على تطوير شؤونها فأنشأ المدارس، وشق الطرق في منطقته ذهاباً وإياباً، وعطف على الفلاحين وكانوا فقراء معوزين خاضعين لأعتى دهاقنة الإقطاع، وطالب بإنصافهم واستخلص لمعظمهم ما استلب من أرضهم مما استثار الإقطاعيين لاسيما كبارهم فتكاتفوا ضده وبدعم غير محدود من سلطات الحكم هناك في أعالي جبل الشعرا المعزول صعب المسالك، وحيث الفقر إلى حد الكفر وكذلك الجهل.

من دون أن ننسى بأن جميع أعضاء النادي العشائري العلوي كانوا يتنافسون ويتبارون في جني المكاسب وأشكال الاستغلال لهذا الشعب الفقير المعزول في جباله.

كانوا يتنافسون وأحياناً يتخاصمون ولكن وفق حسابات موضوعة ومتوارثة، بحيث لم يلغ أحدهم الآخر، وبالتالي هناك تفاهم ضمني على الحدود الجغرافية العشائرية لتقاسم حيوية هذا الشعب... ولطالما توزعوا الأدوار وتوزعوا المكاسب والمناصب لاسيما السياسية منها، فهم وحدهم أعضاء النادي العشائري العلوي المستديم.

كانت أشرعة مراكبهم تتهادى في هذه المحافظة التاريخية بكل تركيبتها الجغرافية والديموغرافية، فالمسلم السني وكذلك المسيحي قبعا في مدن الساحل يتصيدون أهل الجبال في عناكب مدنهم المتقدمة، تاركين للزعامات العلوية التنعم بالدولة واسمها وكل معطياتها يتلهون بها بينما تجارتهم في مدنهم هي الرائجة لتكديس الأموال وجلبها من عائدات هذا الجبل الفقير المنتصب أمامهم بكل جماله ومهابته وفقره وحرمانه يستغلونه ويشفطون خيراته وحيوية أبنائه ويضطرونهم للهجرة... تلك هي الحكاية آنذاك وهي حكاية انتهت أخيراً وانحل النادي العشائري إلى الأبد بزوال أعضائه وورثتهم ويتملك الشعب الآن مقدراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية مندمجاً بالدولة وبالمجتمع العربي السوري من حوله.

ففي نفس اللحظة من منتصف الأربعينيات، ومنذ علقوا حبل المشنقة في عنق الرجل وقد حسبوا أنه الحبل المتين الذي لم يلتف حول سلمان المرشد وحده بل حول كل أعناق الآخرين... في نفس اللحظة كانت الأرحام هناك في الجبل وسائر سورية توالي ولادة الأجيال الجديدة التي كان من حظها أنها تخلصت من العزلة بعد تحقيق وحدة الوطن وحريته وقيام الأحزاب والأفكار الجديدة وافتتاح المدارس والمعاهد والجامعات لينخرط فيها أبناء الشعب من كل الانتماءات والتلاوين الاجتماعية والدينية والمذهبية – بما فيها المرشدية – وبدون تفريق، وبذلك فقط تحرر ذاك الجبل بالذات وسائر الوطن من كل آفات التاريخ الذاهب وبكل صوره القاتمة السواد... وهانحن الآن في عهد التحرر ووحدة الوطن وارتفاع الشعارات القومية في مواجهة التحديات الامبريالية والصهيونية العاتية وإسرائيل، فلم تعد سورية هي «الجمهورية السورية» كما في الدساتير القديمة بل «الجمهورية العربية السورية» ولم يعد في اللاذقية وطرطوس أهل الساحل وأهل الجبل... بل أهل محافظتي اللاذقية وطرطوس العربيتين السوريتين كسائر المحافظات.

ولكن ما تزال هناك خروقات واختراقات وانتكاسات تحدث أحياناً وبالضرورة على يد هذه الأجيال البكر أحياناً، وهذا من طبيعة الأشياء، ومن المفارقات التي تشبه القوانين الطبيعية التي تمر بها كل البلدان في مرحلة انتقالها من القديم إلى الجديد، تنتج عنها أخطاء ومفارقات وانحرافات وأسواء وسيئات لكنها تبقى موقوتة مهما بعد بها الزمن، وليس معنى ذلك أن تقودنا أخطاء اليوم وملابساته إلى العودة للقديم الذي ناضلت أجيالنا طويلاً للخلاص منه والارتقاء نحو الأفضل.

ولقد كان سلمان المرشد وكل الذي استعرضناه يعتبر جزءاً من تاريخ وأحداث تلك المرحلة نستعيد كتابة تاريخه وذكراه في إطار البحث عن الحقيقة... على أمل واحد هو أن تظهر الحقيقة، والحقيقة وحدها لهذه الأجيال الفتية المتعاقبة بعيداً عن الحقد أو التشفي فقد راح الماضي بسواده وبياضه، ونحن نستعيده ونستحضر بعض أحداثه كشيء من التاريخ ليكون عظة فحسب.

إن سورية اليوم تبدو وقد اكتفت من مآسي الأمس ونكباته، واحدة موحدة عربية طموحة تشيد وتبني للجميع مسلمين ومسيحيين لا لفئة دون أخرى... وكذلك دمشق هي اليوم لأبنائها ولكل أبناء الوطن كونها العاصمة الأم الجليلة المعطاء.



خاتمة

مبحث خاص

لمحات حول المرشدية

هذا المبحث يحمل عنواناً ليس لي بل هو منقول عن كتاب جامع آخر صدر حديثاً بطبعتين متتاليتين وستكون هناك طبعات لاحقة على ما أحسب. وضعه مؤلفه بعد جهد ملموس «نور المضيء مرشد»... بأسلوب متميز ومواضيع تاريخية سياسية هامة.

لقد جاء كتاب «لمحات حول المرشدية» وكأنه على موعد مع الحدث التاريخي من حيث يروج الحديث الآن حول المرشدية وجلاء أحداثها، يتحدث فيه حديث العارف وصاحب المعاناة عن كل ما أحاط بمرحلة والده سلمان المرشد «أبو فاتح».

وربما يعطي «الفهرس» المدرج في نهايته فكرة عن تعددية أبحاثه وشمولها وكل ما يتعلق بما أسماه «جبال الساحل» من النواحي التاريخية والاجتماعية والسياسية والمعيشية وغيرها، وسنلاحظ كيف يتجنب في كتابه التعابير والمصطلحات المتوارثة. إن جبل العلويين عنده هو «جبال الساحل» والانتماء العنصري الوحيد عنده هو الانتماء القومي «العروبة» على نحو ما نستخلصه في تضاعيف كتابه.

وعندما علمت من صديق مرشدي أن الكتاب أصبح بين أيدي القراء في ت ٢ /نوفمبر ٢٠٠٧ سارعت للحصول على نسخة منه وكان كتابي على وشك الطبع، فوجدت بعد مطالعته أن لا بد من الحديث عنه في هذه الخاتمة على شكل مبحث خاص للتعريف به واستعراض مواضيعه دعماً لكتابي وتأكيداً لمواضيعه وهذا ادعى

لمصداقيته بالاستناد إلى مرجع مرشدي معروف ومطلع، وصاحب معاناة، وباحث مثقف رفيع المستوى كما يعبر عنه كتابه الموسوعي الذي أتحدث عنه* .

التعريف بالمرشدية ؟

يعرِّف نور المضيء المرشدية بأنها دعوة تعليمية وثقافة روحية وجعل من هذا التعريف فاتحة لكتابه يبدؤه بها :

«المرشدية دعوة تعليمية وثقافة روحية»

واختزل بذلك كل التعاريف السابقة ومهد لها، لينطلق بهذا التعريف إلى التوسع في مواضيع الكتاب وكل ما أحاط بالمرشدية من عذابات وافتراءات.

ويقول نور المضيء معرفاً بأهداف كتابه: «سيجد القارئ في هذا الكتاب، كما آمل، بعض بريق الحقيقة، فيعلم كم كذب أناس وافتروا على المرشدية من جهة ويعلم شيئاً عن المرشدية من جهة ثانية.

ثم يتابع: وأنا إذ أضع هذا الكتاب بين أيدي من يريد أن يعرف شيئاً عن حقيقة المرشديين لا أتوخى من وراء ذلك الدعوة إلى المرشدية أو تبليغها إلى العالم، بل جل ما أتوخاه أن أعطي صورة حقيقية ولو مصغرة عن الهوية المرشدية، خاصة وقد بات من حق الذين سألوا المرشديين عن حركتهم أن يعلموا شيئاً عنها. وقبل هذه الأيام لم يسألنا أحد عن حقيقتنا... بل كانوا يسألون من وقفوا موقفاً سلبياً من المرشدية فيزيدهم هؤلاء عمى «عنها».

نبذة عن الكاتب المؤلف نور المضيء**

ولد نور المضيء مرشد سنة ١٩٤٤ في مزرعة حارة الزيارة في الغاب. أبوه سلمان وأمه هلالة، وهو أصغر أولادها. نفي بعد مقتلهما إلى دير الزور وهو طفل ابن سنتين. سجن في سجن القلعة مع إخوته وهو ابن سبعة عشر عاماً، وبعدها

---

* عنوان الكتاب «لمحات حول المرشدية» - ذكريات وشهادات ووثائق - .

** نقلاً عن كتابه معرفاً بشخصه .

انتقل معهم إلى سجن المزة العسكري. بقي تحت الإقامة الجبرية عملياً حتى سنة ١٩٧٠، وبسبب الملاحقات التعسفية التي تعرض لها أولاد سلمان المرشد في كل العهود اضطر أن يكمل دراسته لنفسه سواء عندما كان طفلاً أو شاباً بمعونة أساتذة سوريين ثم لبنانيين. ثم بعد ذلك بمراسلات دراسية مع جامعات غربية. قام بأعمال بناء من شتى الأصناف معامل ودور ثقافة ودور معلمين في معظم نواحي البلاد.

وقد وجه كاتب أميركي هذا السؤال لإمام المرشدية «ساجي» عن نور المضيء:

ما هي المكانة التي يحتلها أخوك «نور المضيء» في الحركة؟

- أجاب الإمام: «أخي نور المضيء هو رجل أعمال. أما مركزه في الحركة، فهو مركز أخ معترف له بحسن الرأي».

لا إمامة في المرشدية اليوم

جدير بالذكر في سياق إمامة «ساجي» أنه كان هو الإمام الأخير فقط في الدعوة، وتعاليمه مع تعاليم «مجيب» هي وحدها المعتمدة والمتوارثة، فلا إمامة حالياً والكل سواء على ما يؤكده المرشديون. وقد أشرت إلى ذلك في بحث سابق من هذا الكتاب.



اقتباسات من الكتاب

إن كتاب «لمحات حول المرشدية» أصبح يعتبر مرجعاً موثقاً حول الدعوة المرشدية وتاريخها وحاضرها ومعاناة معتنقيها، وسأحاول أن أقتبس من بعض المواضيع والمعلومات التي تعزز أو توضح أو تشرح أو تجعل موضوعات كتابي هذا معززة موضحة ومفهومة أكثر. لاسيما وانه يهدف إلى بيان الحقيقة ويحمل اسم «البحث عن الحقيقة»، بينما كتاب «نور المضيء» هو أحد المراجع الهامة في إظهار الحقيقة حول الحركة المرشدية ومعاناتها. وهو القائل عن كتابه: «سيجد القارئ في هذا الكتاب بعض بريق الحقيقة».

تعريف عن العشيرة الغسانية

يقدم نور المضيء تعريفاً لعشيرة سلمان المرشد «الغسانية» وقد بحث كتابي حولها واثبت معلومات تحتاج إلى التوضيح أكثر مما كتب واشيع عنها * .

ويذكر نور المضيء في صفحة ٢٩ من كتابه تحت عنوان تعريف عن العشيرة الغسانية قائلاً:

استقرت العشيرة الغسانية في أعالي جبال الساحل ** التي لم يطلها حكم الإقطاع إلا الذي هاجر منهم فيما بعد من الجبال فبات يعمل لدى الإقطاع، ولكن قرى العشيرة التي استولى عليها الإقطاع كانت قليلة من حيث عدد سكانها ومن حيث عددها نسبياً لعدد قرى العشيرة وهي: واحدة قرب اللاذقية وواحدة في الغاب وواحدة في دمشق وثلاث بقرب مصياف وواحدة قرب حمص أي سبع قرى

---

* إن ما ذكره نور المضيء وأوضحه مدعماً بالوثائق وجده يختلف عما أوردته في كتابي حول «عشيرة الغسانية» لذلك اثبته هنا بقصد التصحيح. ومن شأن ما ذكره عنها دحض كل ما كتب حولها وعن الأسباب التي دفعت المرشد لإحداثها، كما تدحض الذرائع التي أوردتها شخصياً واسندتها للمرشد كأسباب لإحداثها في كتابي نفسه، حيث يعود بها المؤلف «نور المضيء مرشد» إلى جذور تاريخية من المفترض انني اجهلها طبعاً وكثيرون مثلي.

** يقصد جبال العلويين حسب التسمية الشائعة.

من أصل ما ينوف على المائة والخمسين •، وأبناء هذه العشيرة كانوا فقراء كغيرهم من بقية الفلاحين» ••.

يتابع نور المضيء:

هذه العشيرة أو بالأحرى العشائر الغسانية كانت تقيم في حلب سابقاً في الدولة الحمدانية ثم اضطروا إلى الهجرة إلى أماكن شتى حتى وصلوا إلى أعالي جبال الساحل السوري لما لاقوه من فتك وسلب من الصليبيين والشعوبيين بعدهم ومن قبل العثمانيين.

وينقل المؤلف عن مخطوط عثماني مرفوع للباب العالي حول «أنساب الأسر في عائلات نصيريات من جبال دولات عاليات» حققه الكاتب عبد الله العاملي جاء فيه ما يلي:

«الحمدانيون قاموا في حلب وأسسوا دولة الحمدانيين. وكما تعلم يا مولانا كم كانت قوية وذكية ودولة علم، وأنت تعلم لا دوام للملك إلا الله، وكثرت فيهم بسبب النماء والخيانات بعد أن دخلت إليهم عروق الأجانب فساروا في كل واد يهيمون طلباً للنجدة والنصرة والبقاء لأنهم أصحاب الحق لأن دولة البطش تكره الحق، وعمل فيهم الصليبيون من هتك وقتل مع بقية شعوب هذه البلاد.

ويقول عنهم أيضاً: «أن هؤلاء القوم كانوا أشداء كبار، عظماء الأفعال ولكن ماذا يفعل شعب أعزل عرب إلى تغلب وغسان من القبائل العربية أصلاب الانتساب».

ثم يصف كيف حاول العثمانيون الإفتاء بقتلهم حتى احتموا من العثمانيين بالجبال العالية والتجؤوا إلى جبل الوحوش فرادات وجماعات يعيشون بالقهر والضيق».

• كان الأصح لو ذكر المؤلف أسماء هذه القرى «المائة والخمسين» زيادة في التوثيق.

•• نلاحظ هنا تركيز المؤلف على الإقطاع ودور الإقطاع وحكم الإقطاع، وهو الإقطاع السياسي والزراعي الذي تصدى له سلمان المرشد ويتشابه مع ما ورد حوله في كتابي.

يتابع نور المضيء :

كانت العشيرة الغسانية تتألف من ثلاث عشائر هي: العمامرة، والدراوسة، والمهالبة، وتنتشر مجموعات من أبناء هذه العشائر في جبل الحلو وفي جوار دمشق وعلى حدود فلسطين وذلك قبل أن يوحدها سلمان المرشد في عشيرة واحدة تحت اسم بني غسان. وكان لها شيوخ لنفسها وهم «بيت البنا» ولم يكن لهم ثمة علاقة دينية بالعشائر المجاورة أو غيرهم* . وكان جيران هذه العشيرة يطلقون عليها اسم «الغيبية» أي الذين يؤمنون بالله أنه غيب ولا يمثلونه بأي شيء في الكون.

ويوضح نور المضيء «بأن الغيبية كتابها في الدين هو القرآن وتتمذهب بعلي، أي تفهم الإسلام كما فهمه علي وتسير على خطاه، فهي لها مذهب لنفسها أي ليست سنة أو شيعة أو علوية أو درزية أو إسماعيلية أو غيرها، ولها شيوخها وأعيانها».

يتابع المؤلف نور المضيء :

«في البداية كانت الغيبية تسكن في أعالي جبال الساحل كما سبق القول، ولكن للحاجة هاجر كثيرون منها إلى مناطق حمص حتى وصلوا إلى مناطق دمشق والقنيطرة، ولم تكن فيها زعامة، بل كل قرية لها وجوه على عدد عوائلها، ولم يكن لها أي اتصال ديني بغيرها، ولكن الفرد بها كان معتزاً بعقيدته يعتقد بنقائها وأنها ما زالت كما أنزلت في الإسلام... إن عشيرتنا الغسانية توطنت في حلب أو في ضواحيها قبل أن تستقر في جبال الساحل، وليس من الغريب أن يكونوا قد دخلوا في الدين المسيحي قبل قيام الإسلام، ثم دخلوا في الإسلام، أي من دين توحيد إلى دين توحيد. وعلامة ذلك أن سكان جبال الساحل في القرون الأخيرة (يقصد العلويين) كانوا ما زالوا يحتفظون بكثير من الأعياد والتقاليد المسيحية إلى جانب الأعياد والتقاليد الإسلامية، ويتشاركون مع المسيحيين في فولكلور واحد رقص وغناء حتى ويتقاربون في لهجة الكلام** .

---

* يقصد العشائر العلوية المحيطة.

** انا شخصياً قمت بتحقيقات حول هذه الظاهرة، ووجدت أن أهالي الجبال هناك اقتبسوا بعض الأعياد والأفراح من جيرانهم الصليبيين في الساحل وأعني هنا، أعياد القوزللي والميلادي التي تقتصر على الغناء والدبكة بدون أي مضمون ديني أو مذهبي ولم يعد لهذه الأعياد الدخيلة أي وجود حالياً حيث انقرضت بتأثير الوعي والعلم. ولم يبق راسخاً سوى الأعياد الإسلامية العربية.

عن سلمان المرشد في البدايات

وحسب نور المضيء فإن قرية جوبة برغال التي اشتهرت وذاع صيتها مع ظهور سلمان المرشد وبداياته فيها، تقع على هضبة بين جبال ثلاث بأعلى ما تصل إليه القرى من جبل الشعرا... وعلى انحدار الهضبة انتشرت ثلاث حارات، وفي أعلى القرية انفرد بيت مرشد لوحده عن الحارة الفوقي، وهو بيت قديم وإلى جانبه شجرة دلب كبيرة لا مثيل لها في أشجار القرية كلها. وكان مرشد - وهو من العمامرة - فلاحاً بسيطاً له حارة وبعض المعزى كبقية ساكني الجبال تلك الأيام، يؤدي عنها كل سنة نذراً كبيراً، يتوافد للنذر الناس من القرية وبعض الجوار... وقد ولدت له زوجته «غالية» المولود الوحيد «سلمان» سنة ١٩٠٧، وتوفيت بعد ذلك بقليل، فاتخذ الوالد زوجة جديدة ربي الصبي عندها ولما فقد مرشد بصره حمد الله أنه لم يأخذه منه حتى صار بوسع سلمان القيام على شؤون البيت، وهكذا ألقي عليه وهو صبي عبء العمل في الأرض وغيرها منذ حداثة سنه.

بدأ سلمان وهو ابن ستة عشر عاماً يتكلم بحقائق لا يعلمها على هذه الصورة البديعة حتى مشايخ القوم أنفسهم، وبشرهم بقرب قيام وعد الإله القديم عن قيام القائم الموعود، وأن الله سيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً إنما الله يريد بالناس خيراً وما أراد بهم شراً *.

كان ينذر الناس ليرجعوا بقلوبهم إلى الله، ويتوبوا عن الأعمال السيئة ويسلكوا سبيل الفضيلة.. وكان يخاطب كلاً بمفرده: المشايخ والوجوه والعاديين من الناس.

يوم الدخول

يوضح «نور المضيء» عن بني غسان هناك في أعالي الجبال وأنهم «رجال مستوحشون من الناس طاردتهم فئات ذات عصبية عمياء «رغم أنهم مسلمون حنيفيون عبر مئات السنين لأنهم تمذهبوا بمذهب إمام المتقين وخاصة زمن الاحتلال العثماني البغيض».

---

* نحن نلاحظ هنا ماهيّة «المرشد» منذ ظهوره كداعية لوحدانية الله فكيف بهم وقد ساقوا ضده تهمة إدعاء الربوبية ظلماً وبهتاناً وكيداً؟.

«هؤلاء المنعزلون عن بقية الناس بسبب الاضطهاد الممارس ضدهم أنسوا بذلك الصبي وعلا شأنه بينهم وأحبوه كثيراً واتخذوه إماماً وقدوة لهم. وما هي إلا ثلاثة أشهر حتى جاءت إليه جماعات من قرى جبل اللاذقية، ومن قرى حمص ومن قرى الحدود الجنوبية مع فلسطين، أي العشائر الغسانية وقراها من أقصى شمال سورية إلى جنوبها حتى التف حوله ثمانون ألفاً يعلنون دخولهم في أتباعه عن حب وولاء، وقد سمي هذا التوافد «يوم الدخول». وأحيا سلمان مناسبة لاحتفال بني غسان باتحادهم هذا سنة ١٩٢٣ وصارت مناسبة تحتفل بها العشيرة سنوياً في ١٢ تموز من كل سنة. وكانت العشائر الغسانية قبل سلمان بحكم توزعهم في جميع أنحاء سورية لا يعرفون بعضهم بعضاً، فوحد سلمان هذه العشائر في عشيرة واحدة كما ذكرنا سابقاً».

فهارس الكتاب

إن كتاب «نور المضيء» يقع في ٥١١ صفحة والحديث عنه يتطلب كتاباً موازياً وهو يستحق المراجعة وإجراء تحقيق علمي موسع حوله. يكشف فيه عن الكثير الكثير من أسرار وخلفيات مرحلة المرشد ومعاناته، وفيه أيضاً معلومات سياسية هامة يفصح عنها ويشير إليها الفهرس الموضوع للكتاب ويكفي أن نستعرض هنا عناوين هذا الفهرس لنستخلص شيئاً هاماً عن مواضيعه وأهميتها.

- مقدّمة.
- تمهيد.
- عن الأحوال المعيشية لدى الفلاحين في جبال الساحل السوري.
- تكوّن القرى.
- البيوت والمواشي.
- الوحوش البريّة.
- المواصلات والتنقّل.
- الوجهاء والمشايخ.
- مقامات للتقديس!!
- الجان تسكن الجبال!!
- القصص الشعبية.
- استيحاش مجتمع الجبال المنعزل.
- مصادر الدخل.
- سكان المدن.
- جذور الإقطاع.

- صدى المرشدين في الصدق والأمانة.
- الحالة الماديّة وطريقة المعيشة.
- هَلَعُ الطاغية.
- مقاطعة انتخاب الشيشكلي.
- هزيمة الطاغية.
- انفراج.
- خروج محمّد الفاتح من السجن ودورة المعلّم على أتباعه.
- رجوع أعيان الكتلة الوطنية إلى الحكم
- استيلاء حكومة القوّتلي الثانية على بيت الجوبة بشكل كامل.
- صورة عن الوضع السياسي سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦.
- تجمّع الغيوم وتلبّدها قُبيل العاصفة.
- بيت أمّ خليل.
- حملة مرشتي.
- ملاحقة المرشدين في كلّ الأمكنة.
- لمحة عن موقف المرشديّات أثناء العذاب.
- المعلّم يعرض نفسه على السلطة لتأخذه عن المرشدين.
- السجن لكل مرشدي.
- ومضة خاطفة عن أشعار ساجي أيّام العذاب.
- بداية التدخّل السياسي.
- نهاية حملة مرشتي.
- أزمة الداحول.
- انتهاء عزيز عباد كنائب عن المرشدين.
- حرب سيناء ١٩٥٦.
- السكن في لبنان.
- سبب الإنتقال إلى بيروت.
- بيروت كما عرَفتُها سنوات الخمسينات.
- الوحدة مع مصر.
- الحرب الأهلية في لبنان.
- ثورة العراق.
- الجيئات.
- انفصال حزب البعث عن حزب أكرم الحوراني.
- أكرم يحاول إثارة القلاقل.
- تأديب المفسدين.
- مقتل حورية في جورين.
- مكيدة تنقلب على أصحابها.
- صراع في ليفين أيّار سنة ١٩٥٩.
- مضاربة في القرّير.
- روايات من المهالبة.

- جلسات المعلّم في بيت الحريري.
- توقف الجيئات.
- الحياة اليومية في بيت الحريري.
- أبيات من أشعاره في فترة الحريري.
- الأحداث السياسية لسنوات ١٩٦٤ – ١٩٦٦ وموقع المرشديين فيها.
- انقلاب ٢٣ شباط.
- موقف البعثيين من المرشديين.
- نظرة عهد الأتاسي وجديد العدائية إلى المرشديين.
- فترة بيت شمس الدين.
- انحراف المستلمين عن المسير الصحيح.
- رجعة إلى حالة البلاد السياسية.
- طبيعة حكم نور الدين الأتاسي وصلاح جديد.
- التهديد.
- المرشديون في الحرب.
- من حديث المعلّم في تلك الفترة.
- كيف أصبحتُ تلميذاً له؟
- كلمة عن لطف الله.
- الكِبْر والصغر.
- كلمة عن الأوّل والآخر.
- نظرة إلى الخلود.
- غذاء الأرواح.
- كلمة عن الغفران.
- يكلّل العقول قبل القلوب.
- الزمان والمكان.
- تأثير الكلمة.
- سرّ الثورات.
- الحيويّة علامة الصفاء.
- الصفاء في الناس هو الصحوة الفكريّة.
- الصفاء سرّ البقاء.
- عند إدراك الكائن لكونيّته يسمو عنها
- الخالق وحده من يرى الكلّيّة.
- تفاوت العوالم في السعة.
- الزمن والحركة.
- الجنّة مطلب كلّ عظيم.
- الله وعدَ الجنّة بالمؤمنين.
- شعور الحمد.
- قيمة الشيء بصلاحه للبقاء.
- تمثيل السرمديّة.
- كتمان الأعمال الخيِّرة.
- لا يعلم كلّية ما للمؤمن إلا الله خالقه.
- الشعور بالرحمن.

❖ ❖ ❖

صـور ومشاهـد



سلمان المرشد (أبو فاتح)



سيارة السجن المصفحة والحراسة المشددة



منظر عام للمحكمة



في قاعة المحكمة المرشد ومحاميه يوسف تقلا



في قاعة المحكمة ويبدو المرشد والمحامي تقلا وبعض الأبناء بينهم مجيب



ساجي وأمامه شقيقه
الأصغر نور المضيء



مجـــيب



مجيب المرشد
والى يساره
شقيقه ساجي
وأمامهما أخوتهما
مرشد ومجيبة
ونور المضيء في
مدينة دير الزور

فهرس المصادر

اسم الكتاب	اسم المؤلف	المصدر
- شعاع قبل الفجر	- مذكرات أحمد نهاد السياف – تحقيق محمد جمال باروت	- إصدار خاص ٢٠٠٥
- لمحات حول المرشدية	- نور المضيء المرشد	- مطبعة كركي / بيروت ٢٠٠٧
- الصراع على سورية	- باتريك سيل - ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة	- دار طلاس /دمشق ١٩٨٣
- سلمان المرشد مدعي الإلوهية في القرن العشرين	- جورج دكر	- مطبعة الحداد /اللاذقية ١٩٤٦
- المجلس العدلي أو الحكم على الرب المرشد	- أحمد عيسى الفيل	- مطبعة دمشق ١٩٤٧
- أوراق جميل مردم بك	- سلمى مردم بك	- شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت ١٩٩٤
- مذكرات	- عبد اللطيف اليونس	منشورات وزارة الثقافة السورية
- تاريخ العلويين	- محمد غالب الطويل	- دار الأندلس /بيروت ١٩٨١
- خطط الشام ٦ أجزاء	- محمد كرد علي	- مطبعة الترقي /دمشق ١٩٢٥ /الطبعة السادسة
- المحاكمات السياسية في سورية	- هاشم عثمان	- دار الريس /بيروت ٢٠٠٤

اسم الكتاب	اسم المؤلف	المصدر
- الصراع في سورية	- بيير بوداغونا – ترجمة ماجد علاء الدين – د. أنيس المتني	- دار المعرفة – دمشق 1987
- العلويون النصيريون	- بحث في العقيدة والتاريخ	- دار لأجل المعرفة – بيروت 1987
- عن العلويين ودولتهم المستقلة	- محمد الهواش	- الشركة الجديدة للمطابع المتحدة /الدار البيضاء – المغرب 1997
- البحث عن الذات العلويون العرب السوريون	- منذر الموصلي	- مطبعة الداية – دمشق 2007
- المراحل في نضالنا الوطني	- د. عبد الرحمن الكيالي	- مطبعة الضاد – حلب 1958
- أيام عشتها	- محمد معروف	- دار الريس – بيروت 2003

- قراءات صحافية ومتابعات ولقاءات شخصية تتعلق بالقضية المرشدية وسلمان المرشد.
- حوارات خاصة مع عدد من المرشديين



الفهرس العام

«محتويات الكتاب»

الباب الأول

سلمان المرشد... المنشأ والبدايات

الباب الثاني

المرشد في مواجهة خصومه التقليديين
وفي مواجهة الدولة ورجالاتها أيضاً

الموضـــوع الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الباب الثالث

المرحلة الهامة ودور أحمد نهاد السياف

الباب الرابع

قراءة كاملة لحكاية المرشد مع خصومه لاسيما آل شريتح

كيف بدأت وتطورت الأحداث وما هو موقف الحكومة منه آنذاك؟

قضية المرشد وكيف أصبحت محوراً لمداخلات السياسة المحلية والدولية

الموضـــوع	الصفحة

الباب الخامس

كيف تطورت الأمور نحو الأسوأ ؟

الموضـــوع	الصفحة

الباب السادس

المحكمة والمحاكمة والحكم بالإعدام

الموضـــوع	الصفحة

الباب السابع

أسس الدعوة المرشدية وتعاليمها
وأين تقف الآن، وما هي قراءتنا لها . . . ؟

الموضــوع	الصفحة

الباب الثامن

تنفيذ حكم الإعدام بالمرشد وملابساته

والسؤال : لماذا كان التنفيذ في دمشق ؟ . . .

الموضــوع	الصفحة





الكتاب

إنه كتاب هدفه البحث عن الحقيقة حول مأساة اجتماعية دارت أحداثها في محافظة اللاذقية – طرطوس من صميم وطننا العربي السوري . ذهب ضحيتها نائب مرموق وأهله وأسرته وأبناء عشيرته عندما تعرضوا لظلم كبير على يد آلية الحكم وجهاز القضاء نفسه وأدواته الأمنية والإدارية . وكان قد تعرض الرجل قبل ذلك للسجن والنفي على يد رجال الانتداب الفرنسي .

ظلم وقع على الرجل ومن يلوذ به جراء مجاهرته بكشف مظالم الإقطاع السياسي والعقاري – الزراعي والتصدي لمظالمه، وكانت سورية تخضع آنذاك لنمط من النظام السياسي البرلماني تقوده البورجوازية الوطنية الناشئة بدعم ومشاركة قادة الإقطاع ونفوذهم السياسي المتوارث، وهذا شيء معروف وظل سائداً ومهيمناً في مرحلة الانتداب وفي عهود الاستقلال بل طوال عهود حكم الاستبداد العثماني الجائر لمئات السنين .

وكانت سورية مسرحاً لصراع شبه طبقي عم بعض أرجائها بين القوى الشعبية الناهضة وبين سيطرة الإقطاع وجبروته في الأرياف، وكانت محافظة اللاذقية – طرطوس في خضم هذا الصراع بل بدت صورة الحدث وصراعاته أكثر عنفاً وظلامة وظلماً في هذه المحافظة بالذات وكانت طرطوس جزءاً منها . أجل يتحدث الكتاب عن النائب والزعيم المحلي في محافظة اللاذقية – طرطوس «سلمان المرشد» وحياته الحافلة بالتحديات السياسية والاجتماعية وما تعرض له من تحامل شاركت فيه أجهزة الحكم في أعلى مستوياته وساقوا التهم ضده وهاجموا داره ودور أهله وأبناء عشيرته الغسانية في قرية «جوبة البرغال» وهو النائب ورغم حصانته النيابية . ثم أحيل إلى المحاكمة أمام محكمة عرفية استثنائية شكلت لمحاكمته والحكم عليه بالإعدام شنقاً وتنفيذ الحكم في العاصمة دمشق . . . وأشرفت السلطة الحاكمة بأعلى مستوياتها على شنقه ودفنه في مكان مجهول، وترافق ذلك كله مع سجن ونفي أبنائه وبينهم قصر دون سن البلوغ، وكان أحدهم طفلاً في الثانية من عمره، كما اختفت إضبارة التحقيق والمحاكمة والحكم فيما بعد . وظلت الأسرة عرضة للملاحقة والاعتقال والإقامة الجبرية بدون مبرر بين أعوام ١٩٤٦ – ١٩٧٠ وفي مختلف العهود التي

تتالت على الحكم خلال تلك الفترة . . . إلى أن صدر في

الظالمة، وبعد دراسة معمقة لملابساتها من وجهة نظر أمنية وإ

يعيشون أحراراً وعلى قدم المساواة مع أبناء وطنهم لم يقترف

يستعرض الكتاب قضية المرشد وأحداثها وملابساتها وبشكل

الظروف لإظهار حقيقتها والنبش في أسرارها، وهاهو الكتاب

... و الكاتب

مؤلف الكتاب مواطن عربي سوري

– ضابط سابق – بعثي الانتماء والمنشأ . تسلم مناصب ومسؤوليات هامة إدارية وإعلامية وأمنية، لاسيما بعد تسلم البعث مهام السلطة عام ١٩٦٣ وشغل عضوية مجلس الشعب بين ١٩٩٨ – ٢٠٠٢ ويتفرغ حالياً للكتابة والتأليف – وقد أصدر ١٢ مؤلفاً حتى الآن سياسياً وإعلامياً وتاريخياً وغيرها نفذت من الأسواق ويعاد طبع بعضها .



تتالت على الحكم خلال تلك الفترة . . . إلى أن صدر في عام
الظالمة، وبعد دراسة معمقة لملابساتها من وجهة نظر أمنية وإنساني
يعيشون أحراراً وعلى قدم المساواة مع أبناء وطنهم لم يقترف أي
يستعرض الكتاب قضية المرشد وأحداثها وملابساتها وبشكل موثو
الظروف لإظهار حقيقتها والنبش في أسرارها، وهاهو الكتاب يصل